الحقوق اليوم

لماذا تُعتبر حركتُنا مهمةً وضروريةً

منظمة العفو الدولية

المحتويات

2 تمهيد
3 كومي نايدو – عام رسمت ملامحه نساء مناضلات
6 تويتر السام وإسكات النساء على الإنترنت
8 المرأة هي الخاسر الأكبر من اللامساواة
10 اللاجئون بحاجة إلى تغيير حقيقي
14 عام من إمدادات السلاح لتحالف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة
16 أضواء على أفريقيا
18 أضواء على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
22 أضواء على أوروبا ووسط آسيا
28 أضواء على جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ
32 أضواء على شرق آسيا
34 أضواء على جنوب آسيا
38 أضواء على الأمريكيتين
42 خمس نساء يتوليْن قيادة النضال من أجل حقوق الإنسان
46 تقرير تأثير حملة "لا يكفي"
50 الحق الطبيعي المُكتسب بالولادة – وجهة نظر شخصية في الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

مع اقتراب عام 2018 من نهايته، يجدرُ بنا أن نتأمَّل الأحداث التي مرَّت على مدار السبعين عاماً الماضية منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وأن نسأل أنفسنا: "ما الذي حقَّقناه؟"

لقد سرد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" تلك الحقوق التي يملكها كلُ منَّا، انطلاقاً من أننا ننتمي جميعاً إلى الأسرة الإنسانية. ومنذ عام 1948، كان كل عام يشهد تقدماً نحو تمتُّع كل إنسان بجميع هذه الحقوق. ونتيجةً لذلك، يتزايد عدد الذين يعيشون حياةً تخلو من الفاقة والخوف والتمييز. ومع ذلك، فهناك أيضاً أماكن تراجعت فيها أوضاع البشر خطوات إلى الوراء. ومن ثم، فما زال هناك كثير من العمل الذي ينبغي القيام به حتى يتسنى أن تتحقَّق بالكامل الرؤية التي عبَّر عنها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وهو بناء عالم يتمتع فيه جميع البشر بالحرية والمساواة. وتُعد النزاعات، ومظاهر التعصب، وعدم المساواة في اقتسام الموارد، والحكم غير الرشيد من بين الأسباب التي تحول دون تمتُّع كثيرين منَّا بجميع حقوقهم.

وفي هذا الملخص لحالة حقوق الإنسان في العالم، نُسلِّط الضوء على عدد من القضايا والموضوعات الرئيسية التي برزت خلال عام 2018، فنتناول بالبحث بعض اللحظات الحاسمة في كل منطقة من العالم، ونلقي نظرةً على بعض الحركات الأساسية التي دعت إلى التغيير، ونبحث على وجه الخصوص كيف تطورت حركة حقوق المرأة في غضون العام. كما نبرز الدور الذي ينهض به المدافعون عن حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، ونُعبِّر عن تقديرنا واحترامنا لأولئك الذين ضحوا بأرواحهم أو حريتهم في سياق عملهم. فحتى في أحلك اللحظات، تظلُّ شجاعةُ هؤلاء زاداً نستلهم منه العزم والتصميم على مواصلة نضالنا من أجل حقوق الإنسان. ■

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية. وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2018
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2018
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: POL 10/9090/2018 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية

صورة الغلاف: اليوم العالمي للمرأة في بوينس آيرس، الأرجنتين، في 8 مارس/آذار 2018. © Reuters/Marcos Brindicci

عامٌ رسمتْ ملامحه نساء مناضلات

بقلم: **كومي نايدو**، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

يحتفي العالم هذه الأيام بذكرى مرور 70 عاماً على صدور "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". فهذه الوثيقة الاستثنائية، التي اعتُمدت في 10 ديسمبر/كانون الأول 1948، جمعت أطراف المجتمع الدولي معاً، في مشهد غير مسبوق من وحدة الصف، وحدّدت للمرة الأولى مجموعة الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها البشرُ كافةً، وبذلك كانت بمثابة ضربة في الصميم للظلم في شتى أرجاء العالم.

تجمّع لنشطاء حقوق الإجهاض بانتظار التصويت على مشروع تشريع الإجهاض، بوينس آيرس، الأرجنتين، 8 أغسطس/آب.
© Reuters/Marcos Brindicci

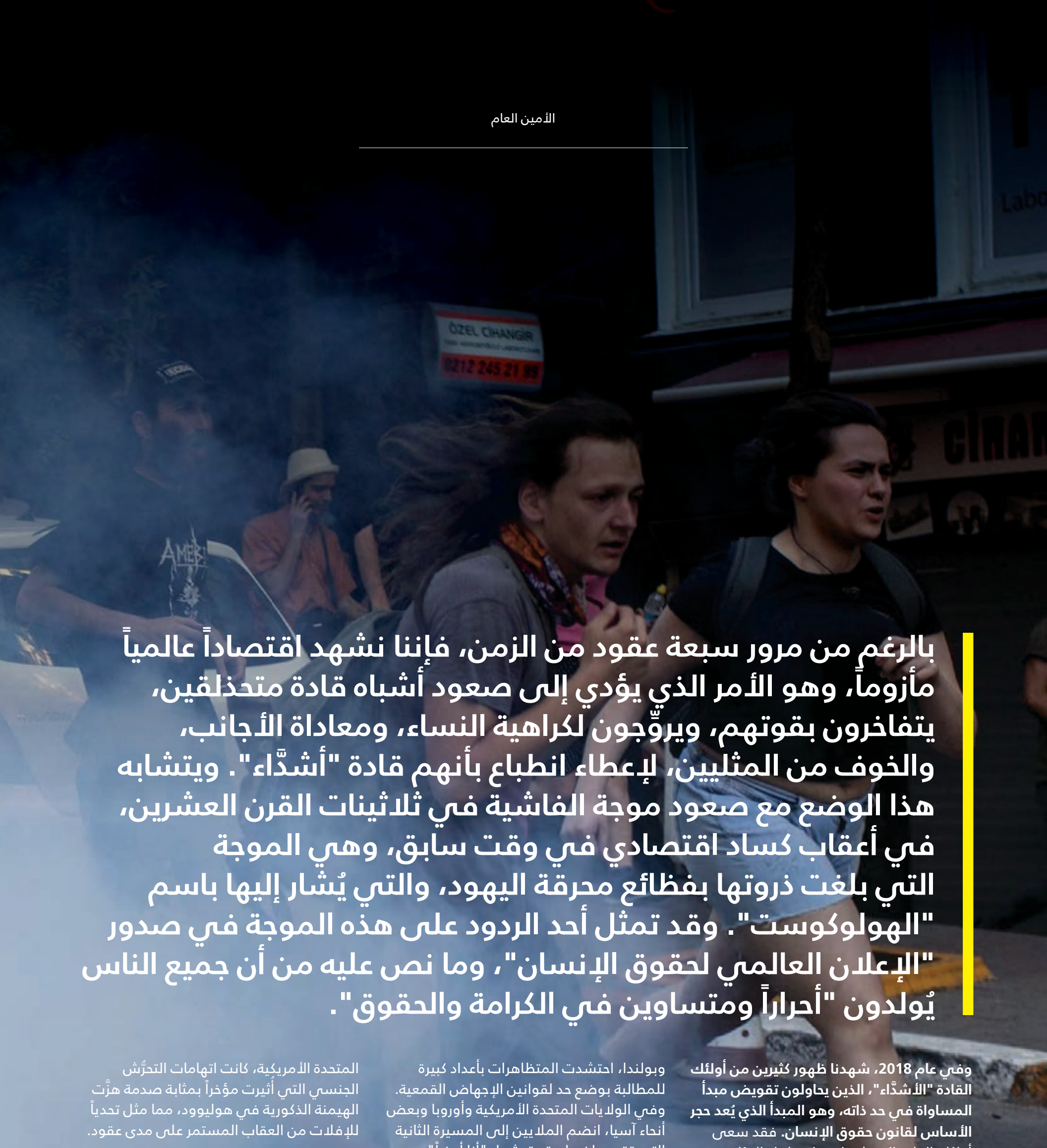

بالرغم من مرور سبعة عقود من الزمن، فإننا نشهد اقتصاداً عالمياً مأزوماً، وهو الأمر الذي يؤدي إلى صعود أشباه قادة متحذلقين، يتفاخرون بقوتهم، ويروِّجون لكراهية النساء، ومعاداة الأجانب، والخوف من المثليين، لإعطاء انطباع بأنهم قادة "أشدَّاء". ويتشابه هذا الوضع مع صعود موجة الفاشية في ثلاثينات القرن العشرين، في أعقاب كساد اقتصادي في وقت سابق، وهي الموجة التي بلغت ذروتها بفظائع محرقة اليهود، والتي يُشار إليها باسم "الهولوكوست". وقد تمثل أحد الردود على هذه الموجة في صدور "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وما نص عليه من أن جميع الناس يُولدون "أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق".

وفي عام 2018، شهدنا ظهور كثيرين من أولئك القادة "الأشدَّاء"، الذين يحاولون تقويض مبدأ المساواة في حد ذاته، وهو المبدأ الذي يُعد حجر الأساس لقانون حقوق الإنسان. فقد سعى أولئك القادة إلى شيطنة واضطهاد الفئات الضعيفة والمُهمشة أصلاً. إلا إن النضال من أجل المساواة خلال هذا العام تجلَّى في مجال النضال من أجل حقوق المرأة بشكل أكثر وضوحاً من أي مجال آخر.

قوة أصوات النساء

كانت المرأة في شتى أنحاء العالم في طليعة الصفوف في غمار النضال من أجل حقوق الإنسان خلال عام 2018. ففي الهند وجنوب إفريقيا، خرج الآلاف إلى الشوارع احتجاجاً على العنف الجنسي المُتفشي هناك. وفي المملكة العربية السعودية وإيران، تحدَّت الناشطات مخاطر الاعتقال، وخرجن للتصدي للحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارات، في حالة السعودية، وللاحتجاج على فرض ارتداء الحجاب قسراً، في حالة إيران. وفي الأرجنتين وأيرلندا وبولندا، احتشدت المتظاهرات بأعداد كبيرة للمطالبة بوضع حد لقوانين الإجهاض القمعية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبعض أنحاء آسيا، انضم الملايين إلى المسيرة الثانية التي تقودها نساء، تحت شعار "أنا أيضاً" #MeToo ، للمطالبة بوضع حد لنزعة كراهية النساء والانتهاكات التي يتعرَّضن لها. وفي شمال شرق نيجيريا، احتشدت الآلاف من النساء المشرَّدات، للمطالبة بتحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات التي تعرَّضن لها على أيدي مقاتلي جماعة "بوكو حرام" وقوات الأمن النيجيرية على حدٍ سواء.

ولا يمكن بأية حال التقليل من شأن النفوذ المتزايد لأصوات النساء. فقد صوَّت مواطنو أيرلندا بأغلبية ساحقة لإلغاء الحظر المفروض على الإجهاض، بعدما استمدُّوا زخماً كبيراً من الأصوات القوية التي ارتفعت للمطالبة بأن تُحترم حقوق المرأة في نهاية المطاف. وفي السعودية، مُنحت المرأة أخيراً الحق في قيادة السيارات. وفي أيسلندا والسويد، اعتُمدت قوانين جديدة تُقرُّ بأن ممارسة الجنس دون موافقة تُعد جريمة اغتصاب. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت اتهامات التحرُّش الجنسي التي أُثيرت مؤخراً بمثابة صدمة هزَّت الهيمنة الذكورية في هوليوود، مما مثل تحدياً للإفلات من العقاب المستمر على مدى عقود.

الواقع الأليم لحقوق المرأة

بالرغم من كل ما تحقق من إنجازات، فإنه لا يمكن الاحتفاء بالتصاعد الهائل للأنشطة النسائية دون الإقرار بالأسباب التي تدفع المرأة للنضال بضراوة. فالواقع الأليم يُشير إلى أن عام 2018 شهد إقدام كثير من الحكومات علناً على دعم سياسات وقوانين تهدف إلى إخضاع المرأة وقمعها.

والملاحظ أن حوالي 40 بالمئة من النساء في سن الإنجاب على مستوى العالم يعشن في بلدان لا تزال تفرض قيوداً شديدة على الإجهاض. وهناك حوالي 225 مليون امرأة ليس في مقدورهن الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة. وعلى الرغم من الأنشطة

النسائية المنتشرة على نطاق واسع، فقد رفضت السلفادور إلغاء تجريم الإجهاض في أي ظرف من الظروف، بينما صوَّت مجلس الشيوخ الأرجنتيني بأغلبية ضئيلة ضد مشروع قانون كان من شأنه إضفاء الشرعية على الإجهاض خلال الأسابيع الأربعة عشر الأولى من الحمل، عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك. وفي الوقت ذاته، يواصل واضعو السياسات في بولندا وغواتيمالا الدعوة إلى وضع قوانين أكثر صرامة بخصوص الإجهاض. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تتعرض صحة ملايين النساء للخطر من جراء خفض الاعتمادات المالية المُخصَّصة لعيادات تنظيم الأسرة.

وبالرغم من أن العنف بسبب النوع الاجتماعي يؤثِّر بصورة غير متناسبة على النساء والمتحولين جنسياً وغير المتوافقين مع نوعهم الاجتماعي؛ فإن هذا الأمر لا يزال يمثِّل أزمة لحقوق الإنسان يتجاهلها السياسيون باستمرار. ففي يوليو/تموز، قرَّرت بلغاريا عدم التصديق على "اتفاقية اسطنبول"، وهي معاهدة أوروبية لمنع ومكافحة العنف الأسري والعنف ضد المرأة، وذلك بعدما أعلنت المحكمة الدستورية البلغارية أن هذه الاتفاقية "غير دستورية". وفي أغسطس/آب، أصبحت لوكسمبورغ الدولة الثالثة والثلاثين التي تُصدق على الاتفاقية. ولكن، بالرغم من العدد الكبير نسبياً للدول الأوروبية التي وقَّعت على الاتفاقية وتعهَّدت بالالتزام بها، فإن الإحصاءات لا تزال تنمُ عن صورة قاتمة.

فالأنباء تشير إلى أن هناك فتاة واحدة من بين كل عشر فتيات في جميع أنحاء العالم تتعرض لاعتداء جنسي قبل بلوغ سن العشرين، بينما لا يُقرُّ سوى ثلث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن ممارسة الجنس دون موافقة تُعد جريمة اغتصاب. وفي مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية في أماكن أخرى من العالم، وصفت بعض النساء والفتيات، اللائي يعشن في المناطق المتأثرة بالنزاع في نيجيريا والعراق وجنوب السودان وميانمار، أهوال العنف الجنسي الذي تعرَّضن له، وكثيراً ما كان ذلك على أيدي قوات الأمن في بلادهن.

وفي مختلف أنحاء العالم، تواجه النساء أشكالاً متعددة من التمييز، بما في ذلك التمييز بسبب الميول الجنسية، أو الهوية الجنسية، أو الأصل العِرقي أو العنصري، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، كما يعانين من انتهاكات فريدة وإضافية لحقوق الإنسان. ففي الصومال، كثيراً ما تتعرض النساء ذوات الإعاقة للزواج القسري والعنف الأسري. وفي كندا، يبلغ عدد النساء من السكان الأصليين اللاتي يتعرضن للقتل نحو ستة أضعاف مثيله من النساء الأُخريات. وينبغي علينا، في الحركات النسائية وحركات حقوق الإنسان، بذل مزيد من الجهد للتعرف على كيفية تأثير هذه الأشكال المتعددة من التمييز على حياة الناس، ولضمان أن تُسمع أصوات الفئات الأكثر تهميشاً.

ورداً على ما تبديه النساء والفتيات من مقاومة وما يقمن به من أنشطة، لجأت جماعاتٌ مناهضة للحقوق في شتى أنحاء أمريكا اللاتينية وأوروبا إلى اتباع أسلوب جديد للقمع، يتمثَّل في وصم الناشطات النسويات، والنشطاء من المثليين والمثليات وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين جنسياً ومزدوجي النوع ("مجتمع الميم") بأنهم "أنصار أيديولوجية النوع الاجتماعي"، ويمثلون تهديداً لوجود "قيم العائلة والزواج". وكثيراً ما تحاول تلك الجماعات إخراس النساء والمنتمين إلى "مجتمع الميم"، ممن يرفعون أصواتهم دفاعاً عن حقوق الإنسان، وذلك بعدة وسائل من بينها حملات إساءة عبر شبكة الإنترنت. ومن ثم، فإن من يناضلون ضد عدم المساواة بين الجنسين، يخوضون في الوقت نفسه معركة أخرى دفاعاً عن حقهم في المجاهرة بآرائهم.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية هذا العام بحثاً، يُعد من أوائل البحوث التي تتناول حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة عبر الإنترنت. وقد خلص البحث إلى تأكيد ما تعرفه نساء كثيرات علم اليقين، ألا وهو أن مواقع التواصل الاجتماعي تُعتبر نعمة ونقمة في آن معاً. فقد تقاعست الشركات والحكومات بشكل كامل عن حماية المستخدمين من طوفان الإساءات عبر الإنترنت، وهو ما دفع كثيراً من النساء على وجه الخصوص إلى ممارسة رقابة ذاتية على ما ينشرنه على الإنترنت، أو حتى إلى الابتعاد عن تلك المواقع تماماً.

وفي المقابل، أبرزت مواقع التواصل الاجتماعي في بعض مناطق العالم دعوات النساء من أجل المساواة في أماكن العمل، وهي معركة مُستعرة على مدى عقود، بل وقرون، ولكنها حظيت بالاهتمام مجدداً خلال هذا العام من خلال دعوات لتقليل التباين في الأجور بين الجنسين، والذي يبلغ حالياً حوالي 23 بالمئة على مستوى العالم. ولا يقتصر الأمر على أن المرأة في شتى أنحاء العالم تتقاضى، في المتوسط، أجراً أقل مما يتقاضاه الرجل، بل إنها قد تؤدي أعمالاً لا تتقاضى عليها أجراً، وقد تعمل في وظائف مؤقتة وغير مستقرة ولا تتطلب مهارات. ويرجع هذا الوضع في معظمه إلى التقاليد والأعراف الاجتماعية التي تعتبر عمل المرأة أدنى منزلة من عمل الرجل.

وفي ظل عدم المساواة في أماكن العمل، سوف تظل المرأة تتحمل العبء الأكبر من تبعات التعافي الاقتصادي الهش. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، تُشير الأنباء إلى أن المرأة تتحمل حوالي 86 بالمئة من أعباء تدابير التقشف المُنفَّذة منذ عام 2010، حيث تعتمد هذه التدابير على تخفيض استحقاقات الضمان الاجتماعي.

وفي معظم فترات التاريخ، ظلَّت المرأة تعاني من دوامة التمييز، الناجمة عن التقاليد والأعراف وعلاقات التراتبية بين الجنسين. ولهذا، تُعد المشاركة السياسية للمرأة أمراً ضرورياً لمعالجة القوانين التي تُكرِّس التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. وبالرغم من أن عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب عمومية قد بلغ مستوى كبيراً في عام 2018، فإن التقدم لا يزال بطيئاً للغاية. ففي الوقت الراهن، تمثِّل النساء نحو 17 بالمئة فقط من جميع رؤساء الدول أو الحكومات، بينما يمثِّلن حوالي 23 بالمئة من عدد أعضاء البرلمانات في العالم.

عام 2019: فرصة للتغيير

يُعد الاحتفال بذكرى مرور 70 عاماً على صدور "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" فرصةً للتأمل في إنجاز مشهود تحقَّق لجميع النساء والرجال المعنيين بإصداره. فقد بذلت سيدة واحدة، هي هانسا مهتا، جهوداً دؤوبة من أجل تغيير صياغة المادة (1) من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، لكي تصبح: "يُولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق" بدلاً من "يُولد جميع الرجال أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق". وقد كانت هانسا مهتا مُحقَّة في تخوفها من أن المرأة قد تُستبعد من نطاق حماية حقوق الإنسان. والآن، وبعد مرور 70 عاماً على هذا الحدث، فإننا لا نزال نناضل من أجل الاعتراف بحقوق المرأة بوصفها جزءاً من حقوق الإنسان. ولهذا، فإن إحدى الخطوات الأشد إلحاحاً، التي ينبغي على الحكومات اتخاذها لمعالجة ذلك الأمر، هي الالتزام بأحكام القانون الدولي لحقوق المرأة، والمتمثِّل في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، على أن تضمن، من خلال التنفيذ على المستوى الوطني، عدم تعرُّض المرأة للتمييز والعنف.

ويُذكر أن "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" تأتي في المرتبة الثانية بين المعاهدات المعنية بحقوق الإنسان التي صادق عليها أكبر عدد من الدول الأطراف، حيث صادق عليها 189 دولة. ومع ذلك، ينبغي على الحكومات أن تكفَّ عن مجرد التشدق بحقوق المرأة. ولعل أهم ما يبرهن عليه التنامي الكبير الذي لا يمكن إنكاره لأنشطة المرأة خلال هذا العام هو أن الناس عموماً لن تقبل باستمرار ذلك الوضع. ونحن بدورنا لن نقبل به أيضاً. ومن ثم، تعتزم منظمة العفو الدولية في عام 2019 أن تُكثِّف جهودها الرامية لكسب التأييد من أجل ضمان قيام الحكومات بإسقاط تحفظاتها على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، واتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة لإعمال حقوق المرأة بشكل كامل. وينبغي علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، الوقوف إلى جانب الحركات النسائية ومُساندتها، والعمل على أن تُسمع أصوات النساء على تنوعها، والنضال من أجل الاعتراف بجميع حقوقنا. ولهذا، أدعوكم إلى الانضمام إلينا في مسيرة النضال هذه. ■

مؤازرو مجتمع الميم يهربون من الغاز المسيل للدموع المستخدم من قبل الشرطة بعد أن حاولوا أن يشاركوا في مسيرة نحو ميدان تقسيم في 25 يونيو/حزيران في إسطنبول، تركيا. وقد حظرت السلطات مسيرة فخر مجتمع الميم للسنة الثالثة على التوالي. وقد تحدى المنظمون النظام وحاول الناس السير إلى ميدان تقسيم ولكنهم فوجئوا بوجود مكثف للشرطة. تم تفريق الحشد بواسطة الغاز المسيل للدموع وتم اعتقال العديد من الأشخاص.
© Chris McGrath/Getty Images

#تويتر السام وإسكات النساء على الإنترنت

تتيح وسائل التواصل الاجتماعي للناس في سائر أنحاء العالم فرصة التعبير عن أنفسهم عن طريق الحوار والمشاركة وتبادل المعلومات. ومع ذلك فإن النساء في عام 2018 اشتكين على نحو متزايد من تهديد حقهن في حرية التعبير على منصات التواصل الاجتماعي المتمثل في انتشار العنف والإساءة للمرأة على الإنترنت.

الرقابة الذاتية

قالت العديد من النساء، ممن تحدَّثن إلى منظمة العفو الدولية في سياق بحوثنا بشأن هذه القضية إن العنف والإساءة يزدهران على منصة التواصل الاجتماعي تويتر، وغالباً بدون إخضاع مرتكبيهما للمساءلة. إن التهديدات بالعنف والإساءة التي تتعرض لها العديد من النساء تُحدث تأثيراً ضاراً على حقهن في التعبير عن أنفسهن بشكل متساوٍ وحر وبدون خوف. وبدلاً من تعزيز أصوات النساء، فإن هذه التهديدات تقودهن إلى ممارسة الرقابة الذاتية على ما ينشرنه من تعليقات، والحد من تفاعلاتهن على الإنترنت، وتؤدي في بعض الحالات إلى ابتعاد النساء كلياً عن تويتر.

وفي لحظة التحول الحاسمة، عندما تستخدم النساء في شتى أنحاء العالم قوتهن الجماعية للتجرؤ ورفع أصواتهن عبر منصات التواصل الاجتماعي، يفشل تويتر في احترام حقوق الإنسان والتصدي للعنف والإساءة على منصته بشكل كافٍ. وهذا يعني أنه بدلاً من أن تستخدم النساء أصواتهن من أجل إحداث تغيير في العالم، فإنه يتم دفع العديد منهن إلى الوراء نحو ثقافة الصمت.

ويتخذ العنف والإساءة ضد النساء على تويتر أشكالاً متعددة، منها التهديدات المباشرة أو غير المباشرة باستخدام العنف الجسدي أو الجنسي؛ والإساءة التي تستهدف جانباً أو أكثر من جوانب هوية المرأة، من قبيل العنصرية أو رهاب التحوُّل الجنسي؛ والمضايقات المستهدفة؛ وانتهاكات الخصوصية، من قبيل نبش معلومات خاصة عن شخص ما ونشرها على الإنترنت بقصد إلحاق الأذى به؛ وتبادل صور جنسية أو حميمة لامرأة بدون موافقتها. إن هدف هذا العنف والإساءة هو خلق مناخ عدائي على الإنترنت للنساء بهدف إلحاق العار بهن أو ترهيبهن أو إهانتهن أو الحط من شأنهن وفي النهاية إسكاتهن.

وفي هذا العام عملت منظمة العفو الدولية من أجل التصدي لهذا الاتجاه الخطير الذي يهدد قدرة النساء على المشاركة الحرة في المجال العام. وقد وجد التقرير المعنون بـ "#تويتر السَّام: العنف ضد المرأة والإساءة إليها على الإنترنت" أن النساء يُستهدفن بالعنف والإساءة على تويتر لأسباب عدة: أحياناً بسبب تجرؤهن على الحديث حول قضايا معينة – نسوية على الأغلب – وأحياناً أخرى بسبب كونهن شخصيات عامة. ومع أن أشخاصاً من جميع فئات النوع الاجتماعي يمكن أن يتعرضوا للعنف والإساءة على الإنترنت، إلا أن الإساءة التي تتعرض لها النساء غالباً ما تكون ذات طبيعة جنسية أو متحيزة ضد المرأة، وأن التهديدات بالعنف ضد النساء على الإنترنت غالباً ما تكون جنسية وتتضمن إشارات محددة إلى أجساد النساء. أما النساء اللائي يتعرضن لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز في الواقع، فإنهن غالباً ما يجدْن أن العنف والإساءة على الإنترنت يستهدفان هوياتهن المختلفة. كما أن الأشخاص ذوي الميول المزدوجة يمكن أن يتعرضوا للإساءة المستهدفة والمتحيزة على الإنترنت بسبب عدم اتساقهم مع معايير النوع الاجتماعي.

لقد صُمِّمت سياسات تويتر بشأن السلوك البغيض والإساءة لتوفير الإرشادات والوضوح بشأن أيّ السلوكيات تعتبرها الشركة مقبولة على منصتها. بيد أنه على الرغم من أن سياسة تويتر بشأن السلوك البغيض تشمل العديد من أشكال الإساءة التي تُلحق الضرر بحقوق النساء، فإنها لا تعني الكثير للنساء على تويتر إذا كانت تلك السياسات لا تُنفذ بشكل متسق في الممارسة العملية. وقالت العديد من النساء لمنظمة العفو الدولية إنهن عندما يُبلغن عن حالات الإساءة، فإنها غالباً ما تُقابَل بالتقاعس والصمت من جانب الشركة. إن أحد أشد التأثيرات خطورة لهذا المزيج من التقاعس وعدم الاتساق في الاستجابة لبلاغات النساء عن الإساءة يتمثل في التأثير الضار الذي يحدثه ذلك على النساء اللاتي يُبلغن عن مثل تلك الانتهاكات في المستقبل. وإن النساء المستهدفات بالإساءة يتحملن عبء الإبلاغ عنها. وهذا أمر لا يستغرق وقتاً فحسب، وإنما يسبب لهن عبئاً عاطفياً. وعندما تمرُّ النساء بتجارب سلبية – أو يسمعن أن أخريات مررن بمثلها – بسبب الإبلاغ عن الإساءة على تويتر، فإنها يصبحن أقل استعداداً للاضطلاع بالجهد اللازم للإبلاغ عنها.

وينبغي أن يُجري تويتر تقييماً مستمراً وفاعلاً لتأثير سياساته وممارساته على حقوق المستخدِمين في حرية التعبير والرأي، بالإضافة إلى الحقوق الأخرى، وأن يتخذ خطوات لتخفيف أو منع حدوث أي تأثير سلبي ممكن. ومن المهم للغاية أن يتحلى تويتر بالشفافية فيما يتعلق بسياساته وممارساته وبالخطوات التي يتخذها لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها.

وعلى الرغم من بعض التحسينات التي أجراها موقع تويتر، فإنه أخفق في تحمُّل مسؤوليته حيال احترام حقوق الإنسان في سياق استخدام العنف والإساءة ضد النساء على منصته. إن الخطوات التي اتخذها ليست كافية للتعامل مع حجم المشكلة وطبيعتها. إن للنساء الحق في عدم التعرض للتمييز والعنف. كما أن لهن الحق في التعبير عن أنفسهن بحرية على الإنترنت وفي الواقع على حد سواء. ومن الواضح أن

سياسات تويتر وممارساته أخفقت في احترام هذه الحقوق.

إن ضمان مشاركة كل شخص في الإنترنت بحرية وبدون خوف من العنف والإساءة أمر مهم للغاية لضمان الممارسة الفعالة للحق في حرية التعبير. وإن تأثير العنف والإساءة ضد النساء على تويتر، الذي ينطوي على الإسكات والمراقبة يمكن أن تكون له تداعيات على كيفية ممارسة النساء، ولاسيما الشابات والنساء اللاتي ينتمين إلى مجتمعات مهمشة، لحقهن في المشاركة في الحياة العامة بشكل كامل، والتعبير عن أنفسهن على الإنترنت بحرية في السنوات القادمة.

في عام 2019، يتعين على تويتر، كشركة، أن تتصرف وفقاً لمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان – بما فيها الحق في عدم التعرض للتمييز وحرية التعبير والرأي، ويجب أن تُظهر أنها تستمع إلى أصوات النساء، وأن تتخذ خطوات ملموسة لتفادي التسبب بانتهاكات هذه الحقوق أو الإسهام فيها. وهذا يتضمن العمل على تحديد انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بعملياتها ومنع وقوعها والتصدي لها والمساءلة على ارتكابها.

ويمكن وضع حد لهذا الحجم من العنف والإساءة ضد النساء. ويتعين على شركة تويتر، أولاً وقبل كل شيء، فرض سياساتها الخاصة بشأن السلوك البغيض والإساءة. ومع أن الشركة تقول إنها "لا تتسامح مع السلوك الذي يستخدم المضايقات أو الترهيب أو الخوف لإسكات صوت شخص آخر"، فإن هذا بالضبط هو ما يحدث للعديد من النساء اللائي يستخدمن منصتها.

وينبغي أن ينشر تويتر على منصته وعلى الملأ معلومات شاملة وحقيقية حول طبيعة ومستويات العنف والإساءة ضد النساء، إلى جانب الفئات الأخرى، وكيف تردُّ الشركة عليه.

ويجب أن يقوم تويتر بتحسين آليات الإبلاغ عن مثل هذه الانتهاكات لضمان التطبيق المتسق لقواعده الخاصة، والاستجابة لشكاوى العنف والإساءة على نحو أفضل.

وأخيراً، ينبغي أن يقدم تويتر توضيحاً أفضل لكيفية تفسير وتحديد حالات العنف والإساءة على منصته، وكيفية تعامله مع التقارير المتعلقة بمثل هذه الإساءة. كما ينبغي أن يتخذ تدابير أكثر فعالية لتعليم المستخدِمين وزيادة وعيهم بالجوانب المتعلقة بالأمن والخصوصية على منصته، التي من شأنها أن تساعد النساء على خوض تجربة أكثر أماناً وأقل تسميماً على تويتر.

إن استمرار تويتر في التقاعس في عام 2019 من شأنه أن يؤدي، من الناحية الفعلية، إلى إسكات النساء. ولذا فإن تويتر يجب أن يتخذ هذه الخطوات الملموسة والعاجلة لحل هذه المشكلة مرة واحدة وإلى الأبد. ■

أعلاه: متظاهرون ينظمون مظاهرة في نطاق إضراب للنساء على الصعيد الوطني ضد عدم المساواة بين الجنسين ليتزامن مع اليوم العالمي للمرأة في بلباو، إسبانيا. 8 مارس/آذار 2018.
© Reuters/Vincent West
يمين فوق: متظاهرة تهتف بمكبر صوت خلال إضراب لمدة يوم واحد للدفاع عن حقوق المرأة في اليوم العالمي للمرأة في مدريد، إسبانيا، 8 مارس/آذار 2018. © Pablo Cuadra/Getty Images
يمين تحت: طالبات في جامعة دلهي وأعضاء مجموعة بينجرا تود، أو "اكسر الأقفاص"، يتظاهرون من أجل قوانين متساوية للرجال والنساء في الجامعات الهندية، وخاصة توقيت حظر التجول وقوانين أخرى للنساء في بيوت الشباب الجامعية. كلية الفنون، الحرم الشمالي، دلهي، الهند، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018.
© Sanchit Khanna/Hindustan Times/Getty

تقول

23%

من النساء

من 8 بلدان اللواتي شملهن الاستطلاع إنهن قد تعرضن للإساءة أو المضايقة عبر الإنترنت

المرأة هي الخاسر الأكبر من اللامساواة

في شهر يناير/كانون الثاني الماضي، أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي نداءً بجعل العام 2018 عام "ازدهار المرأة"، حاثاً حكومات العالم على النهوض بمشاركة المرأة في القوى العاملة حتى يصبح نصيبها منها مساوياً لنصيب الرجل.

ولكن قبل ذلك بشهرين، أي في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، كان المنتدى نفسه قد أشار إلى أن سد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين سوف يستغرق 217 عاماً.

وقبل ذلك بنحو ثلاثة أعوام، أي في عام 2015 – وفي أعقاب ما قامت به المجموعات النسائية ومنظمات التنمية وحقوق الإنسان من الحملات والجهود المتضافرة – فرضت الحكومات على نفسها التزاماً سياسياً بتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030، في إطار أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

وهناك تباين صارخ بين الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين في غضون 12 عاماً – بما في ذلك المساواة بين الرجل والمرأة في حق الحصول على الموارد الاقتصادية – والتكهن بأن يستغرق بلوغ هذه الغاية في واقع الأمر أكثر من قرنين من الزمان.

الحواجز أمام تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة

هناك حواجز موثقة بالدراسات والأبحاث تحول دون تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية؛ فقد ذكرت الأمم المتحدة أن النساء لا يملكن سوى 12.8% من الأراضي الزراعية في العالم، ويُعَدُّ الافتقار إلى ضمان الحيازة من أكبر العوائق التي تحول دون إحقاق حق المرأة في الغذاء والعمل والمسكن في المناطق الريفية والحضرية. وكثيراً ما تكون قوانين الميراث والأحوال الشخصية والملكية التي تنطوي على التمييز عقبةً تحد من قدرة المرأة على اكتراء أو امتلاك أو تسجيل الأراضي أو العقارات؛ ففي تقرير عن مملكة إسواتيني (سوازيلند سابقاً)، صدر عام 2018، أوضحت منظمة العفو الدولية كيف أن النظام التقليدي المعمول به في توزيع الأراضي، الذي يُسمَّى باللغة المحلية "كوخونتا"، والذي بموجبه يمنح شيوخ القبائل الأراضي للرجال عادةً، كثيراً ما ينطوي على غبن للمرأة، وإجحاف بحقوقها. وقد قالت لنا امرأة طردتها السلطات قسراً من بيتها بعد أن هدمته "إن المرأة تكابد صعوبة بالغة في نظام كوخونتا؛ أنتِ بحاجة إلى رجل، وإلا فلن تتمكني من الحصول على الأرض، ولن يسمع صوتك أحد".

وقد ظلت منظمة العفو الدولية على مدى أكثر من عقد تحث الحكومات على كفالة الحد الأدنى من ضمان الحيازة للجميع، على أن يشمل ذلك الحماية من الطرد القسري، والمضايقة، وغيرها من التهديدات. ولكن ما برحت الحكومات تستحوذ على الأراضي لإقامة مشروعات تجارية كبرى أو لإعادة تطوير المناطق الحضرية على نحو يخل إخلالاً سافراً بالقانون الدولي، ويفضي إلى الطرد القسري للسكان.

ولكن الآثار المترتبة على ذلك تتباين تبايناً عميقاً بحسب نوع الجنس، فهي تجلب على المرأة مزيداً من البؤس والفقر بسبب عدم تمتعها بنفس القدر المتيسر للرجل من الحقوق في ملكية الأراضي والعقارات. وخير مثال على ذلك ما روته نسوة من طائفة سينغوير للسكان الأصليين في كينيا لمنظمة العفو الدولية عما تعرضن له من أعمال الطرد القسري من منطقة غابة إمبوبات في كينيا، الأمر الذي قضى على استقلالهن الذاتي المالي بعد أن حيل بينهن وبين الوصول إلى الغابة والأراضي والمواشي التي كنَّ يعتمدن عليها مصدراً لكسب الرزق، ومقوماً للهوية الثقافية. وقالت إحدى هؤلاء النسوة، ممن لم يتلقين أي تعويضات عما حاق بهن: "أصبحت الآن عالة على آخرين [استضافوني في منزلهم]؛ بلا أرض، ولا فراش، بل لا أكاد أجد لقمة العيش؛ أسترزق من أعمال مؤقتة في مزارع الناس؛ أصبحت أعيش الآن في فقر مدقع".

قصور جسيم في حماية حق المرأة في العمل وحقوقها في مكان العمل

يقول البنك الدولي إن البرازيل، ومصر، وفرنسا، والهند، وروسيا، و99 دولة أخرى لا تزال لديها قوانين تمنع المرأة من العمل في وظائف معينة؛ ومن ثم فإن هناك أكثر من 2.7 مليار امرأة تحرمها قيود قانونية من اختيار نفس الوظائف المتاحة للرجل. وقد خلصت كلية فيلندنغ للصحة العامة، وهي مركز بحثي تابع لجامعة كاليفورنيا، إلى أن 87 دولة فقط تكفل المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة في نفس العمل.

وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن 740 مليون امرأة يقمن بأعمال في قطاع الاقتصاد غير الرسمي الذي يفتقر إلى ضمانات الحماية القانونية، ولا يكاد يتيح للعاملين فيه سبل الاستفادة من أنظمة الضمان الاجتماعي.

أما العاملات في خدمة المنازل فكثيراً ما يجدن أنفسهن في وضع يسهل فيه إهدار حقوقهن؛

فجوة الأجور في العالم
على أساس النوع الاجتماعي:
%23

يمين: عامل ينقل ما تبقى من الخضار على عربة ريكشا في سوق ديفيسوريا في مانيلا، الفلبين، في 12 يوليو/تموز 2018.
© Noel Celis/AFP/Getty Images
أعلاه: مشاركون يسيرون في موكب عيد العمال الذي نظمته المنظمة المركزية لنقابات العمال (COTU-K) في أوهورو بارك في نيروبي في 1 مايو/أيار 2018. /© Yasuyoshi Chiba/AFP/ Getty Images
يسار: بائعة المياه إستر نجوغونا في نيروبي، كينيا، 2 مارس/آذار 2018. هي أم لأربعة أطفال، قامت بتسليم المياه إلى الزبائن خلال الأشهر ال 18 الماضية، وهو قرار عمل اتخذته بعد أن لاحظت عدم استطاعة أي شخص توصيل المياه إليها عندما احتاجت إلى ذلك.
© Biko Macoins/AFP/Getty Images

وقد قامت منظمة العفو الدولية بحملات في لبنان وقطر ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإندونيسيا، سلطت فيها الضوء على الأوضاع الهشة لخادمات المنازل، وسهولة تعرضهن لانتهاكات جسيمة لحقوقهن في العمل، وغيرها من حقوقهن الإنسانية، بسبب وجود ثغرات في قوانين العمل أو القصور في تنفيذ هذه القوانين، أو الاثنين معاً. كما تواجه النساء اللاتي يعملن في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي وفي العديد من مناطق تجهيز الصادرات حواجز قانونية وعملية تحول دون انضمامهن للنقابات والاتحادات العمالية، وممارسة حقوقهن في التفاوض الجماعي.

وتقول منظمة العمل الدولية إن النساء يشكلن معظم القوى العاملة في قطاعات معينة من سلاسل الإمداد العالمي، مثل قطاع الملابس والبستنة، ولكنهن في الأغلب والأعم يتركزن بنسبة مفرطة في الوظائف المتدنية المنخفضة الأجور. وقد أبرزت الحملات المستمرة لمنظمة العفو الدولية المتعلقة بزيت النخيل والكوبالت في سلاسل التوريد العالمي، تقاعس بعض أغنى شركات العالم عن اتخاذ الإجراءات الكافية لمراعاة حقوق الإنسان في هذا المجال.

وتواجه المساعي المبذولة لسد فجوة الرواتب بين الجنسين تحديات مهمة نشأت عن بعض التغيرات الملحوظة في أنماط التوظيف، من قبيل تزايد نقل الأنشطة التجارية إلى الخارج، والاستعانة بمصادر خارجية في سلاسل التوريد العالمي، وكذلك في قطاعات التوظيف المؤقت القصير الأجل، خاصة حينما تكون مقترنة بانعدام الأمن الوظيفي وتدني الأجور.

ويجب على الحكومات اتخاذ إجراءات عاجلة لتكييف أطر الحقوق العمالية، وسبل تنفيذ القوانين بهدف سد الثغرات الماثلة في حماية حقوق المرأة، سواء حقها في الحصول على العمل أم حقوقها في مكان العمل. ومن واجب الشركات تحديد ومنع ومعالجة كافة المخاطر التي تهدد حقوق العمال وسائر حقوق الإنسان في عملياتها وسلاسل توريدها العالمية. كما يتعين على الحكومات إجراء تحول نموذجي جوهري في النهج المتبع في إسناد المسؤولية القانونية داخل مجموعات الشركات، وضمان تيسر سبل الإنصاف والتعويض لجميع الضحايا.

انخراط المرأة في أعمال الرعاية والأعمال غير المدفوعة الأجر

لا تزال المرأة تتحمل العبء الأكبر من الأعمال غير المدفوعة الأجر وأعمال الرعاية؛ إذ تشير البيانات التي قامت الأمم المتحدة بتحليلها من 83 بلداً، إلى أن أعمال الرعاية والخدمة المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء تفوق ضعف نظيرها من الأعمال التي يقوم بها الرجال؛ ومن شأن هذا أن يحد من قدرة النساء على اغتنام فرص التعليم والعمل المجزي، وأن يؤثر تأثيراً سلبياً على مدخولهن. وتقول منظمة العمل الدولية إن فجوات التعليم والعمل تضيق تدريجياً بين الرجل والمرأة، ولكن فجوة الأجور بين الجنسين لا تزال أوسع من المتوقع.

كما أن أوجه اللامساواة بين الجنسين في العمل، والعبء الثقيل من أعمال الرعاية والأعمال غير المدفوعة الأجر الواقع على عاتق المرأة، يفضي إلى فجوات في غطاء الحماية الاجتماعية للمرأة. وفضلاً عن ذلك، فإن النساء يشكلن نحو 65% من الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن سن التقاعد، ولا يتقاضون معاشاً تقاعدياً منتظماً. كما أن هناك ما يقارب 750 مليون امرأة لا يتمتعن بالحق القانوني في إجازة أمومة. ومن الضرورة بمكان أن تعترف الحكومات بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتعمل على الحد منها وإعادة توزيعها بشتى السبل، بما في ذلك الارتقاء بمستوى الخدمات العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية.

ومما يزيد من وطأة مظاهر اللامساواة المشار إليها آنفاً ما اتخذته حكومات الكثير من دول العالم من تدابير تقشفية انتكاسية، وتخفيضات في ميزانية الخدمات العامة الأساسية. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، أدت التأخيرات في تنفيذ التشريعات الرامية إلى تنظيم الرعاية الطويلة الأجل إلى آثار هائلة على مقدمي الرعاية غير الرسمية، وأغلبهم من النساء. وكذلك كان الأمر في تشاد حيث خلفت التدابير التقشفية آثاراً خطيرة على قطاع الصحة العامة، وقوضت سبل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية المتاحة للنساء والفتيات من سكان المناطق الريفية. وكان لهذا آثار خطيرة على الفئات الضعيفة اقتصادياً مثل النساء والفتيات اللاتي يعشن في مناطق ريفية. وقد قالت امرأة حامل في التاسعة والعشرين من عمرها، تقطن في منطقة على بعد 12 كيلومتراً من أقرب مركز صحي، لمنظمة العفو الدولية: "لم آتِ هنا من قبل لأنه لم يكن لدي من المال ما أدفع به ثمن الفحوص الطبية، ولا أشتري به أقراص الحديد، أو أشتري حتى الكتيب ...".

يجب على الحكومات ضمان المساواة بين الجنسين

إنه لأمر إيجابي أن نرى أكثر من 100 حكومة قد عمدت إلى تتبع المخصصات المرصودة في ميزانياتها لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ ولكن يتعين على الحكومات أن تفعل أكثر من هذا بكثير حتى يتسنى لها إرساء وتقييم وتنفيذ السياسات الضريبية والنقدية الملائمة، مما يضمن تحقيق المساواة المنشودة بين الجنسين. ويشمل هذا تنفيذ سياسات ضريبية تقدمية، والتصدي للتهرب الضريبي، والتدفقات المالية غير المشروعة، وبذلك يتوفر لها المزيد من الموارد المالية اللازمة لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة.

إذا كانت الحكومات صادقة في عزمها على تحقيق المساواة بين الجنسين، فبمقدورها – بل من واجبها – أن تسعى لسد الثغرات القائمة في الأطر القانونية، وفي تنفيذ القوانين، وفي الإنفاق العام؛ فلا يمكن للمرأة أن تنتظر 200 سنة أخرى! ■

اللاجئون بحاجة إلى تغيير حقيقي

لم يفلح "الميثاق العالمي بشأن اللاجئين"، الذي بادرت الأمم المتحدة بوضعه، في تحقيق تغيير حقيقي لحوالي 25 مليون لاجئ. ففي يوليو/تموز 2018، وبعد 18 شهراً من المشاورات، صدرت النسخة النهائية من "الميثاق"، الذي يهدف إلى تحسين استجابة المجتمع الدولي لحالات التشريد القسري الجماعي، إلا إنها جاءت مخيّبة للآمال، فهي لا تعدو أن تكون مخططاً مخزياً للتنصُّل من المسؤولية.

يسار فوق: صورة طائرة بدون طيار تُظهر منظرًا جويًا لمعسكر الكرامة الذي يستضيف الآلاف من ضحايا الحرب الذين فروا من وطنهم بسبب الحرب الأهلية المستمرة. في 20 ديسمبر/كانون الأول 2017، بالقرب من قرية قاح في مدينة إدلب الشمالية الغربية في سوريا. © Burak Karacaoglu/Anadolu Agency/Getty Images
يسار: مهاجر يجلس على متن قارب انقاذ تديره المنظمة غير الحكومية بروأكتيفا أوبن آرمز في وسط البحر الأبيض المتوسط، 2 أغسطس/آب 2018 © Reuters/Juan Medina
أدناه: شابان مهاجران يسيران عبر منطقة لجوء مؤقتة بجوار مخيم موريا للاجئين والمهاجرين في جزيرة ليسبوس، اليونان، 17 سبتمبر/أيلول 2018. © Reuters/Giorgos Moutafis

تقول "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" إن هناك تراجعاً بمعدل

%54

في أماكن إعادة التوطين المخصصة للاجئين.

ولن يكون من شأن هذا "الميثاق" أن يغيّر أوضاع اللاجئين من طائفة "الروهينغيا"، الذين وصلوا مؤخراً إلى بنغلاديش، ولا أوضاع جيل من الشبان الصوماليين، الذين وُلدوا في مخيمات اللاجئين في كينيا، أو أوضاع اللاجئين الذين تقطّعت بهم السُبل وسط ظروف مدمّرة بلا وضع قانوني محدد على جزيرة ناورو طوال السنوات الخمس الماضية. أما فيما يتعلق بمناطق إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والتي تأوي حالياً حوالي 31 بالمئة من مجموع اللاجئين في العالم، فلن يوفر "الميثاق" أي نوع من المساعدة.

أصوات اللاجئين تذهب أدراج الرياح

لم يسمع بمحتوى "الميثاق العالمي بشأن اللاجئين" سوى قلة قليلة من اللاجئين في العالم، ولم يتم التشاور معهم بخصوص عملية صياغته أو محتواه، ولم تُتح لهم فرصة المشاركة في مفاوضات إقراره. وقد كان القصد من هذا "الميثاق" أن يكون شاملاً ووافياً وجامعاً لأفضل الممارسات فيما يتعلق باللاجئين، إلا إن الزخم الذي كان يطمح إلى إقرار التزامات محدَّدة وشروط مُلزمة قد قُوّض خلال الجولات الأولى من المناقشات. فقد خلت مسوَّدة "الميثاق" "الأولية" إلى حد كبير من الالتزامات المترتّبة بموجب قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، بل واستُبعدت مبادئ أساسية، مثل مبدأ حظر الإعادة القسرية ومبدأ الحق في طلب اللجوء. كما أُغفلت مسألة تغيُّر المناخ باعتباره سبباً من أسباب التشريد القسري، ولم يُخصص مجال يُذكر لإدراج آراء اللاجئين في نُظم أية آلية. أما ما بقي في النهاية فهو التحيُّز الشديد لمصالح الدول بدلاً من التحيُّز لحقوق اللاجئين.

تخفيضات شديدة في حصص إعادة التوطين من جانب بعض الدول

إلا إن الأمر الأكثر مدعاة للغضب هو المبادرات التي اتخذتها بعض الدول خارج نطاق المفاوضات بخصوص "الميثاق"، حيث أظهرت إجراءات هذه الدول أنه من غير المحتمل أن تلتزم حتى بالطموحات الهزيلة التي أوصى بها "الميثاق". فقبل وضع اللمسات الأخيرة على الصياغة النهائية لنص "الميثاق"، أفادت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" بحدوث انخفاض بمقدار نحو 54 بالمئة في الفرص المُخصَّصة لإعادة التوطين، حيث بلغت 75188 فرصةً مقابل 163206 فرص في العام الماضي، وذلك بسبب تخفيض حصص إعادة التوطين التي توفّرها الدول، وهو أقل كثيراً من عدد الفرص المطلوبة الذي حددته "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" وهو 1,2 مليون فرصة.

فعلى سبيل المثال، خفّضت حكومة الولايات المتحدة الحصة المُخصَّصة لقبول اللاجئين إلى 45 ألف لاجئ، وهو أدنى مستوى لها منذ إصدار "قانون اللاجئين" المحلي في عام 1980. وتعتزم الولايات المتحدة، على ما يبدو، تخفيض الحصة المذكورة إلى 30 ألف لاجئ في عام 2019. وفي الوقت نفسه، وثّقت منظمة العفو الدولية ما لحق بالآلاف من طالبي اللجوء من أضرار كارثية لا يمكن إصلاحها، نتيجة سياسات إدارة ترامب المتعلقة بالحدود والهجرة، حيث شملت هذه السياسات فصل الأطفال عن عائلاتهم واحتجاز الأطفال والعائلات، فيما يمثل انتهاكاً للقانون الأمريكي والقانون الدولي على حد سواء.

الإعادة القسرية

في أوروبا، أعادت بعض الدول قسراً أعداداً متزايدة من الأفغان الذين لم يتمكنوا من الحصول على وضع اللاجئ أو على أية أشكال أخرى من الحماية الدولية، بالرغم من تدهور الموقف الأمني في أفغانستان، وما تضمنته تقارير الأمم المتحدة من وقوع أعداد كبيرة من القتلى في صفوف المدنيين هناك. وقد وثّقت منظمة العفو الدولية المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون العائدون إلى أفغانستان من جراء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والعنف المتفشي. ومع ذلك، فقد شهد عام 2018، ترحيل 75 شخصاً قسراً من فنلندا؛ وإعادة 366 شخصاً قسراً من ألمانيا؛ وإعادة حوالي 28 شخصاً قسراً من هولندا؛ وإعادة 15 شخصاً قسراً من النرويج، هذا بالإضافة إلى ترحيل حوالي 10 آلاف أفغاني من أوروبا خلال الفترة ما بين عامي 2015 و2016.

التنصُّل من المسؤولية

تقاعست الحكومات الأوروبية أيضاً عن إصلاح قواعد اللجوء، أو الاتفاق على نظام مُوحَّد لتقاسم المسؤولية والتعاون من أجل حماية ومساعدة اللاجئين داخل أوروبا. ونتيجةً لذلك، فما زالت دول المواجهة تتحمل نصيباً غير مُتناسب من المسؤوليات فيما يخص عملية بحث طلبات اللجوء والبتّ فيها. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في أعداد القادمين إلى أوروبا، فقد واصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المُضي قُدماً في مُمارسات الاستعانة بجهات خارجية، والتي تهدُف إلى إبقاء اللاجئين مشرَّدين بعيداً عن الحدود الأوروبية، مع إلقاء المسؤولية على كاهل الحكومات في إفريقيا وفي أماكن أخرى.

وما زال اللاجئون والمهاجرون العالقون في ليبيا يتحمَّلون القسط الأكبر من عواقب السياسات الأوروبية، التي تدعم السلطات الليبية في إجراءاتها لمنع خروج هؤلاء الأفراد من حدودها، ولاعتراض طريق أولئك الذين يخاطرون بحياتهم آملين في بلوغ بر الأمان والتمتع بحياة أفضل في أوروبا. فخلال فصل الصيف، وردت أنباء تُفيد بأن أكثر من 1200 شخص قد لقوا مصرعهم، أو فُقدوا في البحر الأبيض المتوسط. كما تعرَّض آلاف الأشخاص لاعتراض طريقهم في عرض البحر وأُجبروا على العودة على أعقابهم إلى ليبيا، لكي يواجهوا هناك مخاطر الاعتقال التعسفي، والعنف، والإيذاء، والاستغلال.

وكان من شأن الاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، والذي يُعد نموذجاً بارزاً للتنصُّل من المسؤولية، أن يؤدي إلى بقاء الآلاف من اللاجئين والمهاجرين قابعين في مخيمات مكتظَّة ومُزرية، يشرف عليها الاتحاد الأوروبي، على الجزر اليونانية. وهناك، تعيش نساء وفتيات عرضةً للخطر على وجه الخصوص، حيث يتعرضن للتحرش، والعنف الجنسي، وغير ذلك من الانتهاكات.

وفي إسرائيل، استهلّت الحكومة عام 2018 بإعلان الإجراءات الخاصة بها بشأن الترحيل إلى "بلدان أخرى"، وبموجبها تصدر إشعارات ترحيل للرجال السودانيين والإريتريين الذين يعيشون بمفردهم، ممن لم يتقدموا بطلبات للجوء بحلول نهاية عام 2017، أو رُفضت طلبات اللجوء التي تقدموا بها، على أن يكون الترحيل إما إلى بلدهم الأصلي، أو إلى بلدين آخرين لم يُحدد اسمهما، ولكن من المفهوم عموماً أنهما أوغندا ورواندا. وفيما يتعلق بمن يرفضون المغادرة، فسوف يُحتجزون لحين رضوخهم لتنفيذ ذلك، وإلا فسوف يتم ترحيلهم قسراً. وقد أدت دعاوى قضائية أمام المحاكم إلى وقف تنفيذ تلك الإجراءات، إلا إنها لم تُوقف محاولات إسرائيل للتنصُّل من مسؤوليتها عن أولئك اللاجئين وطالبي اللجوء وإلقاء المسؤولية على عاتق أوغندا التي تأوي بالفعل حوالي 1,3 مليون لاجئ. ويمثل هذا العدد أكبر مجموعة من اللاجئين في إفريقيا، وواحداً من أكبر خمس مجموعات من اللاجئين على مستوى العالم. وتُعتبر تلك الإجراءات انتهاكاً لالتزام إسرائيل القانوني باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

أنشطة شعبية سعياً لإيجاد حلول

في الوقت الذي تتخلَّى فيه الحكومات عن مسؤولياتها، تبرز أهمية الأنشطة الشعبية وأنشطة كسب التأييد. بيد أن الحكومات في شتى أنحاء العالم تستخدم أساليب متنوعة بصورة متزايدة لعرقلة عمل الشخصيات والمنظمات التي تساعد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين. وتُعد القوانين الإدارية والجنائية والقوانين الأخرى من بين التدابير التي تُستخدم لردع منْ يقدِّمون مثل تلك المساعدات، وتقييد حركتهم، ومحاكمتهم، ومعاقبتهم. وقد تراوحت هذه التدابير ما بين التحفُّظ على قوارب منظمة غير حكومية مخصصَّة للبحث عن المهاجرين العالقين في البحر الأبيض المتوسط وإنقاذهم، إلى اعتقال صحفي كان يجري تحقيقات صحفية بشأن ما ارتكبته الحكومة الأسترالية من انتهاكات في حق اللاجئين في جزيرة ناورو. وهكذا، أصبحت الأنشطة الساعية إلى الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهاجرين محفوفةً بالمخاطر، بل وقد تشكِّل جريمة جنائية.

ومع ذلك، تنصُّ النسخة النهائية من "الميثاق العالمي بشأن اللاجئين" على ضرورة توفير مسارات إضافية للاجئين يمكنهم من خلالها الوصول إلى بلدان أخرى آمنة، مع التوصية بأن تتولى الدول "وضع برامج خاصة أو برامج برعاية مجتمعية كإضافة إلى البرامج المنتظمة لإعادة التوطين، بما في ذلك البرامج المجتمعية"، وهو مطلب طالما دعت إليه منظمة العفو الدولية.

وقد بدأت بعض الدول اتباع هذا النهج في غضون العام. ففي يوليو/تموز، أعلنت كل من كندا، وبريطانيا، وإسبانيا، والأرجنتين، وأيرلندا، ونيوزيلندا أنها تتبنى مفهوم برامج الرعاية المجتمعية للاجئين، والذي يضع الأفراد والمجتمعات المحلية في صميم عملية تنظيم استقبال عائلات اللاجئين والترحيب بها والعمل على إدماجها في بلدان أخرى. وفي الوقت نفسه، أعلنت نيوزيلندا التزامها بزيادة الحصص المخصَّصة لأماكن اللاجئين من ألف مكان إلى 1500 مكان.

وفي عالم يزداد عدوانية يوماً بعد يوم، قد يكون التضامن والعمل المباشر من جانب المجتمعات والأفراد هو السبيل لتعزيز حق كل إنسان في السعي لإيجاد مأوى له والعيش بكرامة. ولهذا، ينبغي على الحكومات أن تحتفي بنماذج العمل التي انتهجها مواطنوها، وأن تقتدي بهم بدلاً من أن تُهددهم وتستهدفهم. والآن، وبعد أن انتهت المفاوضات، نأمل بأن ينظر عدد أكبر من الحكومات إلى "الميثاق العالمي بشأن اللاجئين" باعتباره نقطة البداية على طريق إحداث تغيير إيجابي، وليس نهاية لذلك الطريق. ■

أعلاه: لاجئون ومهاجرون يتظاهرون ضد قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بإلغاء اتفاق مع الأمم المتحدة يهدف إلى تجنب عمليات الترحيل القسري في القدس، 4 أبريل/نيسان 2018.
© Menahem Kahana/AFP/Getty Images
يسار: امرأة تمشي مع أطفالها وسط أنقاض المنازل المدمرة في بانكي، نيجيريا، 26 أبريل/نيسان 2017.
© Jane Hahn/Washington Post/Getty Images
أدناه: لاجئو ومهاجرو أمريكا الوسطى ينتظرون تسجيلهم في مركز مؤقت للمعهد الوطني للهجرة بالمكسيك، في ماتياس روميرو بالمكسيك، 4 أبريل/نيسان 2018. © Reuters/Henry Romero

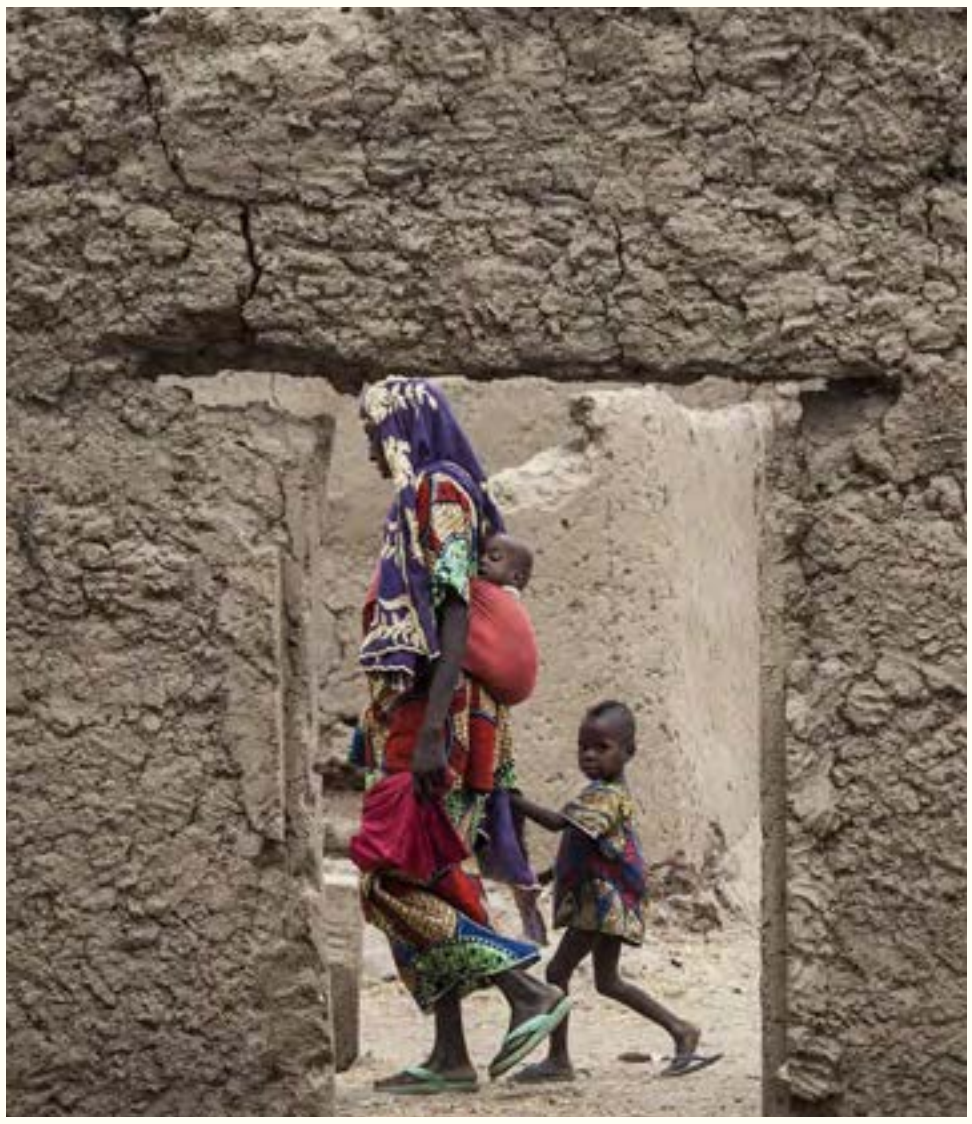

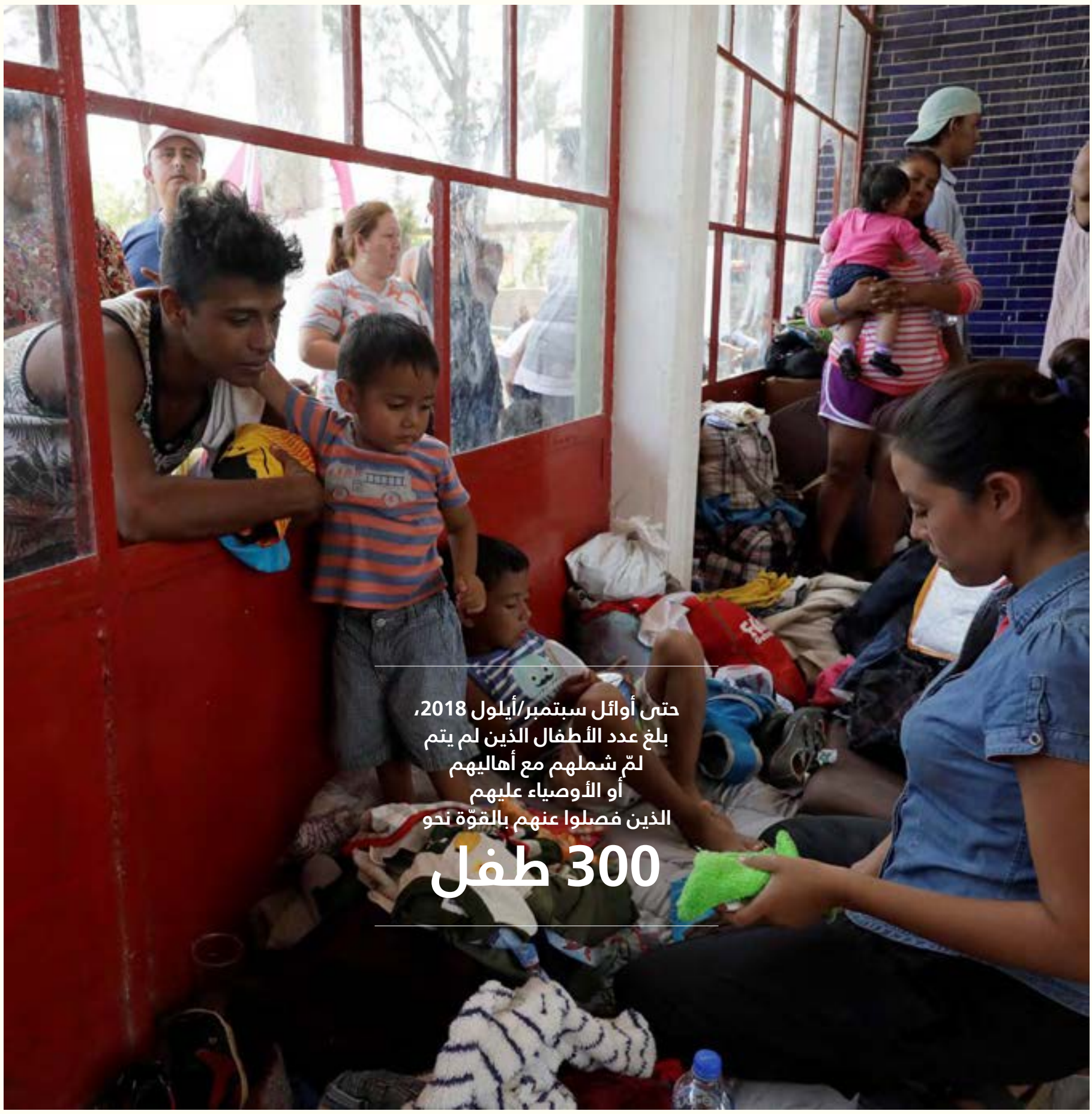

حتى أوائل سبتمبر/أيلول 2018،
بلغ عدد الأطفال الذين لم يتم
لمّ شملهم مع أهاليهم
أو الأوصياء عليهم
الذين فصلوا عنهم بالقوّة نحو

300 طفل

لقد فرّ ما يزيد عن

720,000

من النساء والرجال والأطفال
الروهينغيا من شمال ولاية أراكان
نحو بنغلاديش.

لاجئو الروهينغيا يقطعون نهر ناف من ميانمار إلى بنغلاديش
في وايخيانغ 9 أكتوبر/تشرين الأول 2017.
© Fred Dufour/AFP/Getty Images

عام من إمدادات السلاح لتحالف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

اتسم هذا العام بكونه عاماً آخر أليماً من الصراع في اليمن، البلد الذي يتعرض فيه الملايين للمجاعة **والذي قتل أو أصيب فيه نحو 17,000 شخص من المدنيين** منذ بدء الحرب.

ففي عام 2018، طافت القوات الجوية التابعة لتحالف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بأرجاء اليمن، لتقصف المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية، بل وتضرب حافلة مدرسية محملة بالأطفال.

وفي هجمات برية رعناء، شنت جماعة الحوثي المسلحة باليمن قصفاً عشوائياً للمراكز الحضرية والقرى. وظل عدد من الدول، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ولكن بينها أيضا فرنسا وإيطاليا ضمن دول أخرى، ترسل مليارات الدولارات في صورة معدات عسكرية متطورة لدعم قوات التحالف.

الاحتجاج الشعبي والتحول السياسي

ولكن مع ارتفاع معدل الخسائر بين السكان المدنيين، شهد عام 2018 تحولا واضحا على مستوى السياسة والممارسة بين أولئك الذين يعملون على تسليح التحالف. ففي ظل ضغط مكثف من جانب منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات المجتمع المدني والصحفيين والبرلمانيين، بدأت بعض الدول تقطع إمدادات السلاح التي تقدمها.

بدأ هذا التحول في نهاية عام 2017 عندما قاد مكتب منظمة العفو الدولية باليونان تظاهرات ضد مقترح نقل 300,000 قذيفة دبابات من اليونان للمملكة العربية السعودية، وضد الخطر الجسيم المتمثل في إمكانية استخدامها في اليمن. وخلافاً للسوابق المعهودة في مثل هذا السياق، قامت لجنة برلمانية بإلغاء الصفقة. وفي يناير/كانون الثاني 2018، قامت النرويج بتعليق إمدادات معدات قاتلة للإمارات العربية المتحدة، مشيرة إلى مخاوفها بشأن الوضع في اليمن. وعندما ظهرت صور تبين استخدام القوات الإماراتية لمركبة مدرعة فنلندية الصنع من ماركة "باتريا" في اليمن، تعهد جميع المرشحين الرئاسيين الثمانية في الانتخابات الرئاسية الفنلندية المقرر عقدها في فبراير/شباط بتعليق بيع هذه المركبات.

أما الحدث الأبرز فجاء في أبريل/نيسان عندما بدا أن ألمانيا، وهي واحدة من كبار مصنعي ومصدري الأسلحة، قد غيرت من موقفها. حيث أعلن الائتلاف الذي وصل إلى الحكم في ألمانيا أنه سيوقف تراخيص شحنات الأسلحة في المستقبل إلى الدول المنخرطة بصورة مباشرة في الصراع اليمني. وفي سبتمبر/أيلول، انضمت الحكومة الأسبانية إلى ما بدا أنه اتجاه متنام عندما أعلنت أنها ستلغي بيع 400 قنبلة من القنابل الموجهة بالليزر إلى المملكة العربية السعودية، عقب ردة فعل دولية غاضبة على غارة جوية على حافلة مدرسية يمنية في مدينة صعدة، بشمالي اليمن، قتل فيها 40 طفلاً. وبعد ذلك انضمت الدنمارك إلى هذه الدول في نوفمبر/تشرين الثاني، فأوقفت التصدير إلى المملكة العربية السعودية.

الدول تتراجع عن تعهداتها

ولكن مع انقضاء العام، بدا أن بعض هذه الدول قد تراجعت، حيث تجاهلت فنلندا الوعود الانتخابية، وظهر المزيد من المقاطع المصورة التي تبين مركبات "باتريا" المدرعة وهي تتحرك في اليمن، وأذنت فنلندا بإعطاء تراخيص قطع غيار المركبة للإمارات العربية المتحدة قبل أن تعلن في نوفمبر/تشرين الثاني أنها لن تصدر أي تراخيص أخرى لتصدير الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بسبب "الوضع الإنساني المقلق للغاية في اليمن". وعلى الرغم من الوعود السابقة التي أعطاها الائتلاف الحاكم، واصلت ألمانيا الموافقة على بيع المعدات العسكرية للمملكة العربية السعودية.

الأمر الأكثر تناقضاً كان موقف أسبانيا. فبعد تصريح لها بإلغائها مبيعات القنابل بثمانية أيام، تراجعت الحكومة الأسبانية تحت ضغوط محلية شديدة ومن جانب المملكة العربية السعودية. فتم شحن القنابل في أواخر سبتمبر/أيلول، وفي الشهر التالي وخلال جلسة نقاش برلمانية رفضت الحكومة الاستجابة لضغوط منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات المجتمع المدني للتعهد بإلغاء الموافقات التي صدرت في الماضي وإيقاف المبيعات في المستقبل.

وإذا كانت دول غربية كثيرة قد بدأت في طرح التساؤلات عن دعمها للتحالف، فإن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وهما أكبر موردِيْن للسلاح، تمسكتا بموقفهما بشدة؛ فلم تكتفيا بتوريد المعدات التي تستخدم في قصف المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية، بل إنهما قدمتا المساعدات التقنية واللوجستية الضرورية لسلاح الجو الملكي السعودي.

الدول الموردة وشركات السلاح في مرمى النار

ولكن مع تصاعد الخسائر المدنية وتردي الوضع الإنساني الكارثي، اشتد الضغط على الحكومات

حفرة ناتجة عن صاروخ لقوات التحالف بقيادة السعودية أسفرت عن إصابة ستة أفراد من نفس العائلة بجروح في صنعاء، اليمن، 28 أبريل/نيسان 2018. © Mohammed Hamoud/Getty Images

الموردة للسلاح. ففي المملكة المتحدة، دعت أحزاب المعارضة مراراً إلى وقف تسليح المملكة العربية السعودية، وبات الرأي العام معارضا للسياسة الحالية بصورة جارفة. وعلى الرغم من رفض المراجعة القضائية التي عارضت قرار الحكومة البريطانية بمواصلة السماح بإمداد السعودية بالسلاح في العام الماضي، فقد أعطى القضاة بمحكمتين من محاكم الاستئناف موافقتهم على الاستئناف ضد هذا الرفض في مايو/أيار 2018. وفي الولايات المتحدة، يشهد الكونغرس تنامي المعارضة، مما يهدد مصير شحنة من القنابل دقيقة التوجيه عددها 120,000 قنبلة، من المزمع إرسالها للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي إجراء منفصل في شهر سبتمبر/أيلول، تجددت محاولات استدعاء "قانون صلاحيات الحرب لعام 1973" لإنهاء الدور الأمريكي في الصراع اليمني، على أساس أن الكونغرس لم يأذن مطلقاً بهذا الدور من الأصل.

من ناحية أخرى، فإن تعرض الصحفي جمال خاشقجي، للإعدام خارج نطاق القضاء في القنصلية السعودية في إسطنبول بتركيا، أثار المزيد من المخاوف في الكونغرس الأمريكي والبرلمان البريطاني بشأن استمرار إمداد المملكة بالسلاح. كما قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بأن صادرات السلاح الألمانية ستعلق بصفة مؤقتة وتعهدت سويسرا بتعليق صادرات قطع الغيار وذخائر الدفاع الجوي. وردّ البرلمان الأوروبي على هذه الواقعة بتأكيده مجدداً على دعوته الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي إلى فرض حظر على صادرات السلاح إلى السعودية.

وإزاء الضغوط التي واجهتها الدول المصدرة للسلاح، دخلت شركات السلاح بدورها في مرمى النار. فقد وثقت منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى وجود بقايا ذخائر من تصنيع بعض شركات السلاح الأمريكية الرائدة مثل "رايثيون" و"لوكهيد مارتن"، حيث انتشلت هذه البقايا من أنقاض خلفتها غارات جوية مثيرة للجدل. كما تواصل شركة "بي أيه إي سيستيمز" البريطانية إمداد وخدمة الأسطول السعودي الضخم بالطائرات المقاتلة. كما أن بعض أسماء الشركات ذائعة الشهرة، مثل "بوينغ" و"جنرال إليكتريك" و"رولز رويس"، تمد السعودية بمحركات الطائرات والذخيرة.

وفي أبريل/نيسان، قدم ائتلاف من بعض المنظمات غير الحكومية الإيطالية والألمانية شكوى جنائية إلى النائب العام في روما ضد مديري شركة "آر دبليو إم إيطاليا إس بي إيه" التابعة لعملاق السلاح الألماني "راينميتال إيه جي"، ومسؤولين كبار بسلطات التصدير الإيطالية. وتتعلق هذه الشكوى بقيام إيطاليا بتصدير قنبلة من تصنيع شركة "آر دبليو إم" في سردينيا، مما أدى إلى مقتل ستة من المدنيين في اليمن عند استخدامها في غارة جوية على قرية دير الحجرة الواقعة في شمال غرب اليمن في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

"الأعمال تسير كالمعتاد" موقف مشين

تخلق الأحداث في اليمن تحديات بالغة لكل المتورطين فيها، فمسلك الدول والشركات الموردة للسلاح أمام ما يحتمل أن يكون جرائم حرب بات يخضع للمزيد من الفحص ويقابل بالاحتجاج العنيف بصورة مطردة. ووسط بعض القرارات الحكيمة من جانب دول تعد أساساً دولاً صغرى بضرورة وقف إمداد التحالف، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على وجه الخصوص، وأيضا أسبانيا وفرنسا وإيطاليا وبعض الدول الأخرى، الموقف المخجل الذي يقول بأن "الأعمال التجارية تسير كالمعتاد"، الأمر الذي يعد تقويضاً للقانون الدولي المتعلق بشحنات الأسلحة الذي ساهمت هذه الدول في وضعه وتعهدت باحترامه. كما أن الشركات الكبرى – مثل "رايثيون" و"لوكهيد مارتن" و"بي أيه إي سيستيمز" – تعتبر شريكاً بالإرادة على المستوى الصناعي في هذا الوضع غير المسؤول.

لذلك يجب على المناضلين في جميع أنحاء العالم مواصلة بذل الضغط على الحكومات والشركات. ويجب على الدول أن تفي بالتزاماتها القانونية بموجب "معاهدة تجارة الأسلحة" وإيقاف توريد جميع الأسلحة والذخائر والتقنيات والمساعدات العسكرية التي تستخدم في الصراع اليمني. كما يجب عليها أن تستخدم نفوذها كلاعبين رئيسيين في المنطقة للضغط على التحالف كي يلتزم بتعهداته الدولية في ظل قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين. وإلا فإنها تغامر باحتمال تورطها في الانتهاكات وجرائم الحرب التي ترتكب في صراع لم يؤد إلى قتل وتشويه عشرات الآلاف من المدنيين فقط، لكنه أدى أيضا إلى نزوح ملايين آخرين، وترك اليمن على شفا مجاعة كارثية. ■

"النضال الثالث" من أجل حرية أفريقيا

عندما اعتمدت هيئة الأمم المتحدة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" عام 1948، كانت أجزاء كبيرةٌ من أفريقيا لا تزال في باكورة نضالها من أجل نيل التحرر من الحكم الاستعماري. ثلاثة بلدان أفريقية فقط كانت موجودةً في الأمم المتحدة وقت حصول التصويت وهي: مصر وإثيوبيا وجنوب أفريقيا. وقد امتنعت جنوب أفريقيا التي كان يحكمها نظام الفصل العنصري عن التصويت.

أدناه: ناشطون يشاركون في مظاهرة يطالبون فيها الشرطة بإجراء المزيد من التحقيقات في جرائم قتل وخطف النساء في كمبالا، أوغندا، 5 يونيو/حزيران 2018. © Sumy Sadurni/AFP/Getty Images
تحت: ضباط الشرطة يحيطون بتنادي بيتي من حركة المعارضة الرئيسية من أجل التغيير الديمقراطي في زيمبابوي وهو يسير أمام سيارة السجن. وقد أُطلق سراحه بكفالة في محكمة قضاة هراري في 9 أغسطس/آب 2018 بعد أن واجه اتهامات بالعنف العام بالإضافة إلى الإعلان غير القانوني لنتائج الانتخابات. © Jekesai Njikizana/AFP/Getty Images

وبعد الاستقلال جاء النضال من أجل ضمان حقوق الإنسان في القانون وفي الواقع الفعلي، وكان ذلك في كثير من الأحيان يحدث في ظل دول يحكمها الحزب الواحد، والقمع الوحشي، واضطهاد المعارضين.

أما اليوم، فإن النصر في هذا الصراع ما يزال بعيدًا، غير أن العقود الفاصلة شهدت تقدمًا كبيرًا.

لقد أفضت حملات المدافعين عن حقوق الإنسان التي لا تكلّ ولا تملّ، وهي حملاتٌ كانوا يقومون بها في الغالب معرّضين أنفسهم لخطر بالغ، إلى حفظ المبادئ التأسيسية للإعلان العالمي – بما فيها التحررُ من الخوف والعَوَز في إطار معاهدات حقوق الإنسان الاقليمية، بما فيها "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، فضلاً عن تضمينها في القوانين الوطنية لغالبية الدول الأفريقية، إن لم يكن جميعها.

لكن النضال يستمر: إنه نضالٌ "ثالث" شرسٌ هدفه جعل القوانين الوطنية والالتزامات والتعهدات الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان أثمن من مجرد كونها أوراقًا كتب عليها بالحبر. وبينما باتت الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء خبيرةً في التكلم بلغة حقوق الإنسان، بقي عددٌ كبيرٌ من تلك الدول في 2018 يقمع المعارضة على نحوٍ وحشي ويضيّق المجال الذي يمكن فيه للأفراد والمنظمات الدفاعُ عن حقوق الإنسان.

الترهيب والمضايقة اللذان ترعاهما الدولة

في الجنوب، كان منتقدو الحكومة الزامبية يتعرضون للمضايقة ويُتهمون علي أسسٍ زائفة. وأبرز الأمثلة على ذلك هو المحاكمة التي ما تزال مستمرة لستة من الناشطين، بمن فيهم مغنّي الراب فومبا تشاما (المعروف أيضا باسم بيلاتو)، الذين قُبِض عليهم في سبتمر/ أيلول بسبب احتجاجهم على المستويات الزائدة عن الحد التي وصل إليها الإنفاق الحكومي.

وقد فرضت موزامبيق رسومَ اعتمادٍ باهظةً على نحو غير مقبول على الصحفيين ومؤسسات الإعلام في يوليو/تموز سعياً منها للتضييق على الصحافة المستقلة. وفي مارس/آذار، اختُطف إريكسون دي ساليما، وهو صحفي، وتعرض للضرب، وهو ما أسهم في ازدياد أجواء الخوف. وقد تجلّى القمع المستمر الذي واجهه ناشطو الحقوق البيئية في مدغشقر في الأحكام مع وقف التنفيذ على راليفا وكريستوفر مانينجيكا التي تم تأكيدها في جلستي الاستئناف في مايو/أيار وحزيران/يونيو على التوالي.

وفي النيجر، في مارس/آذار اعتُقل موسى تشانجاري، وعلي إدريسا، ونوهو أرزيكا، وليروانا عبد الرحمن، وهم ناشطون بارزون، بسبب تنظيمهم احتجاجاتٍ على قانون مالي جديد. وما تزال ليروانا عبد الرحمن في السجن. وتستمر سلطات سيراليون في التضييق على المظاهرات السلمية، بينما يفلت قتلة المحتجين على يد الشرطة من العقاب. وفي توغو، اعتقلت السلطات ناشطين مؤيدين للديمقراطية منهم أتيكبو بوب في يناير/كانون الثاني. كما حُكم على نعيم توري، وهو ناشط على الإنترنت في بوركينا فاسو، بالسجن لشهرين في يوليو/ تموز بسب تعليق له على فيسبوك. وفي موريتانيا، اعتُقل صحفيون وناشطون معارضون للعبودية قبيل الانتخابات البرلمانية التي أجريت

في سبتمبر/أيلول. ومن بين هؤلاء بيرَم داه عبيد، الذي مازال قيد الحجز.

وفي مناطق أخرى من القارة الأفريقية جنوب الصحراء، يستمر هذا النمط من الترهيب والمضايقة الذي ترعاه الدولة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تجددت الهجمات على حرية التعبير في أوغندا عبر فرض ضريبة في يوليو/تموز على استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي، واعتقل عددٌ من النواب إثر مشاركتهم في مسيرةٍ احتجاجية.

وفي السودان، اعتُقلت شخصياتٌ من المعارضة ومدافعون عن حقوق الإنسان على نحو تعسفي، من بينهم 140 ناشطًا احتُجزوا في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط إثر احتجاجات متفرقة على ارتفاع أسعار الطعام والدواء.

وفي جنوب السودان، ظل ناشطو المجتمع المدني يُحتجزون على نحو تعسّفي، بمن فيهم بشير أحمد محمد بابكر، وهو مدافعٌ عن حقوق الإنسان، اعتُقل في شهر أغسطس/أب.

واستمرت إريتريا على سياستها المتمثلة في عدم التسامح أبدًا مع أي شكلٍ من أشكال المعارضة أو حرية الإعلام. وفي سبتمبر/أيلول، انضم بِرهان أبريهي، وهو وزيرُ ماليةٍ أسبق، إلى ألوف سجناء الرأي وغيرهم من المعتقلين بعدما نشر كتابًا يدعو فيه إلى انتقالٍ سلميٍّ إلى الديمقراطية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت هناك حملةُ قمعٍ واسعةٍ على الاحتجاجات السلمية، أسفرت عن العديد من الوفَيات والإصابات، وإصدار أحكام بالسجن في سبتمبر/أيلول بحق أربعة من الناشطين المؤيّدين للديمقراطية لمدة 12 شهرًا، وكلهم أعضاءٌ في "حركة مواطني فيليمبي".

وفي الكاميرون، تعرّض فرانكلين موها، وهو أحد زعماء المجتمع المدني، لاختفاءٍ قسري محتمل خلال عمله في بعثةٍ لتقصّي الحقائق في الجنوب الغربي لتوثيق النزوح الداخلي والحرمان من العدالة. وتوضّح قضيتُه الحملةَ الوحشية التي تشنها الحكومة وتعتيمَها على المعلومات المتعلقة بالصّدامات المستمرّة بين الجيش والجماعات الانفصاليّة المسلّحة في المناطق الناطقة بالإنكليزية.

كما يبدو واضحًا ردُّ الفعل المعاكس ضد حقوق الإنسان، والإجراءات القمعية لتضييق المجال الذي يستطيع فيه الأفراد الدفاع عن الحقوق، على مستوى الهيئات القارية. فالاستقلال والإدارة الذاتية اللذان تتمتع بهما "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" – وهي الهيئة الإقليمية الرئيسية لمعاهدات حقوق الإنسان في أفريقيا – تعرّضا لانتكاسةٍ كبيرة، في أغسطس/آب، عندما ألغت وضعَ المراقب الممنوح لـ "الائتلاف الأفريقي للمثليات"، وهو منظمةٌ من منظمات المجتمع المدني مسجلةٌ في جنوب أفريقيا. وأتت هذه الخطوة بعد ضغط سياسي هائل مارسه "المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي".

ليست كل الأخبار سيئة بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان

ورغم التحديات واسعة النطاق، هناك بعض الأخبار السارة للمدافعين الأفارقة عن حقوق الإنسان.

ففي بضع البلدان، أتاح تغييرُ القيادة قوةً دافعةً لإدخال تحسيناتٍ كبيرة. ففي إثيوبيا، أُطلق سراحُ آلاف الأشخاص من الاعتقال في النصف الأول من عام 2018، من بينهم إسكندر نيغا، الصحفي المشهور وسجين الرأي، المعتقل منذ عام 2011 بتهم إرهابٍ ملفقة. وقد أدخل رئيسُ الوزراء الجديد، أبي أحمد، مزيدًا من الإصلاحات، بما في ذلك إزالةُ الحظر المفروض على كثير من أحزاب المعارضة، والبدء في إصلاح القوانين القمعية، وإزالة القيود التعسفية على مواقع الإنترنت والمجموعات الإعلامية على الإنترنت. ورغم ذلك، حصلت نكساتٌ كبيرة، إذْ غصّت السجون مجددًا عندما ألقت الشرطة في سبتمبر/ أيلول القبض على أكثر من 3000 شاب، واحتجزت على نحو تعسفيٍّ أكثر من 1000 شخصٍ في أديس أبابا، بمن فيهم محتجّون سِلميون، زاعمة أنها تحدّ من "الإجرام المتزايد".

وفي ظلّ خطواتٍ غير مسبوقة نحو التصدّي للفساد المستوطن في أنغولا بعدما خلَف الرئيسُ جواو لورنسو سلفَه إدواردو دوس سانتوس في 2017، بعدما ظل هذا الأخيرُ رئيسًا لفترةٍ طويلة، تبيّنت للمدافعين عن حقوق الإنسان بوادرُ مشجعة على أنهم سيُمنحون الحماية. وشملت هذه الخطواتُ المحاكماتِ الخاصة بتبرئة رافائيل ماركيز دي موريس وماريانو براس، وهما صحفيان معروفان، في يوليو/ تموز. غير أنه لم تُتخذ أيّ خطواتٍ نحو التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قواتُ الأمن فيما مضى.

ومن بين الانتصارات الأخرى الجديرة بالذكر للمدافعين عن حقوق الإنسان الإفراج في أبريل/نيسان عن تاج الدين محمد بابوري، المعروف باسم محي الدين، الذي ألقي القبضُ عليه في سبتمبر/أيلول عام 2016، وعُذّب في السّجن لأنه نشر انتقاداتٍ على الإنترنت لسوء إدارة الحكومة التشادية المفترضة للأموال العامة. وفي نفس الوقت، أدى الضغط الدولي إلى الإفراج عن رامون إيسونو إيبالي، وهو رسّام كاريكاتور وناشط من غينيا الإستوائية، بعد سته شهور قضاها في سجن مالابو.

وفي السودان، أطلق سراح مطر يونس، وهو مدرّس، في يوليو/تموز بعد أن قضى ما يزيد عن ثلاثة أشهر في السّجن لأنه انتقد الممارسات غير الإنسانية للحكومة في دارفور. وفي روانْدَا، أصدر رئيس الجمهورية في سبتمبر/أيلول عفوًا عن فيكتوار إنغابيري، وهو أحد قادة المعارضة المعتقلين. لكن كِلا البلدين ما يزالان يَحتجزان معارضين حقيقيين أو من يفترض أنهم معارضون.

الناس العاديون: شجاعةٌ استثنائية

ورغم ذلك، فإن أفضل الأخبار هي الشجاعة الاستثنائية المستمرة التي يُظهرها أناسٌ عاديّون في كلّ أرجاء أفريقيا، بمن فيهم عددٌ كبيرٌ من المدافعات الشّجاعات عن حقوق الإنسان، الّلاتي يُمَثّلنَ التحدّي في مواجهة القمع. نساء مثل وانجيري نديرو، التي ترأس حملةً ضد عمليات القتل خارج نطاق القضاء في كينيا؛ ونونهلي مبوثوما، الناشطة في مجال حقوق الأرض في جنوب أفريقيا، التي تستمر في الدفاع عن مجتمعها المحلي رغم سوء المعاملة التي تعرّضت لها على يد رجال الشرطة أثناء مظاهرة في سبتمبر/أيلول؛ والنيجيرية عائشة يوسوفو وأبيغيلي "أبي إيزيكويسيلي" هي من مؤسّسي حركة "#أعيدوا_بناتنا_إلينا" الذين اعتقلوا في يناير/كانون الثاني خلال اعتصام في العاصمة أبوجا.

ولا شك أن هذه الأوقاتِ عصيبةٌ على المدافعين عن حقوق الإنسان جنوب الصحراء الأفريقية؛ بل وفي أرجاء العالم قاطبةً. ورغم أن عملهم مازال خطيرًا، فهو أيضًا فعالٌ على نحو جليّ. فقد شهد هذا العام استجابة حكومات أفريقيا للضغوط الشعبية. وحتى في أجواءٍ من العداء المتعاظم، فإن الشجاعة التي يبديها المدافعون عن حقوق الإنسان في القارة، وتفانيهم، وإيثارهم هو ما يُبقي حقوق الإنسان على رأس جداول الأعمال الإقليمية وفي قلبها. وفي العام الذي يُحتفل فيه بمرور الذكرى السبعين على ميلاد "الإعلان العالمي"، لابد لنا من أن نقرّ بانتصاراتهم، وصمودهم، وشجاعتهم. ■

في سبتمبر/أيلول، قبضت الشرطة على أكثر من

3000

شاب

واعتقلت تعسفاً ما يزيد عن

1000

آخرين في أديس أبابا

التصدي للقمع والوحشية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في غضون عام 2018، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أشكالاً متنوعةً من التهديدات من جانب الحكومات والجماعات المسلحة، ولكنهم كانوا أيضاً في قلب النضالات التي أدت إلى تغييرات كانت صعبة المنال. وهناك مدافعات عن حقوق الإنسان كُنَّ في مقدمة صفوف النضال والتصدي للتمييز الراسخ بسبب النوع، ولغيره من أنماط انتهاكات حقوق الإنسان.

أجبرت نوال بن عيسى، وهي ناشطة بارزة، على الانتقال من مدينة الحسيمة الشمالية إلى مدينة مغربية مختلفة بعد تعرضها لمضايقات من السلطات. © Abdellah Azizi/Amnesty International

وسوف يظل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ضرورياً في عام 2019، من أجل التصدي لحملات القمع التي تشنها حكومات في شتى أنحاء المنطقة، ومن أجل الضغط لمحاسبة السؤولين عن الانتهاكات.

النساء في مقدمة صفوف النضال من أجل التصدي للقمع

في 24 يونيو/حزيران، رفعت السلطات في المملكة العربية السعودية أخيراً الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارات، وهو جانب واحد فحسب من سياسات عديدة تنطوي على التمييز ضد المرأة في السعودية. وبالرغم من أن هذه الخطوة قد تأخرت كثيراً، فقد مثَّلت دليلاً على شجاعة المدافعات عن حقوق الإنسان، ممن دأبن طوال عقود على لفت أنظار العالم إلى ذلك الحظر.

ومن المفارقات المريرة أن بعض اللاتي ناضلن من أجل هذا التغيير قد تعرضن على أيدي السلطات للاعتقال التعسفي وحملات تشويه السمعة. فقد كانت لُجين الهذلول، وإيمان النفجان، وعزيزة اليوسف ضمن عدد من الناشطات المحتجزات بدون تهمة منذ القبض عليهن في مايو/أيار، أي قبل شهر من رفع الحظر على قيادة المرأة للسيارات، واللاتي يُوصمن في حملات تشويه بأنهن "خائنات".

وتعكس محنة هؤلاء ما يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان عموماً في السعودية، فجميعهم تقريباً تعرَّضوا للحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة، أو صدرت ضدهم قرارات بالمنع من السفر، أو أُجبروا على مغادرة البلاد.

وفي إيران، شاركت الناشطات المدافعات عن حقوق المرأة بشجاعة في مظاهرات للاحتجاج على ملمح راسخ، يُعد جزءاً من نمط أوسع من الممارسات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة. فقد خلعت عشرات منهن الحجاب علناً تعبيراً عن تحديهن لفرض ارتداء غطاء الرأس قسراً، مما شكَّل هزةً لما يبدو في الظاهر من خضوع المجتمع الإيراني لتلك الممارسة المسيئة والمُهينة.

وكانت حملة القمع العنيفة التي ردَّت بها السلطات جزءاً من موجة أوسع من القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد تعرَّضت عشرات النساء للضرب والاعتقال التعسفي، بل وحُوكمت بعضهن وزُج بهن في السجن بسبب نضالهن السلمي. وفي أغسطس/آب، بدأت واحدة منهن، وهي رؤيا صغيري، تنفيذ حكم بالسجن لمدة 23 شهراً بتهمة "الإخلال بالنظام العام".

ولم يسلم محامو ومؤيدو هؤلاء الناشطات من المضايقات. ففي يونيو/حزيران، على سبيل المثال، قُبض على المحامية نسرين ستوده، الحاصلة على جائزة في مجال حقوق الإنسان، ووُجِّهت لها تهم خطيرة تتعلق بالأمن القومي.

وفي مصر، عانى المدافعون عن حقوق الإنسان أيضاً من قبضة الحكومة التي لا تتوانى عن سحق أشكال التحدي لشرعيتها. وبالرغم من أن بعض لحظات الانتصار، مثل الإفراج عن المدافعة عن حقوق الإنسان ماهينور المصري في يناير/كانون الثاني، وعن المحامي الحقوقي هيثم محمدين في أكتوبر/تشرين الأول، قد فتحت ثغرةً في مناخ القمع، فما زال هناك كثيرون آخرون خلف القضبان بتهم مثيرة للسخرية تتعلق بالإرهاب أو الأمن.

ففي سبتمبر/أيلول، حُكم على أمل فتحي بالسجن لمدة سنتين لاتهامها بنشر فيديو على موقع "فيسبوك" يدين ظاهرة التحرش الجنسي وتقاعس الحكومة عن التصدي لها. ولا يزال عزت غنيم، وهو مؤسس ومدير "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"؛ وعزوز محجوب، وهو محام لحقوق الإنسان يعمل في المنظمة نفسها، رهن الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي بالرغم من صدور قرار من إحدى المحاكم بالإفراج عنهما يوم 4 سبتمبر/أيلول.

ويخضع 30 من المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في منظمات المجتمع المدني لقرارات بالمنع من السفر، كما تم التحفظ على أموال 10 منهم.

محاولات لإسكات صوت المتظاهرين

لعب المدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة دوراً حيوياً في فحص مخالفات الحكومات، وفي كشف الانتهاكات على أيدي قوات الأمن في دول المغرب العربي، وفي التصدي للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، المستمر منذ نصف قرن، وفي المجاهرة بالرأي في مواجهة السلطات في دول الخليج.

ومن هؤلاء نوال بن عيسى، وهي من العناصر القيادية في "الحراك"، وهو حركة شعبية، وكانت تجاهر بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية وتحسين الرعاية الصحية في منطقة الريف في المغرب. ومثل مئات من المتظاهرين السلميين الآخرين، قُبض على نوال بن عيسى ووُضعت رهن الاحتجاز. وفي فبراير/شباط، حُكم عليها بالسجن لمدة 10 أشهر مع وقف التنفيذ وبغرامة، لإدانتها بتهمة "التحريض على ارتكاب جريمة".

وفي محاولة لإسكات الانتقادات لمسلك قوات الأمن في التعامل مع مظاهرات الحراك، لجأت السلطات إلى ملاحقة من يدافعون عن المتظاهرين أيضاً. ففي فبراير/شباط، حكم على محامي حقوق الإنسان عبد الصادق البوشتاوي بالسجن لمدة 20 شهراً وبغرامة بسبب تعليقاته على الإنترنت.

ولطالما أظهرت السلطات الإسرائيلية أشكالاً من الوحشية ضد من يتظاهرون احتجاجاً على

أعلاه: دانيا العجيلي تقود سيارتها بعد منتصف الليل في 24 يونيو/حزيران 2018 في جدة، السعودية، وهو اليوم الذي تم فيه رفع الحظر على قيادة النساء.
© Iman Al-Dabbagh/Washington Post/Getty
يسار: ردة فعل امرأة متظاهرة على الغاز المسيل للدموع الذي أطلقته القوات الإسرائيلية خلال الاشتباكات في مظاهرة على الحدود بين إسرائيل وغزة حيث يطالب الفلسطينيون بحق العودة إلى وطنهم، شرق مدينة غزة. 20 أبريل/نيسان 2018.
© Reuters/Mohammed Salem

الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، وهو نمط يتجلى في استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين في "مسيرة العودة الكبرى"، حيث قتل الجيش الإسرائيلي ما يزيد عن 150 متظاهراً فلسطينياً. وفي بعض الحالات، لجأت السلطات إلى استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة فلسطينيين من المدافعين عن حقوق الإنسان. ففي مارس/آذار، حُكم على مُنذر عميرة بالسجن ستة أشهر بسبب مشاركته السلمية في المظاهرات.

وفي مايو/أيار، قرَّرت الحكومة الإسرائيلية إبعاد عمر شاكر، مدير مكتب منظمة "هيومن رايتس ووتش" في إسرائيل، بزعم أنه يؤيد مقاطعة إسرائيل. وقد طعن في قرار الإبعاد، ولا يزال في انتظار صدور حكم في القضية.

كما تصدى فلسطينيون مدافعون عن حقوق الإنسان بنشاط للعقوبات التي تفرضها السلطة الفلسطينية، ومقرها مدينة رام الله، على قطاع غزة، الذي تديره حركة "حماس". وكان هؤلاء المدافعون ضمن عشرات المتظاهرين الذين فرَّقتهم قوات الأمن الفلسطينية باستخدام العنف يوم 14 يونيو/حزيران. وكان ليث أبو زيّاد، وهو موظف لدى منظمة العفو الدولية، ضمن ما يزيد عن 50 متظاهراً قُبض عليهم، وتعرضوا للضرب أثناء الاحتجاز.

محاكمات لمجرد المجاهرة بالرأي

في مايو/أيار، أصدرت إحدى محاكم أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات على أحمد منصور، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وحاصل على جائزة في مجال حقوق الإنسان، وذلك لإدانته بعدة تهم، من بينها "الإساءة إلى هيبة دولة الإمارات ومكانتها ورموزها".

وفي البحرين، تأيَّد عند نظر الاستئناف الحكم الصادر ضد ناشط حقوق الإنسان البحريني نبيل رجب بالسجن لمدة خمس سنوات. وكان قد أُدين بتهم تتعلق بتعليقاته السلمية على الإنترنت بشأن ادعاءات التعذيب في سجن جو وقتل مدنيين في غمار النزاع في اليمن على أيدي قوات التحالف الذي تقوده السعودية.

تسليط الضوء على الانتهاكات في سياق النزاع المسلح

سعى المدافعون عن حقوق الإنسان في اليمن إلى تسليط الضوء على الانتهاكات المروِّعة، ونجحوا في كسب التأييد لمطالبة مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتجديد صلاحيات "مجموعة الخبراء البارزين في اليمن"، بالرغم من اعتراض الحكومتين السعودية واليمنية.

ونتيجة لذلك، تعرَّض هؤلاء المدافعون لحوادث اختفاء قسري، ولاعتقالات تعسفية، ولتهديدات بالقتل.

ففي مدينة الحديدة، أُفرج عن كمال الشاويش، وهو مدافع عن حقوق الإنسان، في سبتمبر/أيلول، بعدما احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي على أيدي قوات "الحوثيين" لما يزيد عن شهر في مكان غير معلوم. وفي مدينة تعز، استهدفت سلطات الحكومة اليمنية والميليشيات من تعتبرهم أصواتاً معارضة. فقد اضطُر أكرم الشوافي، مؤسس مجموعة "رصد"، وهي مجموعة معنية برصد أوضاع حقوق الإنسان، إلى تغيير محل إقامته خمس مرات على مدار العام بسبب الترهيب الذي تعرَّض له، والتهديدات التي تلقاها عبر الإنترنت، وذلك بعدما وثَّق سوء معاملة المدنيين في المدينة على أيدي السلطات المحلية.

وفي ليبيا، كانت المدافعات عن حقوق الإنسان في طليعة من يجاهرون بالاحتجاج على الفساد في أوساط المسؤولين، والانتهاكات على أيدي قوات الجيش الوطني الليبي والميليشيات. ونتيجةً لذلك، تعرضت هؤلاء المدافعات لأشكال من العنف بسبب النوع الاجتماعي، ولحملات تشويه للسمعة على مواقع التواصل الاجتماعي.

ففي يناير/كانون الثاني، تعرَّضت مريم الطيب للاختطاف والضرب على أيدي ميليشيا في منطقة باب تاجوراء في العاصمة طرابلس. وكانت قد انتقدت الميليشيات المسؤولة عن أعمال قتل خارج نطاق القضاء، وحوادث اختفاء قسري، وحالات تعذيب.

وفي سوريا، استمر تفشي اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمعارضين على حد سواء. وبالرغم من ذلك، وبالرغم من أن أربعة من النشطاء، وهم رزان زيتونة؛ وسميرة خليل؛ ووائل حمادة؛ وناظم حمادي (ويُعرفون باسم "أربعة دوما") لا يزالون في عداد المفقودين منذ اختطافهم قبل خمس سنوات، فإن "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" يُعد واحداً من عدة منظمات تواصل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في شتى أنحاء البلاد.

وفي مناطق الشتات خارج سوريا، شهد عام 2018 بروز حركة "عائلات من أجل الحرية"، وهي حركة مكوَّنة من عائلات سورية تقودها ناشطات يسعين إلى إطلاق سراح، أو معرفة مصير، جميع الذين اعتُقلوا تعسفياً، أو تعرضوا للاختفاء القسري، أو اختُطفوا على أيدي قوات الحكومة السورية أو غيرها من أطراف النزاع.

ولا شك أن ما تتسم به هؤلاء الناشطات من إصرار وشجاعة في مواجهة كارثة حقوق الإنسان التي ألَّمت ببلدهن، يُعد ملهماً للنشطاء في مختلف أنحاء العالم.

هناك حالياً

71

دولة تجرّم العلاقات
الجنسية المثلية

أحد نشطاء حقوق مجتمع الميم يحمل علمًا بألوان قوس قزح في مسيرة يوم 1 يوليو/تموز 2018 في اسطنبول، بعد أن حظرت السلطات التركية موكب فخر مجتمع الميم السنوي للسنة الرابعة على التوالي. © Bülent Kiliç/AFP/Getty Images

Struggle
Freedom
RODE

حقوق الإنسان تمنح الأمل لأوروبا وآسيا الوسطى في ظل أخطار محدقة

ليست أوروبا، التي تمتد أرضها من جبال الأورال الوعرة إلى سواحل المحيط الأطلسي التي تعصف بها الرياح، مجرد رقعة جغرافية. إنها فكرة تكونت على مدى آلاف السنين، وارتوت من ثقافات وتقاليد لا حصر لها، وجددتها تنقلات السكان، وربطت بين مكوناتها القيم المشتركة والتاريخ المشترك. وقد تمتّعت في العقود الأخيرة، مع بعض الاستثناءات الملحوظة، بالسلام والرخاء على نحو لا مثيل له. أما الآن فمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى تواجه من داخلها هجوماً لا يكلُّ على حقوق الإنسان.

سياسات نشر الخوف وإلقاء اللوم

لقد نشأ صدع يزداد اتساعاً في النسيج الاجتماعي للمنطقة، نتيجة تصاعد التعصب والكراهية والتمييز في سياق تقلص المجال المتاح للمجتمع المدني. فسياسات الخوف تفصل بين الناس مع قيام بعض الزعماء بتسويق خطاب سام ينحي باللائمة في المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية على مجموعات من الناس.

ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء ووسائل الإعلام والمعارضة السياسية للمضايقات على أيدي السلطات، ويواجهون ملاحقات جنائية لا أساس لها، ويُستهدف بعضهم من جانب جماعات تستخدم العنف وتتصرف بمنأى عن المساءلة والعقاب.

وفي جانب كبير من أوروبا، صار ما يُسمَّى بأزمة اللاجئين – والاستجابة المزرية لها – معياراً أساسياً للقياس: أي أنها أصبحت بمثابة مرآة تعكس بعض الحقائق القاسية.

فطالبو اللجوء واللاجئون والمهاجرون يُردُّون على أعقابهم أو يُتركُون للعيش في بؤس، بينما تُجرَّم أعمال التضامن معهم بالتدريج. والأطفال يُتركُون ليدبروا أمورهم بأنفهسم. وأدت السياسات المجزأة الناتجة عن اتباع منهج "كل دولة وشأنها" إلى تحمل بلدان الحدود الخارجية لأوروبا، مثل اليونان، المسؤولية وحدها عن عشرات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين. وعُقدت صفقات تتسم بالتحايل وتنتهك القانون الدولي لنقل المسؤولية إلى دول أخرى وتوطيد أركان "حصن أوروبا".

ويُستغلُّ ما يُسمَّى بالأزمة، في تضافرها مع سياسات التقشف، من جانب زمرة صاعدة من الساسة الانتهازيين. ويلجأ هؤلاء الساسة، الذين يدعون أنفسهم "مناهضي المؤسسة"، إلى استخدام سياسات الشيطنة في ملاحقة الفئات الأكثر تهميشاً، وإلصاق التهم بها وتجريدها من إنسانيتها.

وتقدمت المجر الصفوف حاملةً راية التعصب. فقد صعَّد رئيس الوزراء فيكتور أوربان وحزبه الحاكم "فيديش" الهجوم على حقوق الإنسان متفاخراً بانتهاكاته للقانون الدولي. وشنت الإدارة هجوماً مباشراً وشاملاً على المهاجرين واللاجئين، وقيَّدت الحق في الاحتجاج السلمي، وجرَّمت التشرُّد، واستحدثت تشريعاً بالغ القسوة يُجرِّم الأنشطة المشروعة المتعلقة بالهجرة، وهو الأمر الذي يهدِّد وجود المجتمع المدني.

وفي بولندا، أدى تشريع يُقيِّد الحق في الاحتجاج، إلى جانب مئات من المحاكمات الجائرة للمحتجين السلميين وتوسيع سلطات المراقبة التي تتمتع بها هيئات إنفاذ القانون، إلى تقليص مجال المعارضة. ولجأت السلطات إلى مهاجمة استقلال القضاء وتقويضه بطريقة منظَّمة، وألغت بعض الآليات والضمانات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان، فأخضعت القضاء للتدخل السياسي. وتعرض القضاة الذين انتقدوا الحكومة على هذه الإجراءات أو طلبوا إيضاحات من "محكمة العدل الأوروبية" بشأن مدى اتفاقها مع قانون الاتحاد الأوروبي لمضايقات وإجراءات تأديبية.

أجواء الخوف تُسكتُ المعارضة

من ناحية أخرى، خيمت أجواء الخوف على بعض البلدان في المنطقة. فمنذ محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في تركيا عام 2016، اعتُقل عشرات الآلاف من الأشخاص بشكل تعسفي، ومن بينهم صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء، بسبب انتقادهم للسلطات أو الاعتقاد أنهم ينتقدونها، دون دليل على قيامهم بأي تصرف يمكن، على أي نحو معقول، أن يشكِّل جريمة جنائية. كما أُغلقت منظمات غير حكومية وصحف، وفُصل أكثر من 130 ألف موظف حكومي من عملهم بشكل تعسفي بموجب قوانين الطوارئ. وقضى تانر كيليش، الرئيس الفخري للفرع التركي لمنظمة العفو الدولية، ما يزيد على 14 شهراً في السجن. وقد أُفرج عنه في أغسطس/آب، لكنه يواجه تهماً جنائية لا أساس لها بلا سبب سوى عمله في مجال حقوق الإنسان.

وفي شتى أنحاء أوروبا، تدعو جماعات اكتسبت جرأة إلى الكراهية والتمييز رافعةً نفسها إلى مصاف الحياة السياسية العامة. وفي الوقت نفسه، تواصل أحزاب سياسية راسخة التمسُّك بأفكارها وترديد أقوالها التي تتسم بالكراهية. وأصبحت هذه الدعوة إلى الكراهية والتعصب، التي يؤجِّج نارها بعض الساسة ووسائل الإعلام المثيرة للانقسام، تكتسب بشكل مطَّرد صفة الوضع الطبيعي.

المؤسسات الأوروبية وحقوق الإنسان

مع انسحاب أطراف أساسية من آليات حقوق الإنسان الدولية، بل وعملها على تقويض تلك الآليات، نشأ وضع يتحدى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن تكثف التزامها بحقوق الإنسان فيما يتعلق بسياستها الخارجية. لكن واقع الأمر أن تقاعس الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان في أوروبا بات يهدِّد مصداقيته.

وقد اتُخذت بعض الخطوات الإيجابية، مثل لجوء المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي إلى المادة 7 لمباشرة دعاوى فيما يتعلق بالمجر وبولندا. وجاءت هذه الدعاوى رداً على إجراءات تقوِّض حقوق الإنسان اتخذتها الدولتان. كما قام الاتحاد الأوروبي بمبادرات لدعم وحماية مدافعين عن حقوق الإنسان في بعض الدول، لكن التقدم ينبغي توسيع نطاقه في كل المنطقة. وأما ما يتعلق بالهجرة، فلم تقم المؤسسات الأوروبية بأي تحرك حاسم، بل واتخذت خطوات أدَّت إلى تفاقم الوضع.

سياسات الهجرة القاسية

أدَّى الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، على سبيل المثال، إلى تقطع السبل بآلاف اللاجئين والمهاجرين في ظروف مزرية وغير آمنة في

أقصى اليمين: الشرطة تحاوط متظاهراً أثناء مظاهرة ضد فرض المزيد من القيود على قوانين الإجهاض في وارسو، بولندا، في 23 مارس/آذار 2018.
© Agencja Gazeta/Dawid Zuchowicz/Reuters
يمين: متظاهرة تواجه وحدة للشرطة خلال مظاهرة أمام مبنى البرلمان في بودابست، المجر، 8 مايو/أيار 2018.
© Istvan Huszti/AFP/Getty Images
أعلاه: الشرطة التركية تعتقل محتجين أثناء محاولتهم تحدي الحظر والمضي بمسيرة في ميدان تقسيم للاحتفال بعيد العمال في إسطنبول، تركيا، في 1 مايو/أيار 2018. © Reuters/Murad Sezer

الجزر اليونانية. وفي وسط البحر المتوسط، تشارك الحكومات الأوروبية في تحمل وزر المعاناة التي تسبّبها سياساتها القاسية الخاصة بالهجرة التي تُوكل إلى ليبيا مهمة السيطرة على الحدود. فقد كان من شأن دعم الاتحاد الأوروبي للسلطات الليبية في وقف محاولات عبور البحر، وعرقلة عمليات الإنقاذ، وإعادة الأشخاص إلى مراكز احتجاز مروعة في ليبيا، أن يقوّض جهود البحث والإنقاذ ويُعرّض الناس فعلياً لخطر التعذيب.

تقويض العدالة

من ناحية أخرى، يتعرّض استقلال "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" وسلطتها لتهديد متزايد. فقد رفضت بعض الدول تنفيذ قراراتها الملزمة تحقيقاً لمكاسب سياسية في أغلب الحالات، مما أدى إلى مشاكل خطيرة نظامية وهيكلية على المستوى الوطني، وهو ما أطال بدوره أمد انتهاكات حقوق الإنسان.

إسكات الأصوات المعارضة

تتعرض حرية التعبير على الإنترنت لتهديد متزايد في بلدان مثل كازاخستان وروسيا وطاجيكستان، بينما تُقابل الاحتجاجات السلمية في شتى أنحاء المنطقة بمجموعة من الإجراءات المُقيِّدة وباستخدام القوة المفرطة على أيدي الشرطة.

ففي روسيا، حيث تتصاعد احتجاجات الشوارع، أدى حفظ النظام بطريقة تتسم بالبطش إلى اعتقالات جماعية. فحتى الأطفال يُقبض عليهم لمشاركتهم في مظاهرات سلمية، ويُستهدف الصحفيون لنقلهم أخبار تلك المظاهرات. كما حُوكم عدد لم يسبق له مثيل من الأشخاص لقيامهم بنشر أو حتى إعادة نشر مواد تتسم بالانتقاد على الإنترنت.

وتواصل الحكومات سن تشريعات لمكافحة الإرهاب و"مكافحة التطرف"، وتسيء استخدام نظم العدالة الجنائية لاستهداف منتقدي الحكومة والمعارضين.

ففي روسيا وغيرها، يُحاكم المدافعون عن حقوق الإنسان بتهم جنائية ملفَّقة. ففي يناير/كانون الثاني، قُبض على أيوب تيتيف، رئيس مكتب الشيشان التابع لمنظمة "ميموريال" (الذكرى) لحقوق الإنسان في غروزني، بتهم ملفقة تتعلق بالمخدرات. وهو عرضة لقضاء أعوام في السجن. ويتعرض آخرون للعنف على أيدي مهاجمين مجهولين يُحتمل أن تكون لهم صلات بالسلطات.

وتتزايد عمليات إعادة اللاجئين قسراً، وتمارس بعض البلدان مثل أذربيجان سلطات خارج إقليم الدولة في محاولات لاعتقال وتسليم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين فرُّوا من بلدهم خوفاً من التعرض لملاحقات قضائية جائرة.

وفي أوكرانيا، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان وجماعات المجتمع المدني التي تنتقد السلطات للاستهداف بشكل متزايد على أيدي جماعات تستخدم العنف، وتتمتع بالإفلات من العقاب، وعلى أيدي السلطات. وتلجأ الشرطة في قرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان إلى استخدام العنف لإسكات النشطاء من "مجتمع الميم".

وفي القرم، يُسحق بوحشية أي شكل من أشكال المعارضة للاحتلال الروسي. ويتعرَّض المدافعون عن حقوق الإنسان من تتار القرم وغيرهم من النشطاء للملاحقة القضائية التعسفية والمضايقات المستمرة على أيدي أجهزة الأمن الروسية.

"نحن مسؤولون لا عما نقوله فحسب بل وعما لا نقوله..."

ومع ذلك، يبقى هناك ما يبعث على التفاؤل بالرغم من هذا الخطاب المعادي للأجانب وهذه السياسات القمعية. فالنشاط والاحتجاج يتزايدان: فها هو فيض من الناس العاديين الذين يتمتعون بحماسة غير عادية يتقدمون للدفاع عن العدل والمساواة. وتساعد أفعالهم في رسم صورة القارة التي يريدون العيش فيها، وشجاعتهم تنتقل إلى الآخرين.

إنهم صحفيون وأساتذة جامعيون وفنانون وقضاة ومحامون ومواطنون عاديون من مختلف المهن والتخصصات يحرّكهم التعاطف الإنساني والاستياء من الظلم والمعاناة.

وفي أوقات القمع، يكون النهوض دفاعاً عن حقوق الإنسان أو التقدم لإدانة الظلم أمراً ينطوي على مخاطر، ولكنه يظل أكثر أهميةً وحيويةً أيضاً من أي وقت آخر.

فمن يتقدمون يصبحون رمزاً للأمل بالنسبة إلى الآخرين. وما لم نتكاتف معهم فلن يبقى هناك من يدافع عن الحق. وينبغي لزعماء أوروبا أن يتقدموا الصفوف في إبداء الدعم لهم، وكشف من يستهدفونهم.

وكما قال الكاتب التركي عزيز نيسين: "نحن مسؤولون لا عما نقوله فحسب بل وعما لا نقوله بسكوتنا". لا يمكننا أن نسكت ولن نسكت. ■

"في روسيا، حيث تتصاعد احتجاجات الشوارع، أدى حفظ النظام بطريقة تتسم بالبطش إلى اعتقالات جماعية. فحتى الأطفال يُقبض عليهم لمشاركتهم في مظاهرات سلمية، ويُستهدف الصحفيون لنقلهم أخبار تلك المظاهرات. كما حُوكم عدد لم يسبق له مثيل من الأشخاص لقيامهم بنشر أو حتى إعادة نشر مواد تتسم بالانتقاد على الإنترنت."

شرطي روسي يرافق شاباً في خلال مسيرة احتجاجية في سانت بطرسبرغ، في 9 سبتمبر/أيلول 2018. © Olga Maltseva/AFP/Getty Images

في إيرلندا، صوّت المواطنون
بأغلبية ساحقة لإلغاء
الحظر المفروض على الإجهاض.

النشطاء الداعمون للإجهاض يحتفلون بالنتيجة الرسمية للاستفتاء الأيرلندي للإجهاض في قلعة دبلن، في 26 مايو/أيار 2018. وأسفر التصويت عن قرار ساحق لصالح إلغاء الحظر الدستوري على الإجهاض. © Paul Faith/AFP/Getty Images

الدفاع عن حقوق الإنسان على الخطوط الأمامية في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ

من حصيلة أعداد القتلى المتزايدة في "الحرب على المخدرات" على أيدي رئيس الفلبين رودريغو دوتيرتي وحكومته، إلى إسكات المعارضة السياسية، ووسائل الإعلام المستقلة في كمبوديا، إلى حملة القتل والاغتصاب والحرق العنيفة التي شنَّها جيش ميانمار والتي تسببت في فرار ما يزيد عن 720 ألف رجل وامرأة وطفل، ممن ينتمون إلى الروهينغيا، من شمال ولاية أراكان إلى بنغلاديش، استمر مسار حالة حقوق الإنسان في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ في التدهور في عام 2018.

وفي خضمِّ تنامي مناخ الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، بات المدافعون عن حقوق الإنسان عرضة للانتهاكات على نحو متزايد. وظلت الحكومات في سائر بلدان المنطقة تقصِّر عن، أو حتى تتجاهل، الإيفاء بالتزامها بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين غالباً ما يجدون أنفسهم عرضة للمضايقات والتهديدات والمحاكمات الجنائية والعنف. وغالباً ما يشكل الأشخاص الذين يقفون على الخطوط الأمامية – من قبيل الشباب ونشطاء الدفاع عن الأرض، والمدافعين عن حقوق المرأة والنقابيين – هدفاً لقمع الدولة بسبب تجرؤّهم على الدفاع عن الحقوق.

أدوات القمع، من الرقابة الإلكترونية إلى المضايقات على الإنترنت

أظهرت الحكومات قدراً متزايداً من عدم التسامح مع المعارضة والأنشطة السلمية، وأساءت استخدام السلطات القضائية لفرض قوانين تُقيِّد الممارسة السلمية للحقوق وتُقلِّص الفضاء المدني. واستمرت التهديدات للإعلام الحر بوتيرة مقلقة. ففي سنغافورة واجه النشطاء ضغوطاً وانتقادات مستهدفة، من بينها إدانتهم بتهمة "التشهير بالقضاء" بسبب التعبير عن أنفسهم عبر فيسبوك. وفي تايلند حوكم عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والسياسيين والمحامين والنشطاء بسبب قيامهم بالتجمع السلمي، وواجهوا تُهم التشهير الجنائي وإثارة الفتنة. وفي فيجي قُدِّم ثلاثة إعلاميين وكاتب رسائل للمحاكمة بتهمة إثارة الفتنة – وقد بُرِّئت ساحتهم في وقت لاحق – بتهم ذات دوافع سياسية.

وفي الفلبين، كما هي الحال في ميانمار وماليزيا وإندونيسيا وتايلند وكمبوديا، ازداد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتأجيج خطاب الكراهية ضد الأقليات الاجتماعية أو الدينية أو الإثنية، وخصوصاً على صفحات فيسبوك. وفي الوقت نفسه يعاقَب الأشخاص على نحو متزايد على وجهات نظرهم التي يعبِّرون عنها عبر الإنترنت، ومنها الانتقادات السلمية للسلطات. ويجري سن قوانين إلكترونية قمعية في شتى بلدان المنطقة، مما يشكل تهديداً طويل الأجل وغير مسبوق لحرية التعبير والحق في الخصوصية. ومن بين الأمثلة على ذلك أن فيتنام أقرَّت في يوليو/تموز قانوناً جديداً قمعياً وواسع النطاق يمنح الرقابة سلطة إرغام شركات التكنولوجيا على تسليم قدر ضخم من البيانات، ومنها المعلومات الشخصية، ومراقبة تعليقات المستخدمين.

وعلى الرغم من التزامها بإلغاء عقوبة الإعدام، فقد أعدمت تايلند رجلاً في السادسة والعشرين من العمر أُدين بجريمة قتل، مُنهيةً بذلك فترة تسع سنوات شهدت عدم تنفيذ عمليات إعدام.

مرتبكو الانتهاكات يختبئون خلف قناع الديمقراطية

في كمبوديا فاز حزب رئيس الوزراء، هون سن، بالانتخابات العامة التي جرت في يوليو/تموز – بعد استخدام القوانين والقضاء لاستئصال كل معارضة حقيقية فعلياً، وإغلاق عشرات النوافذ الإعلامية في الفترة التي سبقت التصويت. وفي ميانمار شهد الاتفاق على تقاسم السلطة بين الحكومة المدنية والجيش مزيداً من تآكل حقوق الإنسان والحريات – على الرغم من أن حكومة الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية بقيادة "أونغ سان سو كي" نالت الأغلبية في البرلمان، الأمر الذي يسمح لها بمراجعة أو إلغاء بعض أشد القوانين قمعية.

استمرار استهداف المنتقدين السلميين – على الرغم من الآمال في ماليزيا

إن المفاجأة في نتائج الانتخابات التي أُجريت في ماليزيا في مايو/أيار، التي شهدت الإطاحة برئيس الوزراء نجيب رزاق، نُظر إليها كمدخل محتمل إلى إحداث تغيير إيجابي في أوضاع حقوق الإنسان. فقد أُطلق سراح سجين الرأي أنور إبراهيم من سجنه، مما وضع نهاية للاضطهاد السياسي الذي وقع على زعيم المعارضة السابق لمدة تزيد على عقدين من الزمن. وفي أكتوبر / تشرين الأول، أعلنت الحكومة عن خطط لإلغاء عقوبة الإعدام لجميع الجرائم، فضلاً عن قانون الفتنة القمعي. وتعدّ هذه الخطط خطوة كبيرة إلى الأمام إذا تم تنفيذها.

وفي بلدان أخرى، ظلت عمليات التوقيف والاحتجاز بدوافع سياسية للأشخاص الذين يرفعون أصواتهم ضد انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة دون توقف. ففي ميانمار حُكم على الصحفييْن في وكالة "رويترز"، "وا لون" و"كياو سو أو" بالسجن لمدة سبع سنوات بسبب دورهما في فضح مجزرة ارتُكبت بحق رجال من الروهينغيا بقيادة قوات أمن الدولة. وفي الفلبين، اعتُقل في سبتمبر/أيلول، السناتور أنطونيو تريلانيس الرابع بسبب انتقاده الرئيس دويترتي، ثم أُطلق سراحه بكفالة بانتظار المحاكمة. كما ظلت السناتور ليلى دي ليما قيد الاحتجاز منذ أكثر من سنة بتهم ذات دوافع سياسية. وفي تطور إيجابي نادر، أُطلق سراح الناشطة الكمبودية في مجال حقوق السكن تيب فاني بعد قضاء حكم بالسجن لمدة سنتين بتهم ذات دوافع سياسية. وفي فيتنام، أطلق سراح المدونة "مي نام" (المعروفة باسم أم الفطر) بعد مرور سنتين على احتجازها، وأرسلت إلى المنفى في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا يزال أفراد مجتمع الميم يتعرضون للتمييز بشكل كبير. ففي ماليزيا وإندونيسيا يمكن أن يتعرض هؤلاء الأشخاص للاضطهاد والعقوبات القاسية بموجب قوانين تتعلق بقضية الجنسانية. ففي أغسطس/آب تم تغريم امرأتين ماليزيتين وجلدهما بعصا الخيزران أمام الملأ بتهمة "محاولة ممارسة السحاق". وفي سبعة من بلدان المحيط الهادئ، حيث يتم تجريم العلاقات الجنسية المثلية، يواجه آلاف الأشخاص تحيزاً ضدهم ويعيشون تحت طائلة التهديد بالسجن.

إجلاء اللاجئين الروهينغيا المسلمين في شاحنة إلى مخيمات اللاجئين بعد عبور نهر ناف في تكناف، مقاطعة أخيا، بنغلاديش، في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2017.
© Fred Dufour/AFP/Getty Images

عدم توفير الحماية للاجئين وطالبي اللجوء

ظلت أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين محفوفة بالمخاطر الشديدة في مختلف بلدان المنطقة، وازدادت سوءاً بعدم توفير الحماية القانونية الرسمية لطالبي اللجوء في العديد من البلدان. ففي أغسطس/آب، احتجزت السلطات التايلندية إلى أجل غير مسمى ما لا يقل عن 168 لاجئاً من جماعة "مونتاغنارد" قادمين من فيتنام وكمبوديا، وكان بينهم نساء حوامل وأطفال. وفي وقت سابق من العام أعادت السلطات التايلندية قسراً اللاجئ الكمبودي سام سوخا، الأمر الذي يُعدُّ انتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

بالنسبة للاجئين والأشخاص النازحين داخلياً، ظلّ الحصول على المساعدات أمراً محفوفاً بالمخاطر. وهذه الحالة أوضح ما تكون في ميانمار، حيث تعمد السلطات المدنية والعسكرية على السواء إلى وضع قيود على دخول الهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ففي ولايتيْ كاشين وشان الشمالية منعت السلطات وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، وفي ولاية أراكان لا يزال أكثر من 125,000 شخص، معظمهم من الروهينغيا، محشورين في مخيمات النازحين القذرة حيث يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

ولا يزال موقف أستراليا يُقابَل بالشجب بسبب رفضها تخليص أكثر من 1,000 لاجئ وطالب لجوء من تيه البيروقراطية في مراكز الفرز والتدقيق التي تديرها السلطات الأسترالية بعيداً عن شواطئها في جزيرة مانوس التابعة لناورو وبابوا نيو غينيا، بالشراكة مع حكومات هذه البلدان. وقد أدت حالات بارزة تتعلق بالحرمان من الرعاية الطبية، إلى جانب محاولات الانتحار من قبل بعض الشباب، إلى توجيه دعوات من قبل الأمم المتحدة والهيئات الطبية والمحامين ومنظمات المجتمع المدني إلى أستراليا من أجل تصحيح إخفاقاتها والالتزام بواجبها نحو العناية بأولئك الأشخاص.

فراغ في المساءلة

استمر الإفلات من العقاب الذي تتمتع به قوات أمن الدولة التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان في الازدهار. ففي إندونيسيا، وردتْ مزاعم ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من إقليم بابوا المتنازع عليه. ومع ذلك فإنه لم يتم إجراء تحقيقات مستقلة في تلك الانتهاكات أو مساءلة مرتكبيها أمام محاكم البلاد إلا في حالات قليلة جداً. كما استمر تأخير الخطوات نحو المساءلة – بما فيها إقرار قانون يجرّم التعذيب والاختفاء القسري في تايلند.

وأظهرت حكومة ميانمار أنها غير قادرة على، أو غير راغبة في التحقيق مع المسؤولين عن حملة العنف المدمرة ضد السكان الروهينغيا في ولاية أراكان الشمالية أو تقديمهم إلى ساحة العدالة. فقد قامت قوات الأمن بقتل آلاف الأشخاص، واغتصاب النساء والفتيات واقتياد الرجال والأولاد إلى أماكن الاحتجاز، وإضرام النار بمئات منازل الروهينغيا وتسويتها بالأرض، في عمليات من الواضح أنها تشكل جرائم ضد الإنسانية، وقال فريق تحقيق تابع للأمم المتحدة إنها ربما تصل إلى حد الإبادة الجماعية.

وفي الفلبين استمرت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في السنة الثالثة من "الحرب على المخدرات". إن الأدلة الواسعة النطاق على وقوع انتهاكات من قبل الشرطة، بالإضافة إلى انتهاكات الحق في الرعاية الصحية – التي قد تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية – إنما تُبرز الحاجة الماسة إلى أن تطلق الأمم المتحدة تحقيقها الدولي الخاص في عمليات القتل تلك.

وفي غياب التحقيقات الوطنية المستقلة والمحايدة في ميانمار أو الفلبين، تتزايد الضغوط في المحكمة الجنائية الدولية من أجل اتخاذ إجراءات قانونية ضد الأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم. وفي خطوة إيجابية في فبراير/شباط، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق أولي في أوضاع الفلبين. وفي سبتمبر/أيلول أنشأ مجلس حقوق الإنسان آلية للمساءلة تهدف إلى جمع الأدلة على ارتكاب الفظائع في ميانمار والمحافظة عليها – وهي خطوة إلى الأمام على طريق العدالة، ولكنها لا تمثل بديلاً لإحالتها من قبل مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد كانت الفلبين، إلى جانب الصين وبوروندي، الدولة الوحيدة في المنطقة التي صوَّتت ضد تلك الخطوة.

وبدون بذل جهود منسقة لتعزيز حماية حقوق الإنسان – والعمل الحيوي للمدافعين عن حقوق الإنسان – فإن المتشددين الذين يسرحون ويمرحون في هذه المنطقة سيواصلون انتهاك الحقوق وتحطيم حياة البشر بدون تحمُّل العواقب. ■

تسببت الحملة العسكرية العنيفة في ميانمار، التي ساد فيها القتل والاغتصاب وحرق المنازل، بفرار ما يزيد عن 720000 من النساء والرجال والأطفال الروهينغيا من شمال ولاية أراكان إلى بنغلاديش. وفي ولاية أراكان، لا يزال أكثر من

125,000

شخص، معظمهم من الروهينغيا، حبيسي مخيمات النزوح البائسة، حيث يعتمدون اعتماداً تاماً في بقائهم على المساعدات الإنسانية.

قائد الجيش في ميانمار مين أونغ هلاينغ يتحدث خلال الجلسة الثالثة لمؤتمر الاتحاد للسلام في نايبيداو، في 11 يوليو/تموز 2018. © Thet Aung/AFP/Getty Images

استمرار الإجراءات القمعية رغم وجود أسباب للتفاؤل في شرق آسيا

شاب عام حقوق الإنسان هذا، في إقليم شرق آسيا، تدابير قمعية تبعث على القلق، من قبيل انحسار فضاء العمل للمجتمع المدني، وتجدّد الحملات القمعية ضد المحامين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، وسادت روح من التشاؤم فيما يخص عقوبة الإعدام. وفي المقابل، أثار تزايد الأنشطة المناهضة لظاهرة التحرش الجنسي وما بدا من علامات إيجابية حيال العلاقات الجنسية المثلية في الإقليم، بعض التفاؤل بتحسن الأمور مع الانتقال إلى 2019.

امرأة تسير مع أطفالها عبر نقطة تفتيش للشرطة في سوق ليلي للطعام بالقرب من مسجد عيد غا في كاشغر في منطقة شينجيانغ أويغور الذاتية الحكم في الصين، في 25 يونيو/حزيران 2017. © Johannes Eisele/AFP/Getty Images

الاعتقالات الجماعية

شكّلت عمليات الاحتجاز الجماعي في صفوف الأويغور والكازاخيين وغيرهما من الطوائف الإثنية ذات الأغلبية المسلمة في إقليم شينجيانغ أويغور الصيني ذي الحكم الذاتي أحد أكثر التطورات المثيرة للقلق خلال السنة. فقد أرسل ما يصل إلى مليون شخص في دورات "لإعادة التأهيل"، حيث يجري احتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمى دون محاكمة، ودون السماح لهم باستشارة محام أو بالطعن في عمليات احتجازهم. وتتضمن حملات "مكافحة الإرهاب" عن طريق التدخلات الحكومية هذه المراقبة الحثيثة والاعتقال التعسفي وإعادة التأهيل العقائدي القسري، وقد استهدف بها أشخاص سافروا إلى خارج البلاد أو اتصلوا بأشخاص خارجها، أو ظهرت عليهم بوادر انتماء ديني أو ثقافي أو سواه مما يمكن أن تشمله شبهة كونه "غير جدير بالثقة". وقد حجبت عن أفراد عائلات من يجري"إعادة تأهيلهم" أي معلومات تتعلق بمصير أحبائهم، ما يتركهم في أشد الحاجة لتلقي أي ردود، ولكن دون أن يجرؤوا على إثارة الموضوع حتى لا يُستهدفوا هم أنفسهم بمصير مماثل.

وقد شكّل تصعيد الصين المخيف لاضطهاد الأقليات الإثنية محور اهتمام بارز لدى "لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري". ففي استعراضها للحالة في الصين، في أغسطس/آب، سلطت اللجنة الضوء على تهميش اللغات والثقافات، وشددت على الطبيعة الغامضة والفضفاضة للتعريفات القانونية "للإرهاب" و"التطرف" و"النزعة الانفصالية"، حيث تجمّد جميع الأنشطة السلمية التي يمكن أن يقوم بها الأويغور والتيبتيون وسواهم، وحتى تعاقبهم عليها. ففي مايو/أيار، على سبيل المثال، حُكم على الناشط اللغوي التيبيتي تاشي وانغتشوك بالسجن خمس سنوات بتهم زائفة تتعلق "بالتحريض على الانفصال".

محادثات السلام

شكّلت محادثات السلام الجارية بين شمال وجنوب كوريا تطوراً رئيسياً آخر في الإقليم يمكن لنتائجه أن تترك بصمات مهمة على واقع حقوق الإنسان في شبه الجزيرة الكورية. فطوال عقود، استخدم القادة على جانبي شبه الجزيرة الأمن الوطني كذريعة لتبرير فرض القيود التعسفية على الحق في حرية التعبير والرأي والفكر والتنقل. ويمكن لخفض التوتر في الصراع بين الجانبين أن يسهّل التواصل المنتظم بين العائلات التي تم الفصل بين أفرادها والسماح بتخفيف القيود المشددة المفروضة في كوريا الشمالية على تداول المعلومات والتواصل.

إن غياب حقوق الإنسان عن جدول المحادثات بين الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي-إن والرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ-أون يبعث على القلق العميق، رغم الجهود المبذولة للحد من التوترات وخلق فرص إيجابية. فمع تواصل المحادثات، يجب أن يخضع كيم جونغ-أون والقادة الآخرون لكوريا الشمالية للمساءلة عن الحالة الكارثية لحقوق الإنسان في البلاد، التي تصل في بعض جوانبها إلى جرائم ضد الإنسانية، بحسب وصف إحدى لجان الأمم المتحدة في 2014.

في الصين، لم يشهد العام تغييرات تذكر فيما يتعلق بقمع المدافعين عن حقوق الإنسان. فعقب انقضاء ما ما يزيد عن ثلاث سنوات على إطلاق الحكومة حملة قمعية واسعة ضد محامي حقوق الإنسان وغيرهم من الناشطين، ما زالت مصائر المحامين وانغ كوانجهانغ ويو وينشينغ وغاو جيشينغ طي الكتمان. وثمة بواعث قلق خطيرة بشأن صحة المحامي السجين جيانغ تيانيونغ والناشط دونغ غوانغبينغ، بينما يواجه المدافعان عن حقوق الإنسان هوانغ غي وجين جيانغهوا حكمين بالسجن لفترة طويلة. وجميع هؤلاء يواجهون خطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

مواجهة ظاهرة التحرش الجنسي

على الرغم من ضيق فضاء العمل للمجتمع المدني في الصين، فقد شهد العام ومضات من الأمل. فقد شهد الحرم الجامعي للجامعات والفضاء الإلكتروني دعماً قوياً لحركة #MeToo لمناهضة ظاهرة التحرش الجنسي. حيث تزعم يو شين، وهي واحدة من الدعاة القياديين للحركة، حملة طلابية لدعم جهود عمال المصانع المضربين من أجل تشكيل نقابتهم العمالية الخاصة بهم. وعندما حاولت الحكومة إسكات هؤلاء الناشطين أو معاقبتهم، لقيت جهودهم دعماً مدوياً على المواقع الإلكترونية.

ولمست هونغ كونغ الآثار المتزايدة لتراجع الفضاء المتاح للمجتمع المدني أيضاً، حيث تواصل الحكومة استخدام تهم بتعريفات فضفاضة لمحاكمة المحتجين التابعين "لحركة المظلة" لسنة 2014. وتخلق هذه الملاحقات، بالإضافة إلى القرارات الصادرة حديثاً بالاستناد إلى مسوغات تتعلق "بالأمن القومي" لحظر ترخيص حزب سياسي يطالب بالاستقلال، والانتقام من الأشخاص لمناقشتهم مسألة استقلال هونغ كونغ عن البر الصيني، مناخاً يجمد أوصال الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

استمرار الخوف بالنسبة للكثيرين

لم يتم تقدم يذكر إزاء وضع حد لعقوبة الإعدام في المنطقة. لكن الصين ما زالت تخفي مدى استخدامها لعقوبة الإعدام خلف دواعي "أسرار الدولة". وفي منغوليا، يعتزم الرئيس اقتراح تشريع بقصد العودة إلى استخدام عقوبة الإعدام، التي ألغاها برلمان البلاد في 2017. وفي يوليو/تموز، نفذت اليابان سلسلة إعدامات غير مسبوقة، فقامت بشنق 13 شخصاً لتورطهم في هجوم قاتل بغاز السارين في 1995 على إحدى محطات مترو الأنفاق في طوكيو، وقيامهم بأنشطة غير قانونية أخرى. ويخشى أن بعض من الذين أعدموا كانوا قد تقدموا بطلبات لإعادة المحاكمة كانت لا تزال قيد النظر، ما يشكل انتهاكاً لحقهم في محاكمة عادلة. وفي أغسطس/آب، نفذت تايوان أول حكم بالإعدام منذ 2016، رغم إعلان الرئيسة تساي إنغ-وين صراحة عند تسلمها مهام منصبها أن حكومتها تعتزم إلغاء عقوبة الإعدام.

وفي هذا العام، وصل إلى جزيرة جيجو التابعة لكوريا الجنوبية مئات الرجال والنساء والأطفال اليمنيين الفارين من الحرب المدمرة والأزمة الإنسانية في بلادهم، مستفيدين من فرصة دخول السياح دون تأشيرة دخول. إلا أن ردود الكثيرين في كوريا الجنوبية تجاههم اتسمت بالريبة والعداء. فقد شهدت البلاد تصاعداً للهجة المناهضة للأجانب، وحتى أعمال عنف رافقت ردود فعل أفراد من الجمهور يشعرون بحساسيات ثقافية وبالخشية من الآثار الاقتصادية المترتبة على قدوم الأجانب. وعلى عكس ما لقيته التجمعات الأخرى من طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى أجزاء أخرى من البلاد من معاملة، حظر على اليمنيين مغادرة الجزيرة طيلة أشهر إلى حين انتهاء الحكومة الكورية من معالجة طلبات لجوئهم، ما حد من فرص هؤلاء في أن يجدوا لأنفسهم سبيلاً لبدء حياة جديدة. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول، كان نحو 300 من طالبي اللجوء اليمنيين قد حصلوا على "إذن إنساني بالإقامة"، ما يعني أن باستطاعتهم السفر إلى مناطق أخرى من كوريا الجنوبية، ولكن يعني أيضاً أن عليهم مغادرة البلاد حالما تنتهي الحرب في اليمن.

بوادر أمل

شهد إقليم شرق آسيا تطورات إيجابية فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الأزواج المثليين. ففي يوليو/تموز، أصدرت المحكمة العليا لهونغ كونغ حكماً مفصلياً أكدت فيه أن الحرمان من حقوق الشراكة بين الأزواج المثليين يمكن أن يكون تمييزياً – رغم الاستمرار في عدم الاعتراف بالتكافؤ في الزواج هناك. وفي اليابان يتبنى المزيد من البلديات وثائق مكتوبة للاعتراف بالشراكات المثلية، بينما يقدم عدد متزايد من الشركات اليابانية مكتسبات متساوية للأزواج المثليين. ولا يخلو ما يتحقق من تقدم بالنسبة للأشخاص المنتمين إلى مجتمع الميم في الإقليم من تحديات، فلا بد من بذل المزيد للتصدي لما هو قائم من تمييز ووصمة عار تلصق بالمثليين؛ بيد أن الإقليم يشهد علامات متنامية على تقبل اجتماعي أوسع للمساواة في الحقوق، وعلى رفض أكبر لمن يحاولون التراجع عما تحقق وإثارة عدم التسامح. ويتركز الاهتمام حالياً على عمليات استفتاء متضاربة في تايوان ستتضح أبعادها في وقت متأخر من 2018 ويمكن أن تحدد ما إذا كان ما ستقدمه الحكومة مجرد شكل مخفف من الحماية القانونية للأزواج المثليين، أم أنها ستكون أولى الدول الآسيوية التي تعترف بالمساواة في الزواج. ■

يتحدى المدافعون عن حقوق الإنسان القمع وسط بعض الآمال في جنوب آسيا

شهدت بداية السنة وفاة إحدى أشهر المدافعات عن حقوق المحرومين، المحامية والناشطة الباكستانية أسماء جهانجير. وكانت لعقود من الزمن مثالاً لكفاح الملايين في جنوب آسيا. ففي الشوارع، دأبت على تحدي القمع السياسي، وعلى الدعوة إلى وضع حد لعمليات الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء، وتعرضت للضرب والاعتقال لدفاعها عن حقوق المرأة. وفي قاعات المحاكم، واجهت التهديدات بسبب تمثيلها موكليها، بمن فيهم النساء الفارات من عنف أزواجهن والعاملون بالسخرة الساعون إلى نيل حريتهم من "مالكيهم" الظالمين، والأقليات الدينية التي تلتمس مأوى يحميها عقب الهجمات التي كانت تشنها عليها جموع من الغوغاء المتعصبة.

أسماء جهانجير أثناء زيارة لمنظمة العفو الدولية في هولندا في عام 1998. كانت أسماء جهانجير، محامية في مجال حقوق الإنسان وعضواً مؤسساً للجنة حقوق الإنسان في باكستان. تعرضت للمضايقة بسبب دفاعها عن حقوق المرأة. © Ilya Van Marle

المدافعون عن حقوق الإنسان

شعر المدافعون عن حقوق الإنسان في باكستان بخسارة كبيرة لفقدانهم أسماء جهانجير. فاعتقل العشرات منهم تعسفاً وأخضعوا للمراقبة التعسفية أو للاختفاء القسري، أو جرى ترويعهم واضطهادهم بموجب قوانين جديدة شديدة القسوة تجرّم حرية التعبير، سواء على شبكة الإنترنت أو في المواد المطبوعة. وشهدت الهجمات على شبكة الإنترنت انتشار الفيروسات والبرمجيات الخبيثة من جانب حسابات مزيفة على الشبكة استهدفت على نحو شرس تعطيل أجهزة الناشطين. ووجهت إلى المنتمين إلى "حركة تحفظ للباشتون" اللاعنفية، التي تدعو إلى وضع حد إلى وقف عمليات الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء، تهم بالتحريض وجرى اعتقالهم لإدلائهم بتعليقات على شبكة الإنترنت.

ولكن كانت هناك بعض الأخبار الجيدة أيضاً. فأفرج عن الناشطين رضا خان وصغير بلوش في باكستان عقب إخضاعهما للاختفاء القسري لتسعة أشهر. وفي سبتمبر/أيلول، أفرج بكفالة عن حياة خان بريغال، عضو "حركة تحفظ للباشتون"، عقب اعتقاله بسبب إدلائه بتعليقات انتقادية على وسائل التواصل الاجتماعي.

وعبر الحدود، شاع في الهند نمط مشابه من شيطنة المدافعين عن حقوق الإنسان وتجريمهم. فقبض على عشرة ناشطين بارزين، بينهم سودها بهارادواج وشوما سين وآرون فيريرا، بموجب تشريع مكافحة الإرهاب المتشدد في بهيما كوريغاون، بولاية ماهاراشترا. واعتقل ناشط يعمل في أوساط الداليت، هو تشاندراشيكار أزاد "رافان"، وأودع رهن الاحتجاز الإداري لعشرة أشهر دون تهمة أو محاكمة.

وواجهت المدافعات عن حقوق الإنسان في الهند، اللاتي يتعرضن لأعمال انتقامية بسبب عملهن في مجال حقوق الإنسان، ونتيجة التمييز القائم على نوعهن الاجتماعي، موجات من العنف على شبكة الإنترنت والكثير من الإساءات هذا العام. فتلقت رنا أيوب والناشطة غورميهار كاور تهديدات بالعنف الجنسي لممارستهما حقهما في حرية التعبير. وعلى أرض الواقع، استمر انحسار الفضاء المدني مع استخدام الحكومة المركزية "قانون (نظام) المساهمة الأجنبية" لسنة 2010 المثير للجدل كأداة سياسية لمضايقة المنظمات التي تنتقد آراءها وممارساتها.

وفي بنغلاديش، ورغم تعهدات الحكومة بالتخلص من " قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " السيء الصيت، الذي استخدم لتوجيه الاتهام للمئات، ومقاضاتهم بسبب ما يدلون به من أقوال أو ما ينشرون، مهما كانت سلمية، ظل القانون سيفاً مسلطاً يستخدم لإسكات منتقدي السلطات. فوجهت إلى المصور المعروف شهيدول علم تهم بموجب القسم 57 من القانون بسبب تعليقات نشرها على فيسبوك ومقابلة أجريت معه. وعقب القبض عليه، خيم جو من الخوف على مختلف مستخدمي الإنترنت، وأخضع الطلاب وغيرهم من الناشطين لعمليات مراقبة على الشبكة. وفي سبتمبر/أيلول، أقر "قانون الأمن الرقمي" ليوسع من رقعة القمع التي يغطيها " قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " بينما أبقى على أشد الأحكام وحشية فيه.

استمرار أزمة اللاجئين

استمرت استضافة بنغلاديش لما يقرب من مليون لاجئ من الروهينغيا في ظروف شديدة الاكتظاظ. ومع ما يبدو من ضعف احتمالات العودة الآمنة والكريمة إلى ميانمار، فإن المساعدات الدولية تتضاءل، بينما أعلنت حكومة بنغلاديش عن نقل ما يصل إلى 100,000 من اللاجئين الروهينغيا إلى جزيرة منعزلة قريبة من شواطئها، يعتقد الخبراء أنها عرضة لخطر الفيضانات والأعاصير. وعلى الرغم من اختلاف التحديات، ما برح هناك تناقض حاد بين موقف بنغلاديش تجاه اللاجئين وموقف أوروبا اللامبالي على نحو شديد القسوة. ففي 2018، واصلت بلدان مختلفة عبر أوروبا إعادة آلاف طالبي اللجوء من الأفغان قسراً، رغم أن الإصابات في صفوف المدنيين لاتزال على خطورتها.

الهجمات في أفغانستان

شددت الهجمات الدموية التي شنتها الجماعات المسلحة من المخاطر التي تلف الوضع في أفغانستان، حيث أدت إلى مصرع أطفال وعاملين في مجال المساعدات، ومنتمين إلى أقليات دينية، وصحفيين وآخرين كثر. فقتل ما لا يقل عن 34 شخصًا في أغسطس/آب، العديد منهم من الأطفال، عندما جرى استهداف حي شيعي في العاصمة، كابول. وفي أبريل/نيسان، قتل 10 صحفيين بقذيفة متخلفة عن عملية تفجير سابقة استهدفت أحد المواقع. وفي سبتمبر/أيلول، قتل شخصان آخران في ظروف مشابهة. وقد تميز العام بأنه كان الأكثر دموية بالنسبة للصحفيين في أفغانستان منذ بدء النزاع في البلاد في 2001. وفي سبتمبر/أيلول، كشفت منظمة العفو الدولية الستار عن جدارية في وسط كابول كرست لذكرى من سقطوا جراء الأعمال الإرهابية.

التطورات القانونية

في مايو/أيار، أقر برلمان باكستان أحد أكثر التشريعات تقدمية بشأن حقوق المتحولين جنسياً في العالم، ما جعل من باكستان أول بلد في آسيا يعترف بتصورات المتحولين جنسياً التي يختارونها لأنفسهم. وفي الهند، حيث صدرت سلسلة من الأحكام المفصلية، شطبت "المحكمة العليا" القسم 377 من "قانون العقوبات"، الذي كان يجرم العلاقات الجنسية المثلية التي تتم بالتراضي، والقسم 497، الذي كان يجرّم "الزنا"، وقاعدة كانت تحظر على النساء ممن هن في "سن الحيض" من دخول "معبد ساباريمالا" في كيرالا.

وفي سري لنكا، كسبت ساندهيا إكناليغودا، منظِّمة الحملات البارزة من أجل إنصاف عائلات المختفين، والتي تحملت سنوات من حملات العداء وتشويه السمعة، قضية قانونية بارزة في المحكمة عقب سجن راهب متشدد لستة أشهر بسبب تهديده لها. وفي سبتمبر/أيلول، أمر الرئيس مايثريبالا سيريسينا بالقبض على ضابط بالجيش بالعلاقة مع اختفاء براغيث إكناليغودا، زوج ساندهيا، القسري في 2010. وشملت التطورات الإيجابية الأخرى في البلاد إنشاء "مكتب الأشخاص المفقودين"، الذي طال انتظاره، وإقرار قانون بإنشاء "مكتب للتعويضات"، وعودة بعض الأراضي الخاصة في الشمال من تلك التي كان الجيش قد استولى عليها.

وفي سري لنكا ونيبال، ظلت وتيرة التقدم بشأن الالتزامات المتعلقة بكشف الحقيقة وتطبيق العدالة ومنح التعويضات عما ارتكب من انتهاكات فيما مضى تتسم بالبطء. وحاولت كلتا الحكومتين كذلك فرض قيود جديدة على المنظمات غير الحكومية، ولكنهما تراجعتا عقب مواجهة اعتراضات من جانب هيئات المجتمع المدني. وفي نيبال، أقر البرلمان على نحو عاجل عدداً كبيراً من القوانين الجديدة ذات الصلة بحقوق الإنسان. وساد شعور بعدم الارتياح في أوساط ممثلي الضحايا بسبب عدم استشارتها بشأنها. بالنسبة لسري لانكا، يعني التعيين المفاجئ لماهيندا راجاباكسا كرئيس للوزراء في أكتوبر/تشرين الأول، والأزمة الدستورية التي تلت ذلك، أن حقوق الإنسان وضمانات العدالة الانتقالية قد تكون في خطر في المستقبل.

وشهدت باكستان تغييراً حكومياً تسلم على أثره أسطورة لعبة الكريكيت السابق عمران خان، الذي تزعم حزباً سياسياً جديداً، رئاسة الحكومة إثر انتخابات كاسحة في يوليو/تموز. وأطلقت الحكومة الجديدة سلسلة من الوعود المشجعة بشأن حقوق الإنسان، ولكنها سرعان ما راحت تتراجع عن الالتزامات التي أعلنتها سابقاً بمنح الجنسية للاجئين الأفغان والبنغاليين. وتحت ضغط المتشددين الدينيين، تراجعت الحكومة عن تعيين عاطف ميان مستشاراً لها، وهو اقتصادي بارز ينتمي إلى الطائفة "الأحمدية"، المضطهدة في باكستان.

وفي مارس/آذار، أطل التعصب الديني الأعمى برأسه البشع في سري لانكا، عندما شن رهبان بوذيون متشددون حملة تحريض على العنف ضد المسلمين في مدينة كاندي، في الجبال الوسطى للجزيرة، وفي أمبارا شرقاً. حيث أضرمت النيران في منازل ومخازن المسلمين. ففرضت الحكومة حالة الطوارئ وقامت بإغلاق مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدمت كمنصة لإشعال نيران الفتنة. وفي يوليو/تموز، قال الرئيس سيريسينا إنه سوف يعيد فرض عقوبة الإعدام لمعاقبة المتّجرين بالمخدرات، وذلك بعد أكثر من أربعة عقود لم تشهد سري لنكا خلالها أية عملية إعدام.

وفي بنغلاديش، شنت الحكومة "حربها الخاصة بها على المخدرات"، حيث قام أفراد تابعون للقوات شبه النظامية بإطلاق النار على أكثر من 200 ممن اشتبه بأنهم من المروجين للمخدرات لترديهم قتلى في عمليات إعدام مزعومة خارج نطاق القضاء.

انتعاش الآمال في جزر الملديف

مع اقتراب نهاية السنة، انتعشت الآمال في جزر المالديف مع قرب انتهاء السنوات العجاف والطوال لحكم عبد الله يامين بعد خسارته المنطقية للانتخابات الرئاسية في سبتمبر/أيلول. وكان الرئيس يامين قد سعى، في وقت سابق من السنة، إلى تشديد قبضته على السلطة بفرض حالة الطوارئ، والقبض على رئيس المجلس القضائي الأعلى وقاض آخر من قضاة "المحكمة العليا"، وهو رئيس سابق، إضافة إلى ما يزيد عن 200 شخص من المحتجين. وعقب أيام من الانتخابات، خرج أحمد مخلوف، وهو سجين رأي محكوم عليه بالسجن 20 سنة بتهم ملفقة، من السجن ليتنسم هواء الحرية. ومن المتوقع أن يتبعه آخرون بعد أن قطع الرئيس الجديد، إبراهيم صليح، عهداً على نفسه بأن يمسح كل أثر لاعتداءات سلفه على حقوق الإنسان.

#Me
Too

على الرغم من تضييق الخناق على المجتمع المدني في الصين، ظهرت بارقة أمل تبعث على التفاؤل. فقد شهدت الجامعات والفضاء الإلكتروني الصيني تزايداً ملحوظاً في الدعم لحركة #METOO المناهضة للتحرش الجنسي.

أشخاص يشاركون في احتجاج في نطاق حركة #MeToo في اليوم العالمي للمرأة في سول، كوريا الجنوبية، في 8 مارس/آذار 2018. كما شهدت بلدان أخرى في آسيا احتجاجات ضد التحرش الجنسي، بما في ذلك الهند واليابان والصين. © Reuters/Kim Hong-Ji

شغلت حقوق المرأة فكر الأمريكيات في مختلف أرجاء الولايات المتحدة هذه السنة، فقمن بمبادرات وحملات نظمتها الحركات النسائية الرئيسية وشملت البلاد بأسرها. فشكّل الإفلات من العقاب على التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة محورين رئيسين للناشطين في وجه موقف معاد منهجياً لحقوق المرأة في أوساط إدارة الرئيس ترامب. فبالإضافة إلى عدم دعم إجراء تحقيق شامل بشأن المرشح "للمحكمة العليا"، بريت كافانو، عقب توجيه تهم إليه بالاعتداء الجنسي، أعربت الإدارة عن استخفافها بحقوق المرأة أيضاً عبر جملة إشارات كان من بينها حذف المعلومات المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية من التقارير السنوية لمراقبة حقوق الإنسان داخل البلاد وخارجها. وعلى الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، أدت سياسات الرئيس الفظة، التي تفتقر إلى التسامح، إلى إلحاق أضرار مدمرة بالعائلات التي تلتمس الحماية من الاضطهاد والعنف، فجرى تمزيق الأسر بموجب سياسات تنتهك القانون الدولي. بيد أن النساء في مختلف أرجاء البلاد أعلن وبصوت قوي أنهن لن يسكتن على ما يحدث، فنزلن إلى الشوارع واقتحمن قاعات الكونغرس، وبادرن إلى قيادة مجتمعاتهن المحلية في التصدي لقضايا من قبيل العنف المجتمعي المسلح، وأظهرن دعمهن للمبادرات التي ترحب باللاجئين في أحيائهن. ناهيك عن التحدث عن مشكلة تمزيق الأسر والتفريق بين أفرادها.

الدكتورة كريستين بلازي فورد تدلي بالقسم أمام "اللجنة القضائية للكونغرس"، في جلسة 27 سبتمبر/أيلول 2018، بواشنطن العاصمة. وقد اتهمت الدكتورة فورد القاضي المرشح للمحكمة العليا بريت كافانو بالاعتداء عليها جنسياً أثناء حفلة في 1982. ودعت منظمة العفو الدولية إلى وقف التصويت على تسمية القاضي كافانو؛ بيد أن مجلس الشيوخ أكد ترشيحه وأدلى بالقسم في 6 أكتوبر/تشرين الأول.
© Win McNamee/Getty Images

الشجاعة عرضة للهجوم

كان أحد الصراعات التي هيمنت على منطقة الأمريكيتين طيلة عام 2018 صراعًا على المناطق والأراضي، لا سيما تلك التي تخصّ السكان الأصليين والسكان المتحدّرين من أصولٍ أفريقية، إضافة إلى الكفاح للحصول على بيئة صحية.

أمادا مارتينز، ممثلة مجتمع أفا غواراني تيكوها سوس، ألتو بارانا، باراغواي.
© Amnesty International/Gustavo Luis Pereira Verly

نساء لينكا من السكان الأصليين يحتججن على مقتل الناشطة البيئية في هندوراس بيرتا كاسيريس، أمام وزارة الشؤون العامة في تيغوسيغالبا، هندوراس، في 5 أبريل/نيسان 2016.
© Orlando Sierra/AFP/Getty Images

وقد أبدى الناشطون في مجال البيئة وحقوق الأرض في جميع أنحاء المنطقة شجاعةً يُحتذى بها في مواجهة التهديدات وأعمال العنف المستمرة. ويواجهُ المدافعون عن حقوق الإنسان، رجالاً ونساءً، هذه المخاطرَ لأنهم يتجرّأون على رفع أصواتهم تنديدًا بالأضرار التي تلحق بالبيئة والناجمة عن المصالح الاقتصادية الكبرى، وبالأضرار التي تصيب أراضي أسلافهم التي تسبّبها المشاريعُ التي تستغلّ الموارد الطبيعية.

ومن بين هؤلاء المدافعين الشجعان، تؤدي النساءُ دورًا حيويًّا. فهنّ يواجهْن مخاطرَ محددةً تتعلق بسببين معًا هما أنشطتُهن، ولأنهن يتحدّيْن الأدوار التقليدية التي جعلها المجتمع لهنّ.

وباعتبار هؤلاءِ النسوة "ذوات أصواتٍ منددة قوية أكثر من اللازم"، يتمّ نبذهنّ، ويتعرضن للتخويف، والتهديد، والاختفاء القسري بل وحتى للقتل. ولَسْنَ وحدَهن الضحايا: إذ يُستهدف أطفالُهن وعائلاتُهن أيضًا. وفوق ذلك، تُستهدف المدافعاتُ عن حقوق المرأة على العموم بالعنف الجنسي أو بالتهديد بالاعتداءات الجنسية سعيًا لتخويفهنّ.

إن منصة منظمة العفو الدولية بعنوان دافعوا عن المدافعين تروي حكايات هؤلاء النساء الشّجاعات اللاتي لا يتخلّينَ عن نضالهن حتى أمام التهديدات والعنف.

الترهيب والتهديدات

وفي واحدٍ من تلك الحوادث التي وقعت في أغسطس/آب، اعترض ثلاثة رجالٍ مسلحين سيارة أجرة كانت تقلّ أمادا مارتينيز، وهي عضوٌ في مجموعة "تيكوها سوس" من سكان باراغواي الأصليين، بينما كانت مع شقيقتها وأطفالها الصغار الثلاثة. وعندما توقفت، صوّب أحد الرجال فوهة البندقية نحو وجْهِ أمادا، واتهمها بأنها تتكلم كثيرًا، وحذّرها من أنها ستجد نفسها في يومٍ من الأيام وحدها على الطريق. وكانت أمادا تجهّر في التعبير عن المعاناة التي يواجهها مجتمعها المحلي، الذي شرّد سكانه بسبب بناء محطة لتوليد الطاقة الكهرمائية. وكان الرجال المسلحون الثلاثة يرتدون زيّ عمال الشركة الكهرمائية.

وقبلها بشهر في شيلي، تعرضت محامية الدفاع كارينا ريكويلمي فيفيروس للترهيب على نحو مماثل بسبب عملها مدافعةً عن حقوق السكان الأصليين المابوتشي، عندما صوّب رجلان شعاع ضوء ليزري خلال نافذة منزلها، حيث تسكن مع ابنتها البالغة من العمر ستة أعوام. وفي اليوم الذي سبق، لاحظت مجموعةٌ تخويفٍ من عملاء الاستخبارات التابعين للشرطة وهم يلتقطون صورًا لها في المحكمة حيث تعمل. وقد حدث ذلك خلال جلسة استماع ضد أفرادٍ من استخبارات الشرطة متَّهمين بمحاولة تلفيق تهمة لأعضاء مجموعة مابوتشي من السكان الأصليين بأنهم إرهابيون. وبعدها بأيام، عاد أحد العملاء إلى المحكمة متظاهرًا أنه واحدٌ من جمهور الحاضرين. ورغم أن المحكمة العليا الشيلية أمرت الشرطة بألا تتدخل في التمثيل القانوني خلال التحقيقات الجنائية، تخشى كارينا أن تتحول أساليبُ الترهيب هذه إلى هجمات عنيفة.

وليست أمادا مارتينيز وكارينا ريكويمي فيفيروس الوحيدتين من النساء اللواتي اكتشفنَ أن أطفال المدافعين عن حقوق الإنسان معرّضون لخطر التخويف؛ بل ويُستهدفون على نحوٍ خاص من أجل ممارسة الضغوط على آبائهم وأمهاتهم.

ففي نيسان/أبريل، داهمت الشرطة على نحوٍ غير قانوني منزلَ ابن ليليام لوبيز، رئيسة "المجلس المدني للمنظمات الشعبية ومنظمات السكان الأصليين في هندوراس"، والتقطت صورًا له. ولم تَعرف دائرةُ الشرطة المحلية بأنشطتهم.

التعرض للهجوم مع الإفلات من العقاب

هناك قلقٌ عميقٌ حيال دور السلطات في الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان. ففي يوليو/تموز، اتهم أحدُ أفراد القوات المسلحة الفنزويلية التابعة للدولة ليزا هينريتو، المدافعة عن حقوق مجموعة بيمون من السكان الأصليين في فنزويلا، بالخيانة خلال ظهورٍ لها في التلفزيون الوطني. كما دعا المسؤول قواتِ الجيش الفنزويلي أن تراقب أنشطة شعب بيمون – الذين لم تعترف الحكومةُ بحقوقهم في أراضيهم. وقد نظمت مجتمعاتُ بيمون حملاتٍ، ودعَوا للوقوف ضد التهديدات التي تتعرض لها حقوقهم في الأرض بسبب مشروع الحكومة الأخير الخاص بخط الطاقة، وبسبب عدم التشاور. وهم يشعرون بخشيةٍ من أن يكون المشروع مقدمةً لفتح مناجمَ جديدةٍ في المنطقة.

إن مَن يعتدون على المدافعين عن حقوق الإنسان يفعلون ذلك غالبًا مع الإفلات من العقاب: ذلك أن قليلاً من التحقيقات الجنائية في الهجمات على المدافعات يفضي إلى تحديد هوية المسؤولين أو محاكمتهم. ويشمل هذا الذين يأمرون بتنفيذ الاعتداءات. فعدم وجود عقوباتٍ على مرتكبي الجرائم يرسل رسالةً خطيرةً إلى المجتمع، مفادها أن المدافِعة عن المرأة يمكن أن يُعتدى عليها دونما خوفٍ من العقاب. ففي إكوادور، مثلاً، قذف رجلٌ مجهول الهوية

في المعدل، تشهد كولومبيا
مقتل ناشط واحد

كل ثلاثة أيام

الحجارة وهشّم نوافذ منزل باتريسيا غوالينغا، بينما كان يتوعّدها صارخًا بعبارات التهديد بالقتل. وباتريسيا هي زعيمة شعوب كيشو الأصلية في سارایاکو وعضوٌ في "تجمع نساء الأمازون"، وتنادي ضد مشاريع استخراج النفط في مجتمعها المحلي. وقد عرقلت السلطات محاولاتِ باتريسيا للحصول على العدالة، برفضها أن تريها صور كاميرات المراقبة التي كان من شأنها المساعدة في التعرّف على الفاعل. وفي السنة الماضية، تعرضت ثلاث نساءٍ أخريات من المدافعات عن حقوق الإنسان من "تجمع نساء الأمازون" – وهنّ نيما غريفا وسالومي أراندا ومارغوث إسكوبار – لتهديداتٍ مماثلة.

أصوات يتم إسكاتها

لقد أُسيء استخدامُ نُظُم العدالة في الأمريكيتين من أجل مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان وإسكاتهم. ففي كولومبيا في أبريل/نيسان، احتجزت السلطاتُ سارة كوينونيز وأمها توليا ماريا فالنسيا، المدافعتين عن حقوق الكولومبيين من أصل افريقي، واتهمتْهما بـ"التمرد". ومنذ عام 2015 أُجبِرَت سارة مرتين علي الانتقال إلى منزل جديد إثر تلقيها تهديداتٍ بسبب نشاطها. ويُستهدَف الدعاة المدافعون عن السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي بانتظام على نحو مثير للفزع في كولومبيا، بينما لا تتصدى الحكومة للتزايد الكبير في عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد. إذْ يُقتل أحدُ الناشطين في كولومبيا كلّ ثلاثة أيام، حسب التقديرات.

إنّ تقاعس الحكومات عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وفي بعض الحالات إجراءاتها المتعمدة لاستهدافهم، تظهَر في الأحداث المصاحبة لوفاة بيرتا كاسيريس. فقد أفلحت بيرتا، وهي مدافعةٌ عن حقوق الإنسان البيئية في هندوراس وزعيمة من السكان الأصليين، في الضغط على كبرى شركات بناء السدود في العالم دافعةً إياها للانسحاب من مشروع في ريو غوالكاركيو، وهو ما كان من شأنه التأثيرُ بشدة على سُبل حصول سكان لينكا الأصليين على الرّزق وأعاق إمكانية حصولهم على الطعام والماء. وقد قُتِلت بيرتا في منزلها في عام 2016، بعدما تلقّت الكثيرَ من التهديدات بالقتل في الأعوام السابقة. ورغم التهديدات والهجمات السابقة التي تعرضت لها بيرتا، لم تكن تحت أي حماية يومَ مقتلها. ويُذكر أنّ توصياتٍ دوليةً قُدمت بضرورة أن توفّر الحكومةُ الهندوراسية الأمن على مدار الساعة، لكن الحماية المقدّمة كانت معدومةً على نحوٍ شديد.

التماس العدالة

بينما ترسم الأمثلة السابقة أعلاه صورةً كالحةً، هناك بصيصُ أملٍ في إمكانية محاسبة بعضِ ممّن ارتكبوا الاعتداءاتِ بحق المدافعين عن حقوق الإنسان. وبعد عامين من وفاة بيرتا، يبدو أن تحقيق العدالة بالنسبة لها بات أخيراً في الأفق مع اعتقال تسعة أشخاص في قضية مقتلها، بمن فيهم أفرادٌ مرتبطون بالجيش الهندوراسي. ورغم ذلك، ستكون عمليةً بطيئة، ولن تتحقق العدالة تمامًا إلا عندما يتمّ التعرّف على الذين أَمروا بقتلها، ويُقدَّمون للمحاكمة.

غير أن بصيص الأمل هذا ليس كافيًا في محيطٍ الإفلاتُ فيه من العقاب ليس استثناءً بل القاعدة. ففي 28 يوليو/تموز، في غواتيمالا، أخطرَ جيران خوانا ريموندو الشرطة بعد أن عثروا على جثتها قرب نهر صغير يفصل بين مجتمعي نيباج وأكامبالام للسكان الأصليين. وقد نادت جوانا، وهي ممرضةٌ من المايا، بلا كللٍ، من أجل أن يتمكن المزارعون الفلاحون من الوصول إلى الأراضي ومن أجل التنمية الريفية. وما يزال قَتَلَتُها طلقاء.

وبغية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، لا بد من تطبيق إجراءات الحماية، ليس بالنسبة للأفراد فقط، بل بالنسبة للمجتمعات المحلية برمّتها، خصوصًا مجموعاتِ السكان الأصليين. وغالبًا ما يقع على كاهل النساء في المنطقة وعائلاتهن عبءُ تحملِ الهجمات التي ترمي إلى إسكات أصوات المدافعين ومنعِهم من القيام بعملهم المهم والأساسي. وطالما يستمر المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان في التحدي بشجاعة والجهر بما يريدون قوله، فإنّ من واجب الحكومات في كل أرجاء المنطقة توفير الحماية لهم. ■

كتابة على الجدران تحيي ذكرى الناشطة البيئية التي تعرضت للقتل بيرتا كاسيريس في هندوراس.
© Amnesty International/Sergio Ortiz

خمس نساء يتولينْ قيادة النضال من أجل حقوق الإنسان في 2018

تحتفي حملة كتابة الرسائل الضخمة من أجل حقوق الإنسان "اكتب من أجل الحقوق" لهذا العام بنساء غير عاديات يتجرَّأن على رفع أصواتهن ضد الظلم، ويدعمن إحداث تغيير في العالم بأسره. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، سيلتقي مئات الآلاف من الأشخاص العاديين حول العالم لكتابة رسائل وبطاقات بريدية ورسم صور وإرسال رسائل إلكترونية – تركز جميعها على أمر واحد، وهو: إحداث تغيير.

وسيشارك هؤلاء في واحدة من أكبر حملات حقوق الإنسان في العالم، وهي حملة "اكتب من أجل الحقوق". وفي هذا العام سيقدمون الدعم إلى نساء غير عاديات يتولينْ قيادة النضال من أجل العدالة، وغالباً في مواجهة المعارضة القاسية والتمييز والعنف. وفي عام 2018 تسلِّط الحملة الضوء على حالات حيث ترفع مدافِعات عن حقوق الإنسان أصواتهن من أجل التغيير على الرغم من جميع الصعاب التي تعترض سبيلهن. وقد ذكرنا هنا خمس نساء منهن. يرجى بذل بعض الوقت للوقوف إلى جانبهن اليوم.
اُكتب رسالة، غيِّر حياة إنسان!

نونهلي مبوثوما، جنوب أفريقيا

"عندما تسلبني أرضي، فإنك تسلبني هويتي." نونهلي مبوثوما تقود النضال من أجل مجتمعها ضد شركة تعدين تريد التنقيب عن التيتانيوم على أرض أجدادها. وفي سبيل ذلك تتعرض للتهديد والترهيب المستمريْن، بل إنها نجتْ من محاولة قتل.

بيد أن نونهلي مصممة على المقاومة، وتقول: "هذه الأرض تعود إلى جديَّ، اللذيْن ورثاها عن والديهما. فما الذي سأتركه لأطفالي؟ إن التعدين ليس خياراً." وفي حالة السماح للشركة بالتعدين في الأرض، فإنه سيتم إخلاء نحو 5,000 شخص قسراً.

وقالت نونهلي لمنظمة العفو الدولية: "لقد حاولوا ترهيبنا، لكنهم فشلوا. فما زلتُ صامدة، ولا شيء يستطيع أن يفرّقنا عن أرضنا". اظهروا دعمكم لنونهلي عبر كتابة الرسائل واطلبوا من رئيس جنوب أفريقيا توفير الحماية لها الآن.

© Amnesty International

جيرالدين شاكون، فنزويلا

لطالما حلمتْ جيرالدين شاكون بالدفاع عن الآخرين. فعندما كانت في الرابعة عشرة من العمر دافعتْ عن حكومة الشباب المحلية. وفي الجامعة شكّلت شبكة لنشطاء منظمة العفو الدولية. وكما قالت والدتها عنها: "أينما رأت ظلماً استهلت النضال ضده".

ولهذا السبب، تناضل جيرالدين الآن، وهي لم تتعدَّ الرابعة والعشرين من العمر، مع منظمة تعمل من أجل تمكين الشباب في بعض المناطق الأشد فقراً في مدينتها الأم كراكاس. ولكنها تتعرض للمضايقات من قبل السلطات لأنها تريد أن تجعل من بلدها مكاناً أفضل للعيش. وفي هذا العام سُجنت لمدة أربعة أشهر في ظروف مُريعة، ومُنعت من مغادرة البلاد لا لشيء، إلا بسبب عملها في مجال حقوق الإنسان.

إن ممارسات المضايقة والترهيب التي تعرضت لها جيرالدين تُعتبر جزءاً من حملة قمعية أوسع للأشخاص الذين يعبِّرون عن أي شكل من أشكال المعارضة، أو ينتقدون السلطات في فنزويلا. ولم تُغلق الدعوى القضائية المرفوعة ضدها حتى الآن، ولذا يمكن أن تُعتقل مرة أخرى في أية لحظة بدون سابق إنذار. وما انفكَّ كتَّاب الرسائل يطلبون من السلطات الفنزويلية وقف مضايقة جيرالدين.

© Fabiola Ferrero/VII Mentor Program

بافيتري مانجهي، الهند

إن بافيتري مانجهي تتخذ موقفاً، وهي تنتمي إلى مجتمع "الأديفاسي" للسكان الأصليين، الذين يتعرضون لخطر الطرد من أراضيهم لإخلاء الطريق إلى إنشاء محطتيْن لتوليد الطاقة. ومن المحتمل أن يخسر هؤلاء السكان الأصليون مزارعهم ووسائل عيشهم. ولكن بافيتري تقود الكفاح المضاد.

يقول القرويون إنهم أُرغموا على بيع أرضهم من قبل وكلاء يعملون لمصلحة شركتين خاصتين. وإن العديد منهم لم يحصلوا حتى على ثمن كافٍ. وكرئيسة لمجلس قريتها، قامت بافيتري بجمع الناس معاً لتقديم نحو 100 شكوى رسمية. ولهذا السبب تواجه ترهيباً مستمراً.

وعلى مدى عقود أُرغم "الأديفاسي" على مغادرة أراضيهم، وتم الدوس على حقوقهم بهدف إفساح المجال لعمل الشركات التجارية. ولكن بافيتري لن تذهب إلى أي مكان آخر، وهي عازمة على مساعدة مجتمعها على الوقوف في وجه الشركات الكبرى وحماية أرض الأجداد. وتتلقى السلطات الهندية رسائل تطالبها بتوفير الأمن الذي تحتاجه بافيتري لحمايتها من التهديدات والمضايقة والترهيب.

© Amnesty International

آتنا دائمي، إيران

شأنها شأن آخرين عديدين، تحلُم المدافعة عن حقوق الإنسان آتنا دائمي بوضع حد لعقوبة الإعدام في إيران. وقد كتبت تعليقات على فيسبوك وتويتر وانستغرام، ووزعت نشرات، وانضمت إلى احتجاجات سلمية معارضة لتلك العقوبة القاسية. ولكن في إيران يمكن استخدام هذه الأنشطة "كأدلة" بهدف زج الأشخاص في السجن.

وقد حُكم على آتنا بالسجن لمدة سبع سنوات، لا لشيء إلا بسبب دفاعها عن حقوق الإنسان. وكانت محاكمتها زائفة – إذ لم تستغرق سوى 15 دقيقة، وأدينت بتهم ملفقة، من بينها "التجمهر والتواطؤ لارتكاب جرائم ضد الأمن القومي". وهي ليست سوى مثال آخر على حملة القمع المكثفة ضد الأشخاص الذين يرفعون أصواتهم من أجل بناء إيران أفضل.

وتعرَّضت آتنا للضرب والرش برذاذ الفلفل ووُضعت في الحبس الانفرادي، ولكنها استمرت في عملها الشجاع من أجل حقوق الإنسان من خلف القضبان. وفي وقت سابق من هذا العام أعلنت إضراباً عن الطعام احتجاجاً على نقلها إلى سجن مشهور بأوضاعه المزرية. نحن نناضل من أجل إطلاق آتنا – ونطالب السلطات الإيرانية بإطلاق سراحها فوراً وبلا قيد أو شرط.

© Private

فيتالينا كوفال، أوكرانيا

"لا تخشَ أن تفعل ما تؤمن به، وما ينبض قلبك من أجله". إن فيتالينا كوفال تستخدم شغفها للدفاع عن أفراد مجتمع الميم في أوكرانيا، وتقول: "أريد أن يكون الجميع متساوين، بغض النظر عن لون البشرة أو الميول الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي أو المعتقدات".

ولكنها تعرضت، مع نشطاء آخرين في مختلف أنحاء أوكرانيا، لاعتداءات عنيفة على أيدي جماعات معادية لحقوق الإنسان بسبب تجرؤهم على الكلام ضد الكراهية والتمييز. وفي إحدى المظاهرات السلمية لإحياء ذكرى يوم المرأة العالمي، هتفت إحدى المجموعات بشتائم مهينة وقذفت وجوههم بدهان أحمر، مما تسبَّب بحروق كيميائية في عينيْ فيتالينا.

ولكنها ترفض الاستسلام، وتقول: "لقد تعرضتُ للاعتداء مرات عدة، ولكنني لم أعد أشعر بالخوف بعد اليوم لأنني أعتقد أن الخوف هو سبب الفشل". ويطالب الأعضاء والمؤازرين السلطات الأوكرانية بتوفير الحماية لفيتالينا وللنشطاء الآخرين الذين يدافعون عن حقوق المرأة وحقوق أفراد مجتمع الميم.

© Amnesty International

اُكتب من أجل الحقوق: قصص نجاح

في الأشهر الاثني عشر الأخيرة ساعدت القوة الشعبية على خلق تغيير حقيقي من خلال حملة "اُكتب من أجل الحقوق". كيف تم ذلك؟

في فبراير/شباط، أُطلق سراح **تيودورا فاسكيز** من السجن في السلفادور. وكانت قد عانت من وفاة الجنين في رحمها وحُكم عليها بالسجن لمدة 30 سنة بتهمة "القتل المشدد" بموجب قوانين مكافحة الإجهاض القمعية. وقد قضت أكثر من عشر سنوات خلف القضبان.

في مارس/آذار أُطلق سراح **جيريمي كوري** في الفلبين عقب تعرُّضه للتعذيب على أيدي الشرطة وقضاء ست سنوات في السجن بتهم ملفقة تتعلق بالمخدرات. وكان آلاف الأشخاص من مؤازري منظمة العفو الدولية قد نظَّموا حملات من أجل إطلاق سراحه منذ عام 2014.

في أبريل/نيسان أُطلق سراح الناشط على الإنترنت في تشاد **محي الدين** بعد قضائه ما يزيد على 18 شهراً في السجن بتهم ملفقة. وكان يواجه حكماً بالسجن المؤبد بسبب تعليق نشره على فيسبوك انتقد فيه الحكومة.

في يوليو/تموز بُرئت ساحة رسام الكاريكاتور السياسي **زونار** في ماليزيا. وقد وُجهت إليه تسع تهم تتعلق بإثارة الفتنة بسبب نشر تغريدات مهينة مزعومة ضد القضاء على تويتر.

ثمة نساء حول العالم يضطلعن بمهمة قيادة دفة النضال من أجل الحرية والعدالة والكرامة والمساواة. وهؤلاء هن جميع النساء المدافعات عن حقوق الإنسان اللائي لن يتراجعن، وسيواصلن العمل من أجل خلق عالم أفضل وأكثر عدلاً. وقد حان الوقت الآن للوقوف إلى جانبهن في كل خطوة على هذا الطريق.

اُكتب رسالة، غيِّر حياة إنسان اليوم.

حملة اكتب من أجل الحقوق: بالأرقام

5.5 مليون

تحرُّك في عام 2017
208 بلداً ومنطقة (على الأقل) شاركت فيها.

تقرير تأثير حملة "لا يكفي" 2018

في هذه القصص الثماني التي يشملها تقرير تأثير حملة "لا يكفي"، نحتفي بالمكاسب التي حققتها الحركة في العام الماضي، وبالشجعان الذين ساعدوا على تهيئة الفرصة لإنجازها. والأهم من ذلك أننا نغتنم الفرصة للتفكير فيما يزال أمامنا لنقوم به، وعن الناس الذين يصمدون في مواجهة الظلم.

الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان

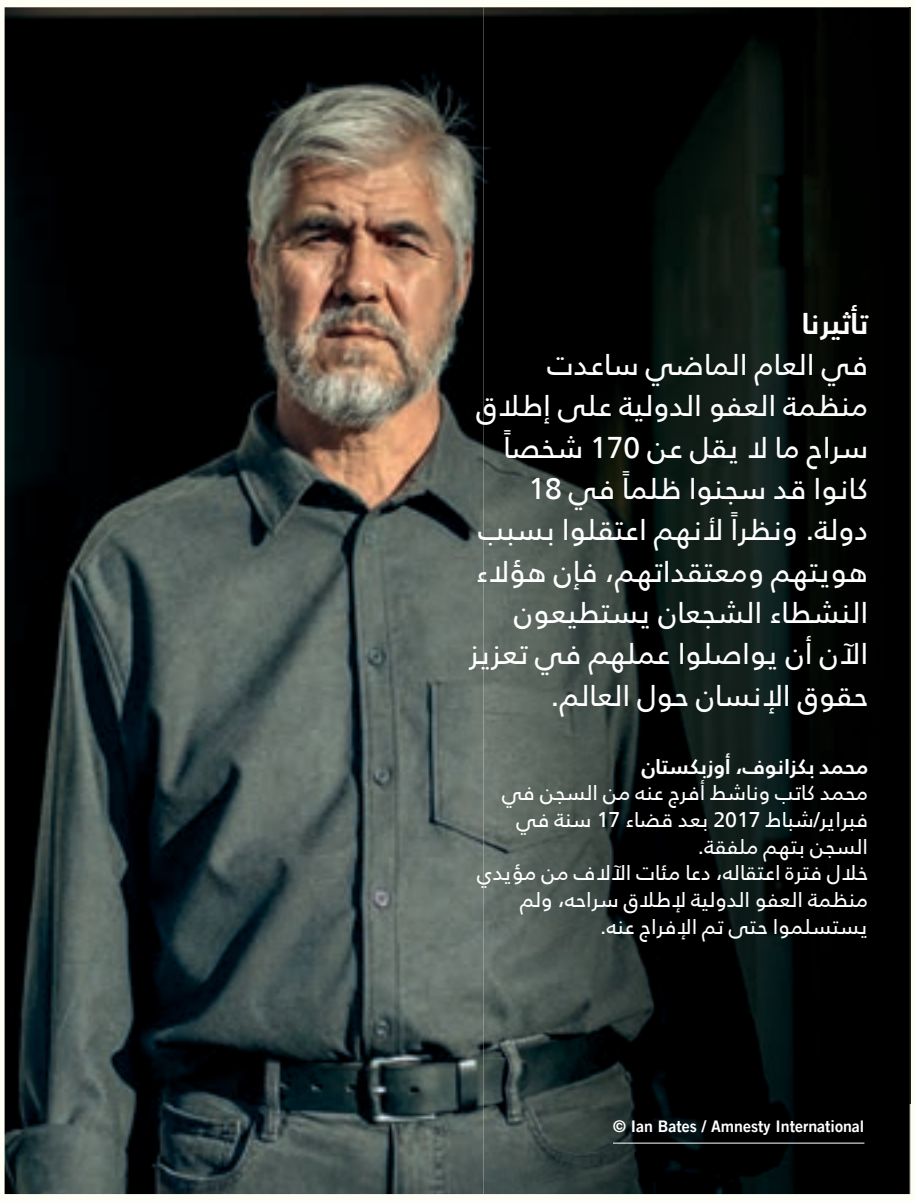

تأثيرنا
في العام الماضي ساعدت منظمة العفو الدولية على إطلاق سراح ما لا يقل عن 170 شخصاً كانوا قد سجنوا ظلماً في 18 دولة. ونظراً لأنهم اعتقلوا بسبب هويتهم ومعتقداتهم، فإن هؤلاء النشطاء الشجعان يستطيعون الآن أن يواصلوا عملهم في تعزيز حقوق الإنسان حول العالم.

محمد بكزانوف، أوزبكستان
محمد كاتب وناشط أفرج عنه من السجن في فبراير/شباط 2017 بعد قضاء 17 سنة في السجن بتهم ملفقة.
خلال فترة اعتقاله، دعا مئات الآلاف من مؤيدي منظمة العفو الدولية لإطلاق سراحه، ولم يستسلموا حتى تم الإفراج عنه.

© Ian Bates / Amnesty International

لماذا "لا يكفي" ذلك؟
ما زال الآلاف من المدافعين عن حقوق الإنسان يُستَهدَفون بسبب عملهم، ويحبسون في السجون حول العالم.
وقد ألقي القبض على آلاف الصحفيين والأكاديميين والمحامين والفنانين والنشطاء وغيرهم، وتم احتجازهم في تركيا منذ الانقلاب الفاشل الذي وقع في عام 2016.

إرين كيسكين، تركيا
إرين كيسكين محامية متخصصة في حقوق الإنسان يتهددها خطر السجن.
كانت كيسكين قد تعرضت مراراً للاستهداف من جانب السلطات التركية، وللإدانة بسبب تعبيرها عن آرائها السلمية.
كما تواجه أكثر من 140 دعوى قضائية مرفوعة ضدها بسبب دورها كمحررة رمزية لصحيفة كردية باتت مغلقة الآن.

© Majority World / Amnesty International

حقوق مجتمع الميم في كل مكان

تأثيرنا
خلال العام الماضي، ساعدت منظمة العفو الدولية على سن 41 قانوناً لتعزيز حقوق الإنسان، ومن بينها حقوق مجتمع الميم.
وبعد أن دعا الآلاف من نشطاء منظمة العفو الدولية تايوان إلى أن "تقول نعم" للمساواة في الزواج، قضت أعلى محكمة في تايوان بأن زواج الأفراد من نفس الجنس حق دستوري.
وقد أوشكت تايوان الآن على أن تصبح أول سلطة قضائية في آسيا تجيز زواج الأفراد من نفس الجنس في ظل القانون.

فيكتوريا هسو، تايوان
فيكتوريا هي المحامية التي تزعمت الجهود التي أفضت إلى صدور الحكم القضائي التاريخي بالمساواة في الزواج في تايوان.
وكانت فيكتوريا والمحامون والنشطاء الأعضاء في "تحالف تايوان لتعزيز حقوق الشراكة الزوجية المدنية" في موقع الصدارة في سياق النضال من أجل المساواة في الزواج في تايوان، وهم يواصلون الآن كسب التأييد من أجل تحقيق المزيد من الحقوق والحريات لمجتمع الميم.

© Duncan Longden / Majority World / Amnesty International

لماذا لا يكفي ذلك؟
ما زال الكثير من مجتمع الميم يعيشون في خوف من التمييز والعنف.
ففي عام 2017، نظمت الحكومة الشيشانية عملية "تطهير المثليين"، التي تم في إطارها مطاردة أكثر من 100 من الرجال واختطافهم وتعذيبهم وقد تعرض بعضهم حتى للقتل.
وحتى اليوم، لم يتم توجيه أي اتهام لأحد بخصوص هذه الجرائم.

ميخائيل توماسوف، روسيا
يرأس ميخائيل الشبكة الروسية لمجتمع الميم، التي تنظم الحملات من أجل حقوق مجتمع الميم في روسيا، وتقديم الدعم على نحو طارئ لمن يتعرض منهم للخطر.
وعلى الرغم من أن ميخائيل وفريقه قاموا بإجلاء أكثر من 130 شخصا من المنطقة منذ أبريل/نيسان 2017، فقد وقعت محاولات عديدة لاختطاف أولئك الذين نقلوا من المنطقة إلى أماكن أخرى.

© Christo Geoghegan / Amnesty International

إبقاء الناشطين متصلين عبر الإنترنت

تأثيرنا
إذا اتسمت شبكة الإنترنت بالحرية والأمان فإنها تصبح أداة ضرورية للنشطاء في كل مكان.
على مدى العام الماضي، كشفت منظمة العفو الدولية عن هجمات بواسطة البرمجيات الخبيثة وبرامج التصيد الإلكتروني وأوقفتها، بعد أن كانت موجهة ضد النشطاء الصحفيين والمدونين والمتظاهرين السلميين، مما أدى لمنع حدوث اختراقات للخصوصية كان من شأنها أن تهدد عملهم.

ديب سعيدة، باكستان
ديب ناشطة من لاهور، وواحدة من كثيرين استهدفتهم هجمات التصيد الإلكتروني وغيرها من محاولات اختراق أجهزتها الخاصة.
وقد استخدمت منظمة العفو الدولية الأدوات الرقمية الجنائية وتحليل البرمجيات الخبيثة لمساعدة ديب على فهم هذه الهجمات وحماية أجهزتها، مما أتاح لها مواصلة عملها الهام.

© Ayesha Villain / Majority World / Amnesty International

لماذا لا يكفي ذلك؟
إذا كان للتكنولوجيا الجديدة أن تصبح قوة يعتد بها من أجل نشر الخير في العالم، فمن الممكن أيضا أن تتسبب في تهديدات حقيقية للنشطاء في مجال حقوق الإنسان سواء عبر شبكة الإنترنت أو على أرض الواقع.
ففي يونيو/حزيران 2018، استُهدف أحد العاملين بمنظمة العفو الدولية بواسطة تقنية البرمجيات الخبيثة التي تبيعها شركة إسرائيلية لتقنيات المراقبة اسمها "مجموعة إن إس أو".

دانا إنغلتون، المملكة المتحدة
دانا من الأعضاء المهمين بالفريق التقني الجديد بمنظمة العفو الدولية.
تعمل دانا مع الفريق على تعزيز قدرة منظمة العفو الدولية على توظيف التكنولوجيا لرصد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل مكان.

© Christo Geoghegan / Amnesty International

فضح انتهاكات حقوق الإنسان

تأثيرنا
لا يمكن التعامل مع أزمات حقوق الإنسان ما لم يتم فضحها.
وعلى مدى أكثر من عام، أجرت منظمة العفو الدولية تحقيقات دقيقة وجمعت الأدلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في ميانمار.
وتمثل الأدلة جانباً هاماً في حملة منظمة العفو الدولية للقضاء على العنف وفرض حظر شامل على الأسلحة وإتاحة فرصة الوصول لميانمار أمام الهيئات الإنسانية المختلفة.

ميكا فارفور، الولايات المتحدة الأمريكية
ميكا هي مستشارة خاصة في مجال الاستشعار عن بعد بفريق التصدي للأزمات التابع لمنظمة العفو الدولية، وقد قامت بتحليل صور التقطتها الأقمار الاصطناعية التي أظهرت، بدعم من الشهادات والصور والمقاطع المصورة، وجود أدلة على وقوع جرائم ضد الإنسانية من جانب العسكريين في ميانمار.
ويتألف فريق ميكا من محللين ومحققين ميدانيين أكدوا وقوع سلسلة متكررة من الانتهاكات الجسيمة، مثل التطهير العرقي والقتل غير المشروع والتوقيف التعسفي للأشخاص. وكان فريق التصدي للأزمات أول من أكد استخدام الألغام المضادة للأشخاص على امتداد حدود ميانمار مع بنغلاديش.

© Ryan David Brown / Amnesty International

لماذا لا يكفي ذلك؟
لا يزال الصراع في جنوب السودان واحداً من أكبر الأزمات في العالم من حيث التعرض للإهمال، حيث يوجد سبعة ملايين شخص بحاجة ماسة إلى الحماية والمعونة الإنسانية.
وفي أعقاب الحملات التي قامت بها منظمة العفو الدولية وغيرها، أصدرت الأمم المتحدة قراراً بفرض حظر التسلح على جنوب السودان في يوليو/تموز 2018، ومع ذلك فلا يزال العنف وانتهاك حقوق الإنسان مستمراً.

جون نيانيوكي، كينيا
جون هي المديرة الإقليمية لبرنامج شرق أفريقيا بمنظمة العفو الدولية.
ترفض جون وفريقها التزام الصمت، ويواصلون الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان الفادحة التي لا يتم الإبلاغ عنها بالدرجة الكافية في جنوب السودان.

© Lameck Nyagudi / Majority World / Amnesty International

كرامة اللاجئين

تأثيرنا
أصبح عدد اللاجئين حاليا أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى، حيث يفر الملايين من الصراعات والعنف والاضطهاد حول العالم.
وقد ساعدت منظمة العفو الدولية على إنشاء وتدعيم برامج رعاية المجتمع المدني فيما لا يقل عن خمسة بلدان، مما وفر للاجئين الدعم اللازم للعيش في ظل الأمان والكرامة.

شانكار كاسيناثان، أستراليا
تولى شانكار بوصفه منسق حملات منظمة العفو الدولية للاجئين بأستراليا قيادة حملة لدعوة قيادات المجتمع المحلي لدعم برامج الرعاية المعنية بنقل اللاجئين إلى أماكن جديدة للعيش فيها.
وفي خلال عام، كان أكثر من 50 من قيادات المجتمع المحلي عبر أنحاء أستراليا قد وافقوا على ذلك. وقد ضموا الآن صفوفهم إلى صفوف الحكومات المحلية التسعة عشر بأستراليا لدعم جهود منظمة العفو الدولية.

© David Fowler / Majority World / Amnesty International

لماذا لا يكفي ذلك؟
لا زالت حكومات عديدة تستخدم وسائل غير إنسانية لمنع الناس من طلب اللجوء إلى بلدانها.
وفي ضوء خطاب كراهية الأجانب والقوانين الجديدة القاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، تم قبول 11 لاجئا سوريا فقط في الولايات المتحدة حتى شهر أبريل/نيسان هذا العام.
وعلى الحدود المكسيكية، تم الفصل بين أكثر من 15,000 من الأطفال وآبائهم وأمهاتهم ممن ينتمون لدول أمريكا الوسطى؛ كإجراء "رادع وعقابي" على عبورهم الحدود بصورة غير قانونية.

آرون توفو، الولايات المتحدة الأمريكية
آرون هو متطوع في منظمة العفو الدولية، في ولاية مينيسوتا. في عام 2016، كانت مجموعته التطوعية هي أول من قدم حلولا ناجحة لمجلس المدينة للترحيب باللاجئين السوريين وتوطينهم في الولايات المتحدة، وذلك في مدينة سانت بول أولا، ثم في مينيابوليس.
وتواصل هذه المجموعة كسب تأييد المسؤولين المنتخبين لمنح المزيد من الحقوق للاجئين، خاصة من يأتون من الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى.

© Richard Tsong-Taatarii / Amnesty International

مساءلة الشركات

تأثيرنا
نظراً لأن سلاسل التوريد في شركات التكنولوجيا ليست شفافة، فإنها كثيراً ما تستطيع التعتيم على الانتهاكات الخفية لحقوق الإنسان.
ففي عام 2017، نجح الآلاف من مؤيدي منظمة العفو الدولية في كسب التأييد لدفع شركة آبل إلى نشر قائمة بأسماء العاملين في صهر الكوبالت في سلسلة التوريد الخاصة بها. وقامت بعد ذلك شركات سامسونغ وبي أم دبليو ورينو بالأمر نفسه بعد ضغط من منظمة العفو الدولية. ودفع ذلك وغيره من العوامل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعهد بالقضاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2025.

الأخت كاثرين موتيندي، راهبة من جمهورية الكونغو الديمقراطية
تعمل الأخت كاثرين موتيندي بمؤسسة "بون باستير" حيث تقوم هي وفريقها، ضمن ما يقومون به من جهود، بمساعدة الأطفال الذين كانوا يعملون بالمناجم فيما سبق على العودة إلى الدراسة.
وبدعم من منظمة العفو الدولية، تعمل كاثرين موتيندي على حض المجتمع الدولي على الكف عن تجاهل الواقع الأليم الذي تتسم به سلسلة توريد عنصر الكوبالت.

© Alain Nsenga / Majority World / Amnesty International

لماذا لا يكفي ذلك؟
لا تزال الكثير من الشركات العالمية الكبرى بعيدة عن ضمان حقوق الإنسان.
فقد كشف تقرير لمنظمة العفو الدولية في عام 2018 بعنوان "تويتر السام" عن مدى وطبيعة العنف والانتهاك الذي تتعرض له النساء على موقع "تويتر"، وأظهر عجز هذه الشركة عن اتخاذ أي إجراء فعال حيال ذلك.
وتتعرض نساء كثيرات، خاصة من يواجهن الانتهاك عبر شبكة الإنترنت بسبب هويتهن المختلفة، إلى الإسكات فعليا على موقع "تويتر"؛ مما يضطرهن إلى فرض الرقابة الذاتية على أنفسهن أو الخروج من منصة التواصل الاجتماعي تلك نهائياً.

رينيه بريسي شيرمان، الولايات المتحدة الأمريكية
رينيه كاتبة وناشطة في مجال العدالة الإنجابية وخبيرة في قضية الإجهاض. وبوصفها داعية جريئة إلى الحقوق تعمل على القضاء على الوصمة المتعلقة بالإجهاض، تتلقى رينيه تهديدات عنصرية وتنم عن كراهية النساء وتتسم بالعنف عبر "تويتر" بصورة شبه يومية.

© Jessica Chou / Amnesty International

تنمية حركة عالمية متنوعة

تأثيرنا
منظمة العفو الدولية حركة عالمية تتألف من المؤازرين لحقوق الإنسان.
في عام 2017، قام نحو سبعة ملايين من مؤيدي منظمة العفو الدولية بتحركات مختلفة مثل التظاهر والكتابة وإرسال المناشدات وغير ذلك الكثير، دفاعا عن حقوق الإنسان وتعزيزا لها في كل مكان.

إميلي هيلسبي، المملكة المتحدة
إميلي ناشطة من نشطاء منظمة العفو الدولية منذ أن كانت في السادسة عشرة من العمر.
وفي إطار "المجموعة الاستشارية الشبابية ولجنة التحركات الطلابية عبر الإنترنت" التابعة لمنظمتنا، ساعدتنا إميلي وأقرانها على التواصل مع المزيد من الشباب حول العالم.

© Christo Geoghegan / Amnesty International

لماذا لا يكفي ذلك؟
في كل عام نرحب بالمزيد والمزيد من المؤيدين، لكننا نحتاج إلى مزيد من الجهود لتنويع حركة منظمة العفو الدولية.
وفي هذا العام، يتركز اهتمامنا في أن نصبح أقدر على إشراك المزيد من المؤيدين، من خلال تشجيع المزيد من الشابات على الانضمام إلينا وضمان أن تتاح لهن منصة مناسبة لمناصرة حقوق الإنسان.

باشتانا، أفغانستان
انضمت باشتانا مؤخراً إلى حركة منظمة العفو الدولية في أفغانستان.
"لقد انضممت إلى منظمة العفو الدولية لأني أشعر أنني جزء من كيانها، ولأني أقوم بمهام أؤمن بها حقاً، وأهم ما في الأمر أن منظمة العفو الدولية أتاحت لي مساحة آمنة للنمو وسط مجتمع متنوع من النشطاء".

© Gulbuddin Elham / Majority World / Amnesty International

النضال من أجل العدالة الإنجابية

تأثيرنا
حتى عام 2018، كان هناك ما يشبه الحظر الدستوري على الإجهاض في أيرلندا.
وبعد عقود من الحملات المتواصلة دون توقف، والتي قام بها النشطاء والمنظمات دفاعا عن الحقوق الجنسية والإنجابية، ومن بينهم منظمة العفو الدولية، صوّت الشعب الأيرلندي هذا العام على إلغاء الحظر الذي كانت أيرلندا تفرضه على الإجهاض، مما أتاح للبرلمان إصدار تشريع بخصوص خدمات الإجهاض.

تارا فلين، أيرلندا
تارا ممثلة كوميدية ومنظمة حملات أيرلندية، وواحدة من أوائل النساء اللاتي كسرن حاجز الصمت المحيط بمشاركة قصص الإجهاض علنا في بلدها.
"ها قد أصبحتم الآن تعرفون أنني واحدة منهن. مجرد واحدة. لكن هناك الآلاف اللاتي رحلن عن البلد. والآلاف اللاتي غامرن بقضاء 14 عاماً في السجن بسبب شراء حبوب الإجهاض عن طريق الإنترنت. وهناك آلاف أخريات وضعن حياتهن على المحك بقيامهن بتصرفات لا يبدو أنها تختلف كثيراً عن قصص الرعب الفيكتورية".

© Christo Geoghegan / Amnesty International

لماذا لا يكفي ذلك؟
عقب جلسة نقاش طويلة وشاقة استغرقت 16 ساعة في شهر أغسطس/آب، رفض مجلس الشيوخ الأرجنتيني قانوناً من شأنه إنقاذ حياة النساء عبر إجازة الإجهاض خلال الأسابيع الأربعة عشر الأولى من الحمل.
وكانت النتيجة انتكاسة ولكن لم تكن النهاية، اذ يستمر النضال من أجل تشريع عمليات الإجهاض في الأرجنتين.

نول دي توليدو، الأرجنتين
نول عضو في جماعة من شباب النشطاء تابعة لمنظمة العفو الدولية، تنظم الحملات للدعوة إلى الإجهاض الآمن والقانوني في الأرجنتين.
"لقد صرنا، بصفتنا شبابا، نعتبر هذه القضية قضيتنا وسنواصل النضال من أجل إجازة الإجهاض وجعل التربية الجنسية موضوعا إجباريا في المناهج المدرسية. هذه الموجة الخضراء لا يمكن إيقافها".

© Javier Heinzmann / Majority World / Amnesty International

الحق الطبيعي المُكتسب بالولادة

يصادف يوم ميلاد الناشطة هيلين توماس اليوم نفسه الذي اعتمدت فيه الأمم المتحدة إعلانها الأكثر شهرة، وهو "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". وهنا، تكتب هيلين عن معنى أن تُولد "حرَّة ومتساوية"، وعن الجهود التي يجب أن تُبذل من أجل أن يتحقق ذلك لجميع البشر.

هيلين توماس في الثانية من عمرها، تقف في سريرها في مستشفى فكتوريا للأطفال المرضى.
المملكة المتحدة 1951. Private ©

جئتُ إلى الدنيا في ليلة قارسة في شتاء عام 1948 في كوخ والديّ الصغير في شمال إنجلترا. وكابدتْ أمي آلام الطلق لساعات ووضعتْ أخيراً في منتصف ليل التاسع من ديسمبر/كانون الأول.

كانت سنوات صعبة تلك التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فقد تزوج أبواي قبل إعلان الحرب بأسبوع. وبعد أن التأم شملهما عقب سنوات من الانفصال، عملت أمي جاهدةً على تربية أربعة أطفال في عالم حافل بمواقع القصف المهدَّمة، ويعيش في فقر على نظام الحصص الغذائية. وتلخص وجودها في جولة مستمرة من العمل الشاق في البيت، ولا بد أنه بدا أن الأحداث في العالم الخارجي لا أثر لها على حياتها.

وفي ليلة مولدي، كانت امرأة أخرى تكابد آلام الوضع على بعد 500 ميل في باريس لتُخرِج إلى الدنيا شيئاً جديداً كان أيضاً نتيجة حمل استمر شهوراً كثيرة. لكنها كانت السيدة الأولى الأمريكية سابقاً ودبلوماسية ومندوبة في الأمم المتحدة. وكان متوقعاً أن يغيِّر مولودها حياة الملايين، بما في ذلك حياتي أنا. وهذا المولود هو "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

فقد ظلَّت لجنة ترأسها إليانور روزفلت تعمل بجدّ على مدى شهور لكي تضع قائمة بالحقوق والحريات الأساسية التي يمكن أن توافق جميع البلدان في الأمم المتحدة الوليدة على أنها تخص كل مواطنيها. وبينما كنت أطلق صرخاتي الأولى، كانت إليانور روزفلت تلقي ليلاً خطاباً أمام الجمعية العامة، وتعلن أن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" "وثيقة عظيمة". وفي 10 ديسمبر/كانون الأول، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان، ونال كل شخص على وجه البسيطة اعترافاً بحقوقه الإنسانية. على الأقل على الورق.

ومرَّت عقود طويلة قبل أن أفهم أهمية ما حدث في لحظة مولدي. فقد تجاوز "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" مفاهيم "الخير والشر" التي نشأتُ عليها، وتجاوز الانقسامات بين الدول والثقافات. وخلال الساعات الأولى من حياتي وُلدتُ من جديد متمتعةً "بالحرية والمساواة في الكرامة والحقوق". وقد نلتُ الحرية من التعذيب والتمييز، والمساواة التامة أمام القانون، وأصبح من حقي أن أنعم بحرية التنقل والفكر والضمير والدين من بين الحقوق التي صارت مكفولة لي. لكنني ظللتُ لسنوات طويلة لا أعلمُ عنها شيئاً.

الآن فقط أعلمُ من قراءة كتب التاريخ أن مواد "الإعلان العالمي" الثلاثين أثارت مناقشات جديدة، وتسرَّبت إلى مختلف القوانين والدساتير الوطنية، ومثَّلت الأساس لمعاهدات حقوق الإنسان.

لقد خلَّفت الحرب مشهداً قاتماً في بريطانيا، لكنها خلَّفت أيضاً تركةً من المساواة. ومن بين مفردات هذه التركة "هيئة الصحة الوطنية" التي تقدِّم خدمات مجانية وشاملة وأُنشئت قبل مولدي بما يقرب من خمسة أشهر فقط. وتخبرني كتب التاريخ بأن الإطار الجديد لحقوق الإنسان كان له أثر فوري على "هيئة الصحة الوطنية" الناشئة، لكن عندما احتجت إلى الاستفادة من خدماتها الطبية وجدتُها تفتقرُ تماماً إلى احترام كرامة المرضى وحقوقهم.

فعندما كان عمري سنتين، مشيتُ أتهادى حتى خرجتُ من بوابة الحديقة إلى الطريق وسقطتُ تحت عجلات شاحنة. وفي لحظة يتوقف فيها خفقان القلوب، تغيَّر مسار حياتي بلا رجعة.

وعقب الحادث، أصبحتُ أول فرد في أسرتي يتلقى رعاية مجانية في المستشفى، وهي رعاية ما كان أبواي يقدران على تحمل تكاليفها لولا ذلك. فبفضل "هيئة الصحة الوطنية" أستطيعُ المشي الآن. غير إن نظام المستشفيات يمكن أن يكون قاسياً. فقد كان الأطفال يُقيَّدون إلى أسرّتهم لفترات تمتد أسابيع في بعض الأحيان. وكثيراً ما كانت الإجراءات الطبية تُجرى للأطفال دون مسكنات للألم اعتقاداً أنها لن تنفعهم. وكانت الإجراءات الطبية تُجرى في كثير من الأحيان دون موافقة المريض أو أسرته. وفي تلك الفترة المبكرة، لم يكن باستطاعة الآباء رؤية أبنائهم إلا ساعة كل أسبوع. وكانت مثل هذه الممارسات تتعارض مع حقوق المرضى الإنسانية، لكنها كانت من الأمور المألوفة.

وخلال طفولتي كان التمييز ضد النساء والفتيات داخل الأسرة وفي المجتمع الأوسع يعني أماكن أقل للفتيات في المدارس الأفضل. وضيَّعتُ سنوات على تعليم تجاوزه الزمن ويفتقر إلى الصلة بالحياة المعاصرة. فقد تعلمتُ تفاصيل ودقائق الثورة الفرنسية، لكنني لم أتعلم شيئاً عن إنشاء الأمم المتحدة وأهميتها للبشرية أو عن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وفي سن 16 سنة بدأتُ أزاول التمريض، وتلقيتُ راتباً سمح لي بأن أدخر لاستخراج جواز سفر وشراء حقيبة. وعندما وصلتُ إلى جوهانسبرج في جنوب إفريقيا في أواخر الستينيات، وجدتُ عالماً واسعاً مفتوحاً يغمره كما احتاج الحق في التعليم وفي عدم التعرض للتمييز وقتاً طويلاً لكي يتحقق تدريجياً. فعندما التحقتُ بالمدرسة، رفض بعض المعلمين التدريس لطفلة "محطَّمة". وكثيراً ما كنت أُفصلُ عن زملائي، وأُمنعُ من الذهاب إلى المدرسة مستندة إلى عكازين حتى لا أكون "مسؤولية" على أحد.

يمين: مجموعة من النساء اليابانيات يقرأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خلال زيارة للمقر المؤقت للأمم المتحدة في ليك ساكسس، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية في 24 فبراير/شباط 1950.
© UN Photo
أعلاه: شريماتي لاكشمي مينون من الهند تخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قصر شايو، باريس، فرنسا، في 9 ديسمبر 1948. © UN Photo

ضوء الشمس ويحفل بالفرص، وبالفصل العنصري. وكان بمقدوري، بصفتي امرأة إنجليزية بيضاء متعلمة، أن أحصل بسهولة على أية وظيفة تقريباً. وبرغم أنني لم أكن مؤهلة أبداً لهذا العمل، حصلتُ على وظيفة مديرة مطعم فاخر. وكان يعمل تحت إمرتي، أنا الموظفة البيضاء الوحيدة، عمال مطبخ من جماعة "كوسا" العرقية وسقاة آسيويون وموظفون في قسم المشروبات من جماعة "الملايو" العرقية. ووجدتُ فرضية الفصل العنصري سخيفة، فهي تتمثل في أن قلة مميزة تسيطر سيطرةً محكمة على ما استطاعت انتزاعه، وتستخدم أيديولوجية دونية الآخرين الزائفة لتبرير ذلك. كان من السهل للغاية والمجزي التماشي مع هذا.

أكان هراء الفصل العنصري الخبيث هو الذي أيقظني؟ لقد كنتُ آنذاك أجهلُ كل شيء عن حقوق الإنسان، ولهذا لا يمكنني أن أقول سوى أن الظلم كان مؤلماً بشكل واضح إلى حد لم يكن معه محتملاً. فالأمهات قد يُفصلن عن أطفالهن الرضَّع، والسود يُقتلون ويظل الجناة بلا عقاب. ومن ثم، أدركتُ أن حماية الحقوق التي اعتبرتُها من المسلمات ليست متاحة للجميع.

وعندما بدأ خطيبي الأبيض يدرِّب مبتدئين من غير البيض خلسةً في ورشة الميكانيك التي يعمل بها، ضايقه زملاؤه البيض في العمل وعاقبوه، بل وحاولوا حرقه. ولأننا كنا نرفض إبراز دليل على أننا من "أصول بيضاء نقية" في شهادة زواجنا، فقد عبرنا الحدود وتزوجنا في سوازيلند. وبعد عودتنا إلى جنوب إفريقيا، تعرضنا لمزيد من المضايقات لأن أغلب أصدقائنا كانوا مسجلين على أنهم "ملونون". وكان من شأن رفضنا مسايرة أسطورة تفوق الجنس الأبيض أن يعرِّضنا للخطر في جو من القمع وعنف الشرطة وجواسيس الدولة، فركبنا زورقاً بطيئاً إلى الهند تفادياً للقبض علينا.

ووصلنا إلى مومباي خلال فترة القحط في ولاية مهاراشترا، حيث كان نصف سكان المدينة الذين يبلغ عددهم 14 مليوناً يعيشون ويموتون في الشوارع. وذُهلتُ من جديد للمدى الذي يمكن أن يصل إليه انتشار الفقر المدقع والمرض الشديد. لم يكن تأثير "الإعلان العالمي" واضحاً هناك أيضاً.

وبعد عودتي في السبعينيات إلى إنجلترا وإلى مزايا التعليم المجاني، نلتُ درجة الدكتوراه في البحوث الطبية. وتبنيتُ صبياً لاجئاً من جنوب إفريقيا التي كانت تحت نظام الفصل العنصري، وأنجبتُ ثلاثة أطفال.

والآن أتطوعُ في المبادرات التي تدعم اللاجئين وتناضل من أجل تحسين البيئة المحلية وتساعد في إمداد بنك للطعام. وبخلاف ذلك لن تترك حياتي، مثلنا جميعاً، أثراً يُذكر على الكون.

وإنني لأعجب، وأنا في سن السبعين، من التقدم الذي حقَّقه العالم نحو الاعتراف بالحقوق التي كانت إليانور روزفلت تطمح إليها، وضمان احترامها. فجميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق ومع ذلك، فأبنائي مثلي لم يتعلموا في المدرسة شيئاً بشأن وجود "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

لكنهم تعلموا الكثير بشأن صعود الفاشية في أوروبا في الثلاثينيات وذروتها الكابوسية في معسكر "أوشفيتز" وغيره من الأماكن، وهي الأحداث التي أفضت إلى اعتماد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". وقد رأت ابنتي الصغرى جرائم الفاشية تلك على أنها شيء فعله "مسنون جاهلون". وهي ترى الآن جيلها ينزلق إلى النمط نفسه. كيف نحمي حرياتنا إن لم نعرف من أين انبثقت؟

ومن المنتظر أن يُولد حفيدي الأول هذا الشتاء. فهل سيظلُّ جاهلاً بحقوقه مثل جيلي؟ أم سيتعلم بشأن وجودها ويملك الشجاعة للقيام بما تقاعس جيلي كثيراً عن القيام به: أي أن يحافظ لنفسه ولغيره على تلك الحقوق والحريات التي تُعد حقوقاً طبيعية مُكتسبة بالميلاد؟ إن لم يحدث هذا، فسوف تضيع هذه اللحظة في التاريخ الإنساني التي سعينا فيها نحو شيء أفضل في خضم الميول البشرية المتأصلة والمتنافسة نحو الجشع والانتقام والأنانية وشهوة القوة التي تهدد باستمرار بتجريدنا من حقوقنا.

والملاحظ أن حقوق الإنسان، في أغلب الأحيان، لا يتمتع بها ويسيطر عليها إلا النخب، ولا يفهمها إلا القلة. وللحفاظ عليها، أعتقدُ أنها ينبغي أن تكون معروفة للكثيرين ومفهومة لهم. لا بد أن نعلِّم كل طفل بشأن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وأهميته، وكذلك بشأن جميع حقوق الإنسان التي يملكها. ينبغي أن نجعل كل فرد يشعر بالمسؤولية المشتركة عن الحفاظ على تلك الحقوق والنضال من أجلها كل يوم. ■

ADIÓS

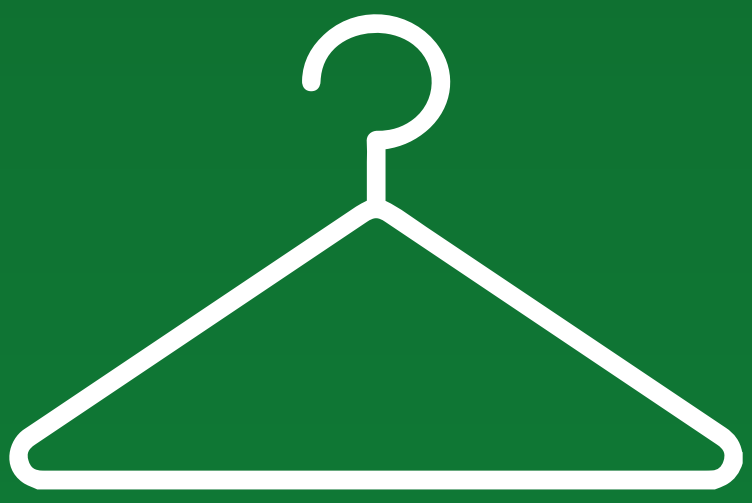

وداعاً للقيود التي فرضتها الحكومات
على الحقوق الإنجابية،
وداعاً للسبب الرئيسي لوفيات الأمهات
في شتى أنحاء العالم،
وداعاً لعمليات الإجهاض السرية،
وداعاً لاعتبار الإجهاض جريمة.

في 2019، سنناضل من أجل
إلغاء تجريم الإجهاض في جميع البلدان
حيث لا يزال يعتبر جريمة.

انضموا إلى النضال.

انضموا إلينا.

منظمة العفو الدولية